

■ العدد السادس والأربعون/ ديسمبر ١٩٩٣م/ جمادى الآخر ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى ■



صلاح حسب الله الإسكان.. والوزير العثمانى

الأمم المتحدة تدين الحكومة المصرية لممارستها التعذيب

اليمن على فوهة بركان

العسكريون يحاصرون كلينتون

توتر فى الجامعات المصرية

بيع الخدمات ومياه الرى اعتباراً من ١٩٩٦

في هذا العدد

اليسار دو

غياب.. وانفرادات

لأول مرة منذ صدور اليسار يغيب قلم الصديق «أحمد الخميسي» ورسالة موسكو ، فطوال ٤٥ شهراً – هي عمر اليسار (المجلة وليس التيار) – لم يتخلف الخميسي عددا واحدا عن الغوص في قلب الحياة والاحداث في الاتحاد السوفيتي ، قبل أن يصبح «سابقا» ، وبعدها ، بحيث أصبحت رسالته – و«سمير كرم» من واشنطون و «نظير مجلي» من حيفا و «حنا عميرة» من القدس– علامة بارزة في« اليسار»، ولكن «الخميسي» اقتنع أخيراً بحقه في اجازة قصيرة ، يقضيها منذ شهر في القاهرة ، وسيعود الخميسي لرسالته من موسكو العدد القادم.

وسيلاحظ القراء ان قضايا أمتنا «العربية» إحتلت مساحة واسعة في هذا العدد ، فبالاضافة الى ملف «غزة وأريحا أولا» والسوق الشرق أوسطية الذي يكتب فيه «سمير أمين (لأول مرة في اليسار) وعبد العظيم أنيس وجلال أمين ونظير مجلي وحنا عميرة» ، هناك رسائل وموضوعات عن اليمن ، العراق ، الاردن ، الكويت ، السودان ، فالاحداث العربية في هذا الشهر كانت من التنوع والغنى بصورة ملفتة للنظر.

وتنفرد «اليسار» في هذا العدد بمجموعة من الأخبار والتقارير الداخلية ، وتتناول المرحلة الثانية والثالثة لاتفاق حكومة الحزب الوطني وصندوق النقد والاتجاه لبيع مياه الري والعلاج والتعليم وكافة الخدمات للمواطنين ، وتورط الحكم في خطوات جديدة للتطبيع مع اسرائيل ، وإدانة الأمم المتحدة للحكومة المصرية لارتكابها لجريمة التعذيب .. بالاضافة الى تحقيقاتها حول الجامعات والصحافة والقطاع العام والاسكان ..الخ.

يبقى أن نعتذر للقارئ عن أية أخطاء مطبعية في هذا العدد ، فقد شاء بعض أفضل وأخلص كتابنا ان يسلمونا موضوعاتهم في الأربع وعشرين ساعة الأخيرة ، وكان علينا ان نجمع ونصحح ونجهز موضوعات عديدة وندفعها للمطبعة في أقل من ٢٤ ساعة .

فعذراً

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندى
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة- جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

الإصلاح السياسى والدستور.. والارهاب ومصالح الناس الاقتصادية والاجتماعية.

حسين عبد الرازق

في خطابه أمام مجلسي الشعب والشوري بمناسبة بداية الدورة البرلمانية الجديدة ، وجه الرئيس حسني مبارك الدعوة مرة أخرى بعد شهر من دعوته السابقة بعد حلف اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب- للحوار القومي.

قال الرئيس... من فوق هذا المنبر الموقر، وفى مناسبة آداء اليمين الدستورية لفترة حكم جديدة جاءت دعوتى السابقة قبل أسابيع معدودة إلي كل قوى الديمقراطية فى مصر، كى تبدأ حواراً حراً واسعاً حول أولويات العمل الوطنى، يضع فى اعتباره التحديات التي تواجه مصر، والظروف التى تحكم علاقاتها الإقليمية والدولية، والافاق التى يمكن أن يستشرفها العمل الوطنى فى المرحلة القادمة... ونقطة البدء الصحيح فى صياغة هذه الرؤية العلمية لمصر المستقبل، أن يشارك فى هذا الحوار كل المفكرين والمبدعين والمثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم، وكل الاحزاب السياسية، والمؤسسات الشعبية والرسمية المعنية بالتخطيط والبحث العلمى ودراسات المجتمع وعلوم المستقبل ، بحيث نكون قادرين فى نهاية المطاف على صهر هذه التصورات فى رؤية شاملة واحدة، تضطلع بصياغتها لجنة قومية على مستوى رفيع من المعرفة والخبرة...

.. إن فاعلية أي برنامج تتوقف علي وجود أهداف واضحة مستقيمة له .. نقطة البدء الصحيح هي أن يكون اتفاقنا واضحا لا يحتمل الشك حول أهداف هذا البرنامج التى تتمثل فى ثلاث غايات أساسية:

الأولى: أن نحفظ لهذا البلد آمنه واستقراره، حتى يكون كل مواطن آمنا علي حياته واموأله وممتلكاته.

الثانية: الحرص علي تحقيق التوازن بين احتياجات ومطالب المواطنين، وقدرة المجتمع على الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال تنمية شاملة مستمرة مثمرة.

الثالثة: توسيع قاعدة المشاركة فى الرأى والعمل فى كل ما يهم الوطن من قضايا، ابتداء من المشاركة فى عملية صنع القرار ، الى المشاركة فى التصدى لمشاكل الجماهير...

«وكما يبدو فلا توجد- حتى الان- قوى سياسية او حزب من اليمين أو اليسار أعلن رفضه من ناحية المبدأ للحوار . ولكن تباينت واختلفت شروط الحوار التى رفضها كل طرف، وأولويات الحوار.

فبينما يركز الحزب الوطنى (والحكم) على قضية الأمن والاستقرار ومواجهة الإرهاب ، مع قبول الديمقراطية باعتبار ان «مصر نزعت عن نفسها كل سمات المجتمع الشمولى، عندما بادرت إلى اصلاح سياسى جاد ، واكب فى خطواته اصلاحها الاقتصادى، كي تجعل من الديمقراطية نظام حياة وحكم وليس مجرد واجهة أو تجربة يمكن أن تنتكس على أعقابها فى أي وقت وتحت أي ظروف».

تركز قوى أخرى على الإصلاح السياسي والديمقراطي ، وفي القلب منه الاصلاح الدستوري بينما تقف قوى اخرى على الطرف الآخر ولا ترى أية قيمة للحوار دون أن يكون لدى الحكم الاستعداد لمراجعة شاملة للسياسات بهدف التغيير ومن ثم فلابد ان يشمل الحوار السياسات الاقتصادية وروشتة الصندوق والسياسات الاجتماعية، والديمقراطية، والموقف من الامبريالية والصهيونية والسوق الشرق أوسطية ..الخ.

ومن حق كل حزب أو قوة سياسية في اليمين واليسار ان يطرح رؤيته كاملة على الرأى العام وعلى مائدة الحوار، اذا ما قدر للحوار ان يبدأ بالفعل.ولكن لابد في النهاية من الوصول إلى جدول اعمال متفق عليه واولويات يدور الحوار بعد ذلك على اساسها.

وأتصور ان قضية الاصلاح السياسي والديمقراطي، هي نقطة البداية والانطلاق لأكثر من سبب.

-فاحزاب المعارضة التي شاركت في أعمال مشتركة عديدة ونشاطات جبهوية مختلفة منذ عام ١٩٧٦، وحتى الان تتفق جميعا على أولويات الاصلاح السياسي والديمقراطي.

-والحكم، رغم ادعائه بوجود حكم ديمقراطي بالفعل، يسلم بأن هناك خطوات أخرى نحتاجها للسير على طريق الديمقراطية، وقبل الرئيس للمرة الأولى في خطابه الاخير بعدم وجود تناقض بين مايسميه الاصلاح الاقتصادي ، والاصلاح السياسي التي تلح عليه احزاب وقوى المعارضة ومؤسسات حقوق الانسان والمجتمع المدني.

-لكن السبب الأساسي- من وجهة نظري- انه يستحيل تحقيق أي اصلاح أو تغيير اقتصادي واجتماعي حقيقي وجوهري، دون الوصول الى قدر معقول من الاصلاح السياسي والديمقراطي يفتح الباب لتداول السلطة.

فالرهان على تغييرات اقتصادية واجتماعية تخرج مصر من سياسات التبعية، وما يسمى بسياسة التكيف وروشتة صندوق النقد والبنك الدولي،وأوامرهما ويتجه الى التنمية المستقلة مع استمرار الاوضاع السياسية الحالية التي تؤمن احتكار التحالف الطبقي الحاكم للسلطة والثروة ، رهان فاسد.

من هنا فالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وأيضا الموقف الوطني من الامبريالية والصهيونية والسوق الشرق اوسطية، يتطلب اولا سلطة اخرى، والطريق اليها هو الاصلاح السياسي والديمقراطي.

ويثير التركيز على الاصلاح السياسي والديمقراطية واعتباره الاولوية الاولى مخاوف وتساؤلات .

* فهل يعني ذلك تجاهل قضية العنف والارهاب المتستر بالدين الذي هدد المجتمع طوال العامين الماضيين وينظر في حال استمراره وتصاعده ، بالقضاء حتى على الهامش الديمقراطي المحدود حاليا ؟

* وما هو موقع الاصلاح الدستوري من الديمقراطية والإصلاح السياسي؟

* وهل يعني اعطاء الأولوية للإصلاح السياسي، والقول باستحالة تحقيق إصلاح او تغيير اقتصادي واجتماعي واتخاذ موقف صحيح من الامبريالية والصهيونية، دون تغيير جوهري في طبيعة السلطة والتحالف الحاكم، ان الامر مؤجل بالكامل؟

بداية فأي إصلاح سياسي وديمقراطي، ومهما كانت حدوده يتم في مواجهة عنف السلطة والاوضاع الدستورية والقانونية وممارسات الحكم التي تنتقص من الديمقراطية وتمنع تداول السلطة، وتنتهك حقوق الانسان في التعبير والتنظيم والحركة. ويتم ايضا بنفس الدرجة في مواجهة جماعات الارهاب والعنف المتعصر بالدين، الذي يصادر حق الحياة ويكفر المخالفين في الرأى ، ويرفض الديمقراطية باعتبارها بدعة نصرانية مستوردة من الغرب الكافر، اي يرفض المجتمع المدنى من حيث المبدأ.

ان الديمقراطية تتطلب إصلاحات جذرية على مستوى الدستور والقوانين ومؤسسات الحكم ومؤسسات المجتمع المدني: ومواجهة شاملة للإرهاب المتعصر بالدين أمنية في حدود القانون وحقوق الانسان وفكرية وسياسية واعلامية وتعليمية.

والإصلاح السياسي والديمقراطي معركة طويلة. فالحكم لن يسلم بكل جوانبها وأبعادها مرة واحدة أو عن طيب خاطر.ومعركة تعديل الدستور ليست هي المدخل للاصلاح الديمقراطي- رغم حيويتها وجوهريتها- بل لعلها محصلة ونهاية لهذه المعركة. إلااذا كان هناك من يفكر في التغيير الدستوري بطريقة انقلابية . أما القوى الديمقراطية فتسعى لتحقيق اهدافها - وفي القلب منها الاصلاح الدستوري - من خلال آلية ديمقراطية وطبقاً للقواعد المنصوص عليها في الدستور الحالي المطلوب تعديله. من هنا ففي نطاق الاصلاح السياسي والديمقراطي فهناك أولويات ايضا وقد تكون نقطة الانطلاق والاصلاح العاجل تتلخص فيما يلي:

١- العمل على تخليق ارادة الشعب في انتخابات حرة نزيهة ، تعيد له الحق في اختيار حكامه وممثليه وعزلهم عبر صندوق الانتخاب ، وذلك بإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية(مشروع القانون الذي طرحته أحزاب المعارضة على مجلس الشعب) وإلغاء قانون الأحزاب الحالي لإطلاق حرية تكوين الاحزاب وإلغاء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة لإطلاق حرية اصدار الصحف.

٢- الغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات لإطلاق حرية تكوين الجمعيات.

٣-- اطلاق حرية الاجتماعات والتظاهر والاضراب.

٤- الإلغاء الفوري لحالة الطوارئ ووقف التعذيب.

وبعدها تتوالى خطوات الإصلاح وصولا الى الغاء كافة التشريعات والمواد القانونية المقيدة للحريات والمناهضة للدستور، وتعديل الدستور بعد ان يصبح للقوي الديمقراطية اغلبية في مجلس الشعب تمكنهم من تعديل الدستور.

والإصلاح السياسي والديمقراطي لا قيمة له أمام الرأي العام ما لم يصاحبه تحسين في ظروف وأوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية وقضاياهم الوطنية،واستحالة التغيير الجذرى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية قبل التغيير الجذري في السلطة لا يعني استحالة تحقيق اصلاحات جزئية.

فهناك إمكانية لفرض بعض التغييرات حماية لمصالح العمال والفلاحين والموظفين والرأسمالية الوطنية المنتجة المهددة بالغزو الأجنبي ، وتخفيفاً للأعباء التي يحملها نتيجة سياسات الحكم: وهناك إمكانية لمقاومة السوق الشرق أوسطية وانتشالها كخطوة متواضعة في مواجهة سياسات التبعية والهجمة الامبريالية الصهيونية.

إن الحديث عن أولوية الإصلاح السياسي والديمقراطي موقف صحيح وعملي ، ولا يعني السكوت أو غياب قضايا الوطن الأخرى.

بعثة صندوق النقد تراجع أول تقرير عن برنامج الحكومة الاقتصادي:

تسعير الخدمات.. وبيع مياه الري في منتصف ١٩٩٦

كتب محمود الحضري

تبدأ الحكومة خلال أيام التفاوض مع بعثة صندوق النقد الدولي حول مشروع ومقترحات خطة المرحلة الثالثة لما يسمى بالاصلاح الإقتصادي واستكمال خطوات التحرير الاقتصادي لإخضاع آلياته بالكامل لقوى السوق، ومبدأ العرض والطلب، سواء من ناحية الإنتاج أو التسويق أو التسعير.

وتقوم بعثة الصندوق بمراجعة أول تقرير عن خطوات الحكومة خلال الشهور الثلاثة الأولى من تنفيذ المرحلة الثانية للإصلاح، ومشروعات القوانين والقرارت المقرر صدورها خلال الفترة المقبلة.

ويتضمن برنامج الحكومة في المرحلة المقبلة تخفيض الرسوم الجمركية كمبدأ عام على الواردات بمختلف أنواعها ابتداء من شهر ديسمبر الحالي ويناير القادم. وتأجيل صدور قانون الإغراق، واتخاذ وسائل الحماية الجمركية كبديل لهذا القانون لحين الاتفاق مع منظمة الجات بشكل نهائي، وسيتم ربط نسب الحماية الجمركية للإنتاج المحلي حسب نسبة المكون المحلي بكل منتج.

ومن المشروعات القوانين المقرر صدورها خلال الشهور الأربعة القادمة قانون النقد الأجنبي وتحرير الجنية المصري وإخضاع سعره لقوى السوق واحتمال خفضه عن الوضع الحالي. ومنح المستثمرين من كل الجنسيات حق تحويل ارباحهم وقيمة استثماراتهم الى الخارج . وجواز تجنيب جزء من حصيلة التصدير السلعي أو النشاط السياحي لصالح المستثمر.

كما يمنح قانون النقد الأجنبي الوزير المختص «وزير الاقتصاد » حق الترخيص بالتعامل في النقد الأجنبي لأية جهه بخلاف البنوك وشركات الصرافة. كما يحق للوزير المختص إصدار قرار بخروج أو دخول النقد المحلي وفقا للشروط التي يراها.

ويتضمن مشروع قانون النقد الأجنبي المدرج في مناقشة الحكومة مع بعثة صندوق النقد إلغاء الموازنة النقدية ودور الدولة المركزي في العملية الادارية لنظام المصروفات والايرادات من النقد الاجنبي. والسماح بتصديرواستيراد السبائك المعادن النفيسه وهو الأمر المحظور في القانون الحالي.

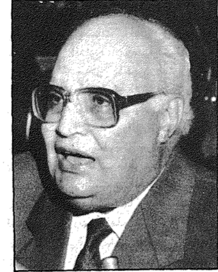
ومن برامج الحكومة أيضا إصدار قانون الضريبة الموحدة، وتوضح الحكومة في مذكرتها أن القانون يستهدف **زيادة موارد الدولة السيادية من الضرائب بنسبه ١٢٠٪ عن الموارد الحالية بحلول** عام ١٩٩٦، مما يمثل عبئا ضخما على المواطن محدود الدخل. ويذكر هنا أن الحكومة رفضت توصية للصندوق برفع حد الاعفاء للأعباء العائلية الى ٥ آلاف جنيه سنويا وتحديده بـ ٤ آلاف فقط.

أما عن المرحلة الثالثة لخطة الحكومة للاصلاح الاقتصادي والمقرر البدء في تنفيذها من منتصف عام ١٩٩٦. فيذكر مسئول اقتصادي أن الحكومة بصدد إعداد مشروع نهائي لإدارة الأنشطة الإقتصادية بحيث يضم الهيئات الاقتصادية والشركات العامة القابضة والنشاط الاستثماري والخاص والأنشطة الاقتصادية المحلية. على أن يتم إسناد الجزء الأكبر من النشاط الاستثماري الى القطاع الخاص بمالايقل عن ٨٪ عن المرحلة الاولى من خطة الاصلاح الثالثة.

وتقترح الحكومة انشاء جهاز (اتحاد للمصدرين على أن يضم كل التشريعات والقوانين والقرارات الخاصة بالتصدير، مع وضع خطة للاهتمام بالانتاج التصديري مع دراسة الاسواق الدولية وتحديد احتياجاتها الفعلية للسلع حسب أذواق المستهلكين فيها.

كما تؤكد الحكومة أنه سيتم خلال المرحلة الثالثة من الاصلاح الاقتصادي الحكومي **وضع تسعيرة خاصة للخدمات في المرافق العامه**، ويجرى خلال نفس المرحلة تطبيق أول مرحلة لتسعير مياه الري وتقنين استخدامها.واستكمال مراحل الخصخصة للشركات المملوكة ملكية كاملة للدولة

د.عاطف صدقي



مصر تستجيب للضغوط الإسرائيلية: عمالة مصرية رخيصة فى طريقها لإسرائيل بدل الفلسطينيين

صدر قرار بالغاء القيود الأمنية التى كانت مفروضة على سفر المصريين الى اسرائيل، بما فى ذلك الحصول على إذن سفر (الورقة الصفراء)، وذلك اعتبارا من أول نوفمبر الماضى. أذاع راديو اسرائيل النبأ، وقال أن القرار المصرى اتخذ بناء على طلب الحكومة الاسرائيلية خلال زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلى لمصر.

كان بيريز قد طلب منذ عدة سنوات خلال توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية، وفى أول لقاء مع الرئيس مبارك الغاء هذه القيود وخاصة إذن السفر متهما الحكومة المصرية بأنها تعيق التطبيع . قال الرئيس مبارك وقتها أنه لايستطيع فرض التطبيع على الشعب المصرى، وأن التطبيع الرسمى يسير بطريقة جيدة، ولكن التطبيع الشعبى أمر آخر. ووعد رغم ذلك بدراسة الطلب الاسرائيلى بالغاء أذن السفر المسبق لاسرائيل.

وقد عقد وقتئذ مؤتمرا ضم ممثلى المخابرات الحربية والمخابرات العامة ومباحث أمن الدولة ووزارة الخارجية لدراسة الطلب الاسرائيلى. وأجمع المشاركون فى المؤتمر على ضرورة استمرار القيود الأمنية وأذن السفر الخاص باسرائيل (الورقة الصفراء) . وكان من ضمن اسباب القرار، أن أسرائيل عينها على التحاق طلاب مصريين من غير الحاصلين على مجموع يؤهلهم لدخول الجامعات المصرية بالجامعات الاسرائيلية، واستخدام العمالة المصرية الرخيصة للعمل فى اسرائيل بدلا من الايدى العاملة فى الضفة والقطاع. وقال المؤتمر



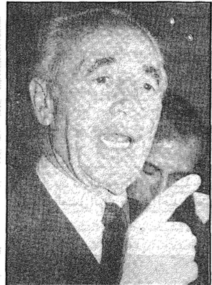
بيريز

أن ذلك يضر بالأمن القومى المصرى بسهولة تجنيد عملاء من بين الطلبة والعمال، ويهدد العلاقات بين المصريين والفلسطينيين نتيجة استخدام العمالة المصرية لضرب العمالة الفلسطينية وحرمانها من العمل فى اسرائيل فى ظل تدهور الاقتصاد الفلسطينى نتيجة للاحتلال الاسرائيلى والحصار المفروض على الضفة والقطاع.

الأمم المتحدة تدين الحكومة المصرية لممارسة التعذيب بصورة منهجية.

أدانت لجنة الأمم المتحدة لمحاربة التعذيب مصر (وتركيا) لممارسة اجهزة الدولة فيهما التعذيب بصورة منهجية.

قالت اللجنة أن لديها أدلة على سوء معاملة المعتقلين والمسجونين فى مصر. وأشارت إلى المدد الطويلة التى يتم خلالها احتجاز المتهمين فى القضايا السياسية، وسوء السجون المصرية، وأن عمليات التعذيب أصبحت ممارسات شائعة فى مصر ، مما يمثل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة



مبارك

لمكافحة التعذيب. ورفضت اللجنة تبرير مصادر حكومية مصرية وقوع التعذيب بالمشاكل الناتجة عن ممارسة جماعات أصولية للارهاب. وحملت حالة الطوارئ المعلنة فى مصر منذ ١٢ عاما المسئولية عن شيوع التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان.

طالبت لجنة الامم المتحدة بتعديلات تشريعية لمواجهة السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية ولفرض رقابة على أجهزة الأمن.

الاحزاب تنتظر الدعوة للحوار ..

مازالت الاحزاب تنتظر خطوة عمليه من جانب الحزب الوطنى لبدء الحوار الوطنى الذى دعى اليه الرئيس مبارك فى كلمته عقب حلف اليمين الدستورية عقب توليه السلطة لفترة ثالثة، ثم فى كلمته أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى مع بدء الدورة البرلمانية ١١ نوفمبر الماضى.

كان فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد قد وجه رساله لأحزاب المعارضة يسألها عن إمكانية عقد اجتماع مشترك لرؤساء

أحزاب المعارضة، وعما اذا كانت ماتزال تتمسك بالورقة الخاصة بالاصلاح الدستورى والسياسى التى سبق أن وقعت عليها وقدمها المهندس ابراهيم شكرى بإسمها لرئيس الجمهورية فى يونيه ١٩٩٠، ورأيها فى مشروع الدستور الذى سبق أن أعده بعض القانونيين فى أحزاب المعارضة (ولم يتم مناقشته فى حينها).

وقد أعلنت أغلب الاحزاب رأيها بصورة أو بأخرى فى عودة الرئيس للحوار.

فحدد حزب التجمع فى رده على رسالة رئيس حزب الوفد ثلاث نقاط أساسية.

الاولى...أن الحزب يرحب بأية دعوة للحوار شرط جديتها. وأن حوارا جاد ا لايمكنه أن يبدأ دون تلقى دعوة رسمية بذلك.

الثانية..أن الحزب يقترح جدول أعمال من أربع نقاط

١- اصلاح ديمقراطى وسياسى

٢- الاجراءات الكفيلة برفع عبء الازمة الاقتصادية عن كاهل محدودى الدخل.

٣- مواجهة شاملة للارهاب المتستر بالدين.

٤- مواجهة الفساد.

الثالثة... أن دراسة الحزب لمشروع الدستور تتطلب نقاشا لاحقا فالحزب يمتلك العديد من الملاحظات حول بعض نصوصه

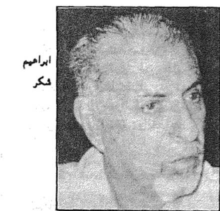
أما حزب الوفد فيعطى أولوية لتعديل الدستور والاصلاح السياسى والديمقراطى. ويتمسك بضرورة أن يوجه الرئيس (أو حزبه) دعوة لبدء الحوار. وقد عبر د. **نعمان جمعه** فى عموده الاسبوعى (نبضات) عن موقف الحزب بدقة فقال..«هل أن الآوان لكى نحلم برئيس دولة منتخب مباشرة من الشعب ومحدد السلطات، ونحلم بوزراء مسئولين سياسيا وجنائيا عن أفعالهم. ونحلم بانتخابات حرة نزيهة نظيفة تسمح بتداول السلطة بين الاحزاب. ونحلم بانتهاء قانون الطوارئ وكل القوانين والمحاكم والجهات الاستثنائية. **ونحلم بوحدة الخزانة العامة ووحدة الميزانية وشفافية الايراد والانفاق العام. ونحلم** بتوزيع السلطة بين المؤسسات واستنادها جميعا إلى إرادة الأمة. **ونحلم بحكم نظيف يختفى فيه التربح والعمولات والاتجار بمصالح الشعب وباستيراد السلع الغذائية الفاسدة والمشعة بالمواد المشعة**..

أما اذا كان الحكام يريدون نقاشا لالهاء الناس وجذب انتباههم عن المشاكل والمصائب اليومية. واذا كانوا يريدون حوارا مظهريا يعطى لهم صورة الملائكة الابرار حماة الديمقراطية والمتآخين مع كل الاتجاهات السياسية. أن كان هذا هو الأمر فنحن فى طريق وأنتم فى طريق آخر. وان كان هذا هو شأنكم فلكم دينكم ولى دين».

الحزب الناصرى طرح خلال عضو مكتبه السياسي « **جلال عارف**» فى جريدة العربى رؤيته . قال».. فى مناخ الأزمة الشاملة التى نعيشها تأتى الدعوة مجددا «والحوار بين كل القوى الديمقراطية حول أولويات العمل الوطنى». ولا أحد يرفض- مبدئيا- الدعوة للحوار حول مستقبل الوطن. خاصة اذا كانت الدعوة صادرة من رئيس الدولة ولكن السؤال يبقى: أى حوار.. وأية قضايا.. وماهو الهدف؟.. أية دعوة جادة لحوار مسئول ينبغى أن تبدأ من سؤال أساسى هو أى مصر نريد؟. مصر العربية العربية أم الشرق أوسطية؟ مصر التى يملكها أبناؤها جميعا أم التى يملكها النصف فى المائة من سكانها؟ مصر التى يسيطر الأجانب على اقتصادها أم التى تملك ثروتها؟ مصر التى تسيطر على قرارها وتملك ارادتها أم مصر التى يراد لها أن تكون ارادتها أسيرة عند الآخرين؟.



خالد محيى الدين



ابراهيم شكر



فؤاد سراج الدين

اسئلة كثيرة يتطلب الحوار حولها أن تكون هناك الارادة والرغبة فى مراجعة السياسات الاساسية للحكم.. وبدون ذلك يصبح الحوار مجرد محاولة لتطويق الآثار السلبية لسياسات تم تطبيقها دون استشارة أحد. أو تمهيدا لاجراءات يخشى البعض من آثارها القاسية».

وقد أرسلت **السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى المصرى** برسائل الى رؤساء أحزاب التجمع والعمل والوفد والناصرى والاحرار ومصر ، وللحزب الوطنى (وأرسلت صورة من الرسائل الى الصحف القومية والحزبية بالبريد) جاء فيها..

«أن الأمر يتطلب إعداد جدول أعمال متفق عليه. ونحن من جانبنا نقترح أن يدور الحوار حول القضايا التالية:

١- كيفية تحقيق إصلاح سياسى وديمقراطى شامل.

٢- كيفية تحقيق اصلاح اقتصادى واجتماعى.

٣- سياسة شاملة فى مختلف المجالات الأمنية والتعليمية والاعلامية لمواجهة الارهاب المتستر بالدين.

٤- سياسة شاملة لمواجهة الفساد المستشرى وبطبيعة الحال فإن حوارا كهذا- ولكى يكون ناجحا وموثوقا به- فإنه يتطلب **إتاحة قدر واسع من العلنية للنقاش الدائر بين أطرافه** كسبيل لإشراك الجماهير وكسب مساندتها.

كذلك فإنه اذا ما كان الحزب الحاكم يدعو الى الحوار فلاشك أنه من البديهى ألاتفاجأ الاطراف المتحاورة بإجراءات من جانب واحد تحسم من وجهة نظر الحكم موضوعات الحوار، الأمر الذى يفقد الجميع الثقة فى الحوار وفى بعض أطرافه..»

انقسام بين العمل والاخوان بمجلس محلى المحلة الكبرى

شهد المجلس المحلى لمدينة المحلة الكبرى انقساما حادا بين مجموعتين، تضم الأولى أعضاء حزب العمل والوفد والوطنى والثانية أعضاء الأخوان المسلمين المنضمين الى حزب العمل وبينهم رئيس المجلس محفوظ حلمى. بدأ الأنقسام عندما أصدرت مجموعة الاخوان نشرة تنسب انجازات المجلس اليهم، وبصفة خاصة لقائدهم والمتحدث باسمهم رئيس المجلس. أصر أعضاء حزب العمل غير المنتمين للاخوان على تنحيته وحددوا جلسة ١١ نوفمبر ١٩٩٣ للنظر فى هذه الأمر الا أن المهندس ابراهيم شكرى تدخل لاستمرار حلمى رئيسا للمجلس وبالفعل فاز بفارق صوت واحد نتيجة امتناع أحد أعضاء حزب العمل عن التصويت واستجابة آخرين لطلب ابراهيم شكرى. طلب حلمى فى نفس الجلسة وبعد انتهاء التصويت تغيير رؤساء اللجان من أعضاء حزب العمل مما دفعهم للتحالف مع أعضاء الوفد والوطنى وتأكيد استمرارهم بأغلبية ١٣ عضوا.

الطوارئ نظام إستثنائى والمعتقلون بحجة النشاط الشيوعى لهم الحق فى التعويض

رفع مفوض الدولة بمحكمة القضاء الادارى ببورسعيد، المستشار صلاح خليل، تقريرا هاما، فى احدى الدعاوى التى طالب مقيموها وزارة الداخلية، بتعويضهم عن الاضرار المادية والمعنوية التى لحقت بهم من جراء اعتقالهم. أكد التقرير أن نظام الطوارئ فى مصر يخضع بطبيعته لمبدأ سيادة القانون ورقابة القضاء، وهو كأصل عام ليس نظاما طبيعيا، وانما نظاما استثنائيا، وأن شأنه شأن كل استثناء لايجوز القياس عليه أو التوسع فى تفسيره، بل يتعين الالتزام فيه بقاعدة التفسير الضيق للاستثناءات. وأكد التقرير أن مقيمى الدعوى لاتنطبق عليهم مواد قانون الاشتباه وتعديلاته، لأن الشخص لكى يكون خطرا على النظام والامن العام يتعين أن يكون قد ارتكب فعلا شخصيا أو امورا تصمه بهذا الوصف.. وقال التقرير أن الفعل يجب أن يكون قبل الاعتقال مباشرة، والاسيظل الشخص يعتقل كل مرة تفرض فيها حالة الطوارئ، بحجة أنه ارتكب فعلا ذات مرة. ولابد أن تتوافر دلائل جدية على استمرار الحالة المذكورة، وبوقائع جدية. وحيث أن حافظة مستندات الدولة تقول أن الاربعة المتهمين «شيوعيون»، وانه ضبطهم على ذمة قضايا قيدت اداريا (حيازة وتوزيع منشورات اثارية) وحيث أن هذا النشاط بشقيه لاتنطبق عليه أى من قوانين الاشتباه، وحيث أن النشاط الشيوعى الذى استندت اليه الجهة الادارية فى الاعتقال، لم يثبت بحكم ولم يعاقب عنه ولم تتبين الجهة الوقائع التى استندت اليها، وهل يمثل خطورة أم لا. لكل ذلك رأى التقرير أن الاعتقال خطأ تتحمل نتيجته الجهة الادارية (وزارة الداخلية) ولأنه خطأ دفع المدعون ثمنا ماديا ومعنويا له، لاشك فيه، فان المفوض يرى «.. احقية المدعين فى صرف التعويض الذى تراه المحكمة مناسبا وجابرا لكافة الاضرار التى لحقت بهم والزام الادارة بالمصروفات».

كان ابراهيم شحاته ابراهيم، ومحمد ابراهيم سليمان عبد الفتاح واسماعيل محمود اسماعيل مناع، وجمال ابراهيم الشربينى، قد اقاموا دعوى، اخذت رقم ٢٨٠٦ لسنة إقضائية، ضد وزير الداخلية، يطالبونه بتعويض ١٠ آلاف جنيه لكل منهم عن الاضرار المادية والمعنوية التى لحقت بهم، من جراء قرارات الاعتقال، بمدد مختلفة، التى صدرت ضدهم عام ١٩٨٩.

تقرير المفوض صدر فى شهر أكتوبر ١٩٩٣.



* النائب العام، ذكر مؤخرا، فى الندوة الشهرية لأحد نوادى «الخمس نجوم»، أن الارهاب تعود جذوره الى عامى ٦٤ و١٩٦٥، وقال انه تم القبض على ٤ آلاف شخص فى احداث ١٩٨١، لم يقدم منهم سوى ٣٠٠ للمحاكمة، مشيرا الى ان من بين من لم يقدموا الى المحاكمة، من هم «نجوم» الارهاب الآن. وذكر النائب العام أنه تم ضبط تلاعب فى ٣٠٠ قضية مخدرات مؤخرا، وذلك عن طريق رشوة سكرتيرى الجلسات وامناء السر.

*

* تشكلت مؤخرا جمعية اسمها جمعية رجال الأعمال الشبان. الجمعية قامت دون سند قانونى، ومن خلال عباءة الغرفة العربية الالمانية بالقاهرة، وقد ذكر احد مسئوليها أن العضوية بها مفتوحة لجميع رجال الاعمال فيما دون سن الاربعين. ولوحظ أن أغلب اعضائها الحاليين مهتمين بتسويق المعدات والاستشارات التقنية والبيئية.

*

* عقدت ندوة مغلقة فى نهاية شهر أكتوبر بأكاديمية ناصر العسكرية، وضمت خبراء فى السياسية والاقتصاد والاجتماع كما ضمت عسكريين سابقين وحاليين الندوة كانت تهدف الى الخروج بدروس من انتصار أكتوبر، قابلة لافادة الحاضر فى مواجهة الظروف الراهنة. وقد ذكر احد المشاركين ان الجو العام للندوة أكد على أن ظروف ماقبل ١٩٧٣ كانت اسوأ من الوضع الذى يواجه مصر والعالم العربى حاليا، لكن توحد الارادة الوطنية حول الهدف، مكن من تجاوز العقبات.

*

* وزير الدفاع السعودى بوغت بسؤال، اثناء زيارته الى القاهرة، يشير الى امتلاك ايران للغواصات النووية، وأثر ذلك على أمن المنطقة.. الوزير التزم الصمت ووزير الدفاع المصرى انقذ الموقف.

*

قدر مصدر فى اتحاد الغرف التجارية عدد قطع السلع التى تم تهريبها الى مصر، خلال الفترة التى اعقبت تحرير التجارة بـ ٢ مليون قطعة. وقال أن هناك مصانع فى مصر، وفى دول بالمتوسط، تخصصت فى غش وتقليد السلع، وفى تغيير علاماتها التجارية، واشار الى أن السلع المهربة، تباع بسعر يقل ٣٥٪ عن سعر السلع العادية، مما يهدد المصانع المصرية.

*

* عقد مسئولون كبار اجتماعات مع جماعات من الصحفيين. اشار المسئولون، وبلغة تكاد تكون واحدة الى الصعوبات الشديدة، التى تواجه مصر، فى الوقت الراهن، والى ضرورة التكاتف، فى مواجهتها أحد المسئولين، اعتبر السبعينات- ولأول مرة- مسئولة عما نعانيه الآن من مشاكل وتمزق، الاجتماعات لم تتطرق من قريب أو بعيد إلى القانون المشبوه لنقابة الصحفيين.

التوتر في الجامعات المصرية

هل يمنع قرار الحكومة نوادي هيئات التدريس والطلاب من الاشتغال بالسياسة؟

أمينة النقاش

بدأ العام الدراسي الجديد ، في الجامعات المصرية - متأخراً شهراً عن موعده بسبب الأستفتاء على رئاسة الجمهورية ، الذي أجرى في أوائل أكتوبر- بداية ساخنة في منتصف أكتوبر الماضي ، ومنذ الاسبوع الاول للدراسة ، بدأت الأنباء تتوالى ، عن الاحتجاجات ، والاعتصامات ، والاعتقالات والمظاهرات ، التي أجتاحت معظم الجامعات ، رفضا للقرارات التي صدرت لتنظيم الأنشطة الطلابية ، وللاجراءات التي أتخذت في مختلف المدن الجامعية أو في الانتخابات الطلابية. ففي جامعة القاهرة اندلعت مظاهرات الطلاب المستبعدين من الاقامة في المدن الجامعية، وتصاعدت المظاهرات لتقتحم ابواب المبنى الرئيسي المؤدي الي قاعة الاحتفالات الكبرى ، وعددا من مكاتب القيادات الجامعية بما انتهي بتدخل الشرطة والقاء القبض على ٢٦ طالبا وإحالتهم للنيابة العامة ، وفي كلية البنات بجامعة عين شمس تظاهرت الطالبات احتجاجا على رفع رسوم الأقامة بالمدن الجامعية. وفي جامعة الأزهر ، تظاهر الطلاب احتجاجا على شطب ٥٨١ طالبا من قوائم المرشحين للأنتخابات الطلابية وهو ما يعادل ٨٥٪ من أعداد المرشحين ، كما أقتحمت قوات الأمن منازل الطلاب المتظاهرين .وفي جامعة الاسكندرية اعتصم طلابها علي استبعاد عدد منهم ، من الاقامة في المدن الجامعية لأسباب سياسية ، وهو ما إنتهى بتدخل قوات الأمن لفض الاعتصام بالقوة، والقاء القبض علي أكثر من مائة طالب

، وفي الزقازيق أمر رئيس الجامعة ، بإغلاق نادي هيئة التدريس لمنع الاساتذة من عقد اجتماع به فاجتمع أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة ، وأصدروا بيانا ، طالبوا فيه بإقالة رئيس الجامعة!

وفي معظم الجامعات في أنحاء الجمهورية ، تدخلت الإدارات الجامعية لشطب أعداد هائلة من المرشحين لأنتخابات الاتحادات الطلابية ، بعد أن أحكمت قبضتها علي كافة الانشطة الطلابية الأخرى الخاصة بإقامة المعارض وعقد الندوات والمؤتمرات وإصدار مجلات الحائط ، وصادرت حق الطلاب في القيام بها.

التراشق بالبيانات

وفي الوقت نفسه تصاعدت الخلافات بين الحكومة ، وبين نوادي هيئات التدريس بالجامعات ، وأخذ الجانبان يتراشقان بالبيانات والتصريحات والمقالات ، بعد أن صدرت قرارات بعزل عدد من رؤساء نوادي هيئات التدريس في الأسكندرية ،والمنوفية وقناة السويس وعين شمس ، وتعيين رؤساء جدد ، وتجميد أنشطة عدد آخر من النوادي والاستيلاء على مقارها في جامعتي الزقازيق والمنصورة، وفي نفس الوقت ارتفعت مطالب الأساتذة بضرورة اختيار القيادات الجامعية بالانتخاب وليس بالتعيين.

فالحكومة تتهم نوادي هيئات التدريس وبعض الطلاب، بمحاولة الانحراف بدور الجامعات عن أهدافها التعليمية والتربوية ، الي اهداف سياسية ، مما يضر مصالح ما يسمى في المصطلح الحكومي بالقاعدة المريضة والسلمية الراغبة في تلقي تعليمها ، وفي هذا السياق ، وفي قلب حركة الاحتجاجات الطلابية داخل الجامعات ، وحركة المعارضة المتصاعدة لسياسات الحكم ، داخل نوادي هيئات التدريس صرح وزير التعليم «د. حسين كامل بهاء الدين» أن القانون يحظر علي نوادي هيئات التدريس بالجامعات العمل بالسياسة وأضاف «إننا ضد خلط الأوراق واستغلال فئة قليلة لممارسة العمل السياسي في قناة غير شرعية .. وأن بعض النوادي أصبحت سندا للفكر المتطرف..»ومن حق أساتذة الجامعات الأشتغال بالسياسة ليشروا العمل السياسي بقدراتهم ، وآرائهم ، بحيث يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية التي حددها الدستور وهي مجلس الشعب والشورى والاحزاب السياسية». وهو نفس المعنى الذي أكده «د.مفيد شهاب» رئيس جامعة القاهرة ورئيس لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي عن الحزب الوطني في مجلس الشوري حين أعلن رفضه لممارسة العمل السياسي الحزبي داخل نوادي هيئات التدريس ، وأعتبر هذه الممارسة خروجا عن النطاق الشرعي لهذه النوادي قائلا إن مكان العمل السياسي الحزبي هو مقار الاحزاب!

المنطق المضاد

أساتذة نوادي هيئات التدريس وطلاب الجامعة ، يردون علي هذا المنطق الذي يطرحه المسئولون ، بالقول ، بأن القضايا التي تقف وراء احتجاجاتهم تدخل في صميم العملية التعليمية ، وأن الحكومة هي التي تعمل بالسياسة ، وأنها وضعت أسسا سياسية للترشيح للانتخابات الطلابية، وللقبول في المدن الجامعية ، بحيث يستبعد تيار الاسلام السياسي ، تحت دعوى أن أعضاءه يفرضون عبر ممارسات إرهابية ، أنماطا معينة من السلوك على بقية زملائهم ، ويستغلون الانتخابات والمدن الجامعية للدعاية السياسية ، كما أن الحكومة تعمد المطالبة بتغيير اللائحة الطلابية ، وانتخاب القيادات الجامعية ، وإلغاء الحرس الجامعي ، وإعادة النظر في نظام

الريادة والتأديب ، والتوسع في إنشاء المدن الجامعية ، وتعديل قواعد القبول بها ، مطالب سياسية ، في حين أنها أمور تتعلق بسلامة العملية التعليمية ، واستقلال الجامعة عن الوصاية الحكومية ، وفقا لما نص عليه الدستور ، وأبدى الطلاب والأساتذة دهشتهم من التناقض في سياسات الحكومة، التي تدعو الطلاب لنبذ السلبية واللامبالاة ، والمشاركة في الاستفتاءات والأنتخابات العامة، في نفس الوقت الذى تحظر عليهم الاهتمام بقضايا أمتهم ووطنهم.

ويلفت هولاء النظر إلى أن الحكومة ، تمارس العمل السياسى والحزبى في الجامعة ، فى نفس الوقت الذى تسعى لحظره على الطلاب ونوادى هيئات التدريس - التى يسيطر على أنشطتهما تيار الأسلام السياسى - سواء باختيارها القيادات الجامعية من بين من يلعبون أدوارا نشطة فى الحزب الوطنى الحاكم ، أو بإنشاء منظمات جامعية ، تجند لعضويتها من يدينون بالولاء لسياسات الحزب الوطنى وحكومته بين الطلاب والاساتذة ، ويشيرون على وجه الخصوص الى «جماعة حورس» الطلابية ، وما يسمى «بنوادى الجامعات » التى تعد لكى تكون بديلا لنوادي هيئات التدريس!

لماذا حورس؟

شهدت الانتخابات البرلمانية ، التى جرت في مصر عام ١٩٨٤ ، صعودا واضحا لتيار الاسلام السياسى ، وسرعان ما انتقل نفوذ هذا التيار ، من ساحة البرلمان ، إلى ساحات الجامعة و المنظمات الجماهيرية ، فسيطر الاسلاميون على معظم الاتحادات الطلابية المنتخبة ، وعلى عدد هام من مجالس إدارات أبرز النقابات المهنية ، ثم على مجالس نوادى هيئات التدريس في الجامعات ومع توالى صعوده ، واتساع نطاق نفوذه وتأثيره ، أعتبرت الحكومة التيار الاسلامى منافسا قويا ، وبديلا جماهيريا مطروحا لها ، فبدأ الصدام ، واتسعت أشكال المواجهة بين الطرفين ، للتصدى لسيطرة الجماعات الإسلامية على ساحة العمل السياسى وسط الجامعة- وهى السيطرة التى مكن لها أنور السادات فى منتصف السبعينات بدعمه للاسلاميين ، لضرب حركة الطلاب اليساريين المعارضة لسياساته - أنشأ المجلس الاعلى للشباب والرياضة برئاسته «عبدالمنعم عمارة» «جماعة حورس» قبل أكثر من عامين ، وهى تضم أكثر من ثلاثة آلاف شاب من طلاب الجامعات المصرية ، شارك عدد كبير منهم فى تنظيم الأنشطة المصاحبة لدورة الألعاب الأفريقية ، التى أقيمت فى القاهرة فى أواخر عام ١٩٩١ ، وجماعة «حورس» هى محاولة قامت بها الحكومة ، لشغل ما اعتبرته فراغا سياسيا فى الجامعة ، والحيلولة بين الطلاب وبين الانجذاب للجماعات الاسلامية ، ذات النفوذ فى الأنشطة الطلابية ، بجذبهم الى أنشطة ترفيهية ورياضية وثقافية وترويحية فخمة ، وبأسعار زهيدة.

ويرى كثيرون أن إنشاء «جماعة حورس» ، هو امتداد للأسلوب البيروقراطى والادارى ، الذى تعودت الحكومة ، ان تواجه به خصومها السياسيين ، وبالاغداق بالاموال والهدايا على أنصارها ، وخلق جيل من المنتفعين من الصلة بالهيئات الحكومية ، وسرعان ما ستفقد هذه الجماعة أى تأثير لها على الطلاب ، وقد يدب فيها هى نفسها الفساد ، فضلا عن أنها لن تكون ذات فاعلية حقيقية في منافسة الجماعات الاسلامية ، أو فى التقليل من مجال تأثيرها بين الطلاب ، بل قد تكون دافعا للعكس ، كما يرى هؤلاء أن الحكومة لا تتعلم ابدا من أخطائها ، ففى السبعينات كانت الجماعات الاسلامية تنشط داخل الجامعة ، ولكن بسبب وجود جماعات سياسية متعددة ومتنافسة ، فقد ظلت الجماعات الاسلامية قائمة فى حدود حجمها الحقيقي ،وأنها لم تتوسع وتنتشر بهذا الشكل ، إلا عندما ظنت الحكومة ، أن مواجهتها تكون بتفريغ الجامعة من أي نشاط سياسى.

كما يري المنتقدون لجماعة حورس من المنتمين للتيار الاسلامى ، أن الحكومة أنشأتها لهدف سياسى ، وأنها تسعى لاجتناب الطلاب للعمل بالحزب الوطنى الحاكم ،. كما تسعى لتطويع أعضاء هيئات التدريس ، وإحكام السيطرة الحكومية عليهم، بإنشاء «نوادى الجامعات» كمحاولة موازية لنوادى هيئات التدريس التى تجرى المحاولات الحكومية لتجميد أنشطتها بدعوى منعها من ممارسة السياسة.

سياسة الإنهاك

وفي سياق تنفيذ خطتها لمنع أكثر من ستمائة ألف طالب جامعى من الأشتغال بالسياسة ، أعادت الحكومة العمل بنظام الفصلين الدراسيين ، والذى يقضى بإجراء أمتحان فى نهاية كل منهما ، ليبقى الطلاب فى حالة إنشغال دائم طوال العام الدراسى بما لا يسمح لهم بالعمل السياسي ولا حتى بالانشطة الطلابية الاجتماعية ، وكان هذا





د.نعمان جمعه



د.مفيد شهاب



د.حسين كامل بهاء الدين



النظام قد بدأ في تطبيقه في عام ١٩٥٤ في أعقاب أزمة مارس الشهيرة ، وتم العدول عنه في عام ١٩٦٣، ثم أعاده الرئيس السادات بشكل جزئي في الفترة من ٧٣ وحتى ٧٧ وهي الفترة التي شهدت صعودا في حركة الطلاب السياسية ، وعددا من الانتفاضات الطلابية، وساهمت في عودة نظام الفصلين الدراسيين في زيادة توتير الاجواء بين الحكومة ومؤسسة الجامعة بطلابها وهيئات تدريسها وفي إطار سعيها لتهدئة سخط هيئات التدريس على عودة العمل بهذا النظام ، قررت الحكومة زيادة مرتبات الاساتذة بدءا من هذا العام بنسبة ٢٠٠٪ ، كما رقت عددا منهم الى مواقع قيادية أعلى ، ممن سهلوا لها تطبيق نظام الفصلين الدراسين ، بعد أن رفض عدد من عمداء الكليات تنفيذه ، بينهم د.«نعمان جمعة» عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وعضو الهيئة العليا بحزب الوفد ، لم تنظر الحكومة للفشل الذى لحق بهذا النظام عند تطبيقه ، فى المرات السابقة ، ولم تأبه بالآثار السلبية على العملية التعليمية الناجمة عنه ، ولم تضع فى الاعتبار ، ما أكده خبراء التعليم من أن تطبيق هذا النظام سوف يكبل الجامعة بأعباء جديدة ، كما أن المناهج الدراسية غير معدة لتطبيقه ، مما سيدفع الاساتذة الي تقسيم المادة الواحدة على الفصلين الدراسيين ، فالهدف من هذا النظام هو هدف أمني ، يسعى لشغل الطلاب بشكل دائم بالدراسة ، وإبعادهم عن أية أنشطة إجتماعية أو سياسية.

ومع تصاعد المواجهة بين الحكومة وطلاب الجامعة وأساتذتها ، يجري أعضاء نوادى هيئات التدريس بالجامعات الإعداد لعقد مؤتمرهم الرابع والستين ، كما عقد طلاب الجامعات مؤتمرا حاشدا بمقر نقابة المحامين ، بعد رفض رؤساء الجامعات عقد المؤتمر داخل أسوار الجامعة ، جدد فيه الطلاب مطالبهم بالدعوة لاستقلال الجامعات ، ورفع يد الأمن عن التدخل فى شئونها والغاء الحرس الجامعي ، الذى يخضع نظريا لاشراف رئيس الجامعة ويخضع عمليا لوزارة الداخلية ، والإفراج الفوري عن الطلاب المعتقلين ، وإعادة تسكين الطلاب المستبعدين من المدن الجامعية ، ورفع يد الأمن عن الانتخابات الطلابية ، وحل مشاكل الاسكان الطلابى التى تعد معلما اساسيا من معالم تذمر الطلاب لهذا العام بالتوسع فى إنشاء مدن جامعية جديدة وتعديل أولوية الالتحاق بها على أساس حالة الطالب الصحية والاجتماعية ، كما طالب المؤتمر بالغاء اللائحة الطلابية لعام ١٩٧٩ ، التى تجرم العمل السياسى داخل الاتحادات الطلابية ، كما تصادر حرية الطلاب فى التعبير ، وتفرض وصاية الاساتذة على أنشطتهم ، وبمقتضاها تم الغاء الاتحاد العام لطلاب الجامعات.

التشبث بالخطأ

وإصرار الحكومة، على حظر النشاط السياسي على الطلاب ونوادى هيئات التدريس ، فضلا عن انه يبقى حدة المواجهة مشتعلة بين الطرفين ، فهو يشكل تراجعا عما سبق ان اعترفت هي نفسها بأنها سياسات





خاطئة . وقبل سبعة أشهر طالبت لجنة التعليم في الحزب الوطني الحاكم بضرورة إعادة النظر فى حظر النشاط السياسى فى الجامعة ، كما اعترفت بأن منع الطلاب من الأشتغال بالسياسة ، قد أدى الى اختراق الجماعات الاسلامية لكافة المؤسسات التعليمية ، وسيطرتهم عليها داخل الجامعة وخارجها. كما أكدت علي ذلك المناقشات التي جرت في مجلس الشعب والشورى في إطار البحث عن وسائل لمحاربة العنف والارهاب المتصاعدين ، وأبرزت الاضرار الفادحة التى لحقت بالمجتمع من جراء منع النشاط السياسى داخل الجامعات ، وأوضحت ان هذا المنع لم يحد من أنشطة الجماعات الاسلامية ، بل سمح لها بالانفراد بهذا النشاط لتتحول الجامعة ، من معقل لمعارك التقدم والاستنارة والدفاع عن التحرر والاستقلال الوطنى والديمقراطية ، الى موطن لتخريج جيوش المتطرفين .

وفى منتصف عام ١٩٨٥ أصدر مجلس الشورى تقريرا حول الجامعات المصرية ، أكد فيه انه «ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها ، وتنحصر داخل جدرانها ، تنقل المعرفة من غير ارتباط بقضايا المجتمع ، وحين تحقق الجامعة هذه الغاية ، فإنها تعمق الولاء والانتماء الحقيقيين للوطن ، وتسهم فى علاج بعض الظواهر السلبية ، مثل اللامبالاة والتقاعس عن المشاركة السياسية ، الذى يلاحظ فى سلوك نسبة كبيرة من الشباب المصرى»

وأكد مجلس الشورى ان التجربة قد أثبتت انه فى حالة غياب القنوات الشرعية للتعبير والممارسة السياسية ، يفتح الباب للقنوات غير الشرعية ، ولجماعات الضغط لممارسة دورها داخل أوساط الطلاب .. ولعل هذا يدفعنا الى مراجعة علاقة الجامعة بالتربية السياسية ، فى ضوء ما أسفرت عنه تجاربنا ، بغية الوصول الى صيغة تتيح للجامعة طلابا ، وأساتذة ممارسة دورهم الفكرى والسياسى».

وبدلا من أن تتراجع الحكومة ، عما أثبتت لها التجارب والدروس والدراسات التى أعدتها المؤسسات التابعة لها ، أنه خطأ تتشبث به ، تحت دعوى مواجهة سيطرة تيار الاسلام السياسى على نوادى هيئات التدريس والنشاط الطلابى في ساحة الجامعة.

خلط الأوراق

ويبرز قرار الحكومة بحظر النشاط السياسى فى الجامعة ، ونوادى هيئات التدريس بعض الاشكاليات التى يطرحها الذين يعارضون القرار ويرفضونه ، فهم يرون أن الحكومة التى تدعو الاساتذة والطلاب لممارسة السياسة فى داخل الاحزاب التى يبلغ عددها ١٣ حزبا و تعلم ان عددا قليلا من بين الطلاب من يعرفون برامج الاحزاب أو حتى اسماءها او اماكن مقارها ، كما يشيرون الى أن الحكومة تخلط الاوراق ، ولا تفرق بين النشاط الحزبى والنشاط السياسى فالنشاط الذى تقوم به نوادى هيئات التدريس يهتم بالقضايا العامة التى

تمس الوطن بمجمله ، كالتركيز على قضايا الحريات وحقوق الانسان واحترام القانون والفصل بين السلطات واستقلال الجامعات ، ونزاهة الانتخابات العامة ورفض التطبيع مع اسرائيل، والربط بين هذه القضايا السياسية والسياسة التعليمية بالدفاع عن حق الاساتذة فى لعب دور أكبر فى داخل المؤسسات الجامعية ، سواء فيما يخص دعوتهم لانتخاب القيادات الجامعية ، أو للمشاركة فى وضع النظم التعليمية ، أو إقرار حرية البحث العلمى ، أو التضامن مع الطلاب فى مطالبهم ، بإعادة العمل بلائحة عام ١٩٧٦ ، التى تحفظ للطلبة حقهم الديمقراطى فى النشاط بحرية داخل أسوار الجامعة ، ويرى هؤلاء أن هذا ليس نشاطا حزبيا يدعو لحزب معين ، أو يدخل فى جدل مع الاحزاب الاخرى ، التى تحرص نوادى هيئات التدريس على التعرف على آرائها ، واستضافة قادتها وإجراء حوار معهم حول هذه القضايا السياسية العامة. كما يؤكدون ان الحكومة تنزعج أصلا من أى نشاط سياسى ، سواء تم داخل الاحزاب أم خارجها ، وأن الاصل فى قرارها هو أنها تسعى لأحتكار العمل السياسى للحزب الوطنى ، وترفض التخلى عن شموليتها ، والقبول بمبدأ التداول السلمى للسلطة!

بين السياسة والخدمات

ويرى المراقبون ، ان قرار الحكومة ، بحظر النشاط السياسى فى الجامعة ، ونوادى هيئات التدريس ، لم ينه المشكلة ، بل هو فى الواقع قد بدأها ، وأن الفترة المقبلة سوف تشهد تصاعدا فى الصدام بين الجهتين. ويرجعون ذلك الى أن كثيرا من مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر ، مثل الجمعيات،والتجمعات العلمية والمهنية،والنقابات، ، ونوادى هيئات التدريس ، تضطر للعدول عن نشاطها الأساسى ، سواءكان اقتصاديا للدفاع عن تجمعات فئوية أو ثقافيا أو علميا أو ترفيهيا ، لتجد نفسها منغمسة فى العمل السياسى ثم فى العمل الحزبى ، وقد أخذت هذه الظاهرة فى البروز منذ عام ١٩٨٤ ، فنوادى هيئات التدريس ، هى نوادى اجتماعية ثقافية ، يتم إنشاؤها طبقا لقانون الجمعيات رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ ، ويدخل ضمن اهدافها ، القيام بأنشطة تخص اعضاءها مثل الرحلات واقامة معارض الكتب والسلع .. الخ الا انها تحولت الى منظمات سياسية ، ثم الى منظمات حزبية ، بعد ان نجح تيار الاسلام السياسى تدريجيا ، فى ان يستولى عبر الانتخابات ، على معظم المقاعد فى مجالس إدارات هذه النوادى ، فوجه نشاطها نحو قضايا ما لبثت ان قادتها الى نوع من المواجهة مع السلطات الحكومية ، التى اعتبرتها تخرج عن الاهداف التى حددها لها القانون ، خاصة وان **قانون الجمعيات يحظر بنص صريح على الجمعيات المؤسسة طبقا لاحكامه ، ان تخوض فيما يسميه المجادلات الدينية أو المذهبية أو السياسية.** ومع ان نوادى هيئات التدريس تخضع قانونيا لولاية وزارة الشئون الاجتماعية ، وتتلقى معونات مادية منها ، فضلا عما تتلقاه من الجامعات ، إلا أن وزارة الشئون ، عجزت عن أن تتخذ أى إجراء ضدها ، رغم الشكوى الحكومية من انها تحولت للعمل السياسى المباشر ، مع انها تفعل ذلك كثيرا ، مع بعض الجمعيات الاخرى ، كجمعية تضامن المرأة العربية ، التى استخدمت الوزارة الرخصة الممنوحة لها بالقانون بحل الجمعية اذا خرجت عن أهدافها ، فقامت بحلها وتصفيتها ومصادرة أموالها لصالح جمعية أخرى أو هو الاجراء الذى عجزت عن اتخاذه بشأن نوادى هيئات التدريس. هذه النوادى تضم أساتذة الجامعات ، وتتسم بأن لها وضعا خاصا ، بحكم المكانة المتميزة التى يشغلها أساتذة الجامعة أو بحكم التداعيات التى يمكن ان تترتب على حل مجالس ادارات هذه النوادى إداريا ، ولذلك تركت وزارة الشئون الاجتماعية امر تلك النوادى لوزارة التعليم

من جانب ، ووزارة الداخلية من جانب اخر وشهدت السنوات القليلة الماضية مجموعة من الصدامات الحادة بين نوادى هيئات التدريس ووزارة الداخلية ، التى اتهمها أحد وزرائها بمساندة الإرهاب.

وبروز الدور الحزبى فى نوادى هيئات التدريس ، هو تعبير واضح ، عن وجود خلل فى المعادلة الحزبية القائمة ، يدفع العناصر النشطة ان تمارس نشاطها الحزبى والسياسى داخل هذه الهيئات ، وسياسة المنع سوف تؤدى للتحدى ، وستظل عوامل التوتر التى تدفع للصدام قائمة بين قطاعات كبيرة من النخبة المصرية ، وبين الحكومة ، التى لن تستطيع - ولا يحق لها - ان تلزم أعضاء الجمعيات والمنظمات الطوعية ، وبينها نوادى هيئات التدريس بعدم الاهتمام بالشئون السياسية ، بينما هناك تيارات أساسية فى المجتمع ليس لها حق التعبير عن نفسها ، ومحرومة من تشكيل تنظيماتها المستقلة ، وستظل ظاهرة عدم تفرغ هذه الهيئات والنوادى لأهدافها الاصلية قائمة، واشتغالها بالسياسة ، وأيضا بالعمل الحزبى ، كأحد الاعراض الجانبية لتضاؤل النشاط الحزبى وتراجعه ، وانكماشه ، بفعل المسعى الحكومى الدؤوب لحصاره، وأحتوائه وتطويعه لأهدافه السياسية التى لا تحظى بأى قبول (جماهيرى)




وسعادتك بقى بتتكلم ف السياسة ليه.. ؟!!
إنت وزير
لا
عفير؟!
لا
رئيس وزرا؟!
رئيس جمهورية
رئيس مجلس شعب؟!
لا
لا
لا
يعني بتتكلم ف السياسة من غير سبب..
والسياسة من غير سبب قلة أدب..!
عمرو سليم

من الذى فشل فى الامتحان الأول للسلام؟

نظير مجلى

رسالة حيفا

الشهر الماضى كان صاخبا فى بلادنا، منذ بدايته جرى تصعيد فى سفك الدماء، العربية الفلسطينية واللبنانية واليهودية. فى البداية، ثار الزعيق:«اعداء السلام العرب يطعنون المستوطنين اليهود بالسكاكين ويذبحونهم بوحشية». ولم يتأخر «الرد» فالمستوطنون خرجوا بمشاتهم إلى الشوارع الفلسطينية فأغلقوها بالصخور والإطارات المشتعلة. حطموا السيارات، وقذفوا المارة العرب. رئيس الحكومة، رابين، خرج مهاجما المستوطنين:«الذين يردون على أعمال القتل من أعداء السلام العرب، ويخرقون القانون».اليمين الاسرائيلى يطالب رابين بوقف مفاوضات السلام، «فمنظمة التحرير لاتسيطر على الوضع بين الفلسطينيين»، ورابين يرد:«هؤلاء هم اعداء السلام من «حماس» و«الجهاد الاسلامى» الذين يريدون التخريب على السلام». وفجأة، تكتشف خلية فدائية تابعة لحركة «فتح» التى يقودها الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ويعترف اعضاؤها الخمسة بأنهم قتلوا مستوطنا اسرائيليا، بعد التوقيع على اتفاق غزة-أريحا .فيخرج رابين عن طوره ويهدد بوقف المفاوضات مع منظمة التحرير، إذا لم يقم عرفات بنفسه باستنكار العملية. ويتدخل الرئيس الأمريكى بنفسه بيل كلنتون ويطالب عرفات بالاستنكار. ويركض المسؤولون العرب يضغطون على عرفات. ويتصل به شمعون بيرس راجيا: استنكر، ويستنكر. ولكن اليمين الاسرائيلى لا يكتفى. ويخرج فى تصعيد شديد للمظاهرات والاعتداءات. ويواصل المستوطنون اعتداءاتهم . ويصعد جيش الاحتلال من قمعه.

..ولا أحد يدرى كيف سينتهى الشهر.

ولكن الجميع يسأل: هل هذا هو جو السلام المنشود؟! ومن هو المسؤول فعلا عن القاء هذه الرزمة من الألغام على الطريق؟. من الذى فشل فى الامتحان الأول، على طريق السلام؟!.

الاحتكاك..الحتمى

قبل أن نسبر أغوار الأحداث، لابد من الإشارة إلى أن الساذج فقط هو الذى يتوقع أنه بمجرد توقيع اتفاق اعلان المبادئ، سنرى مجموعات الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، يقيمون رقصات «الهورا» (اليهودية) والدبكة الشمالية (الفلسطينية) المشتركة.. متشابكى الأيدى فى الخليل وقريات أربع أو فى رام الله وبيت ايل(مستوطنة يهودية مجاورة)..

ونحن، إذ ندعى بأن الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطينى تؤيد اتفاق غزة-أريحا أولا، لانتجاهل وجود قوى . فلسطينية واسعة تعارض الاتفاق. وهناك قوى قررت عمل كل شيء في سبيل إفشال الاتفاق («حماس»،«الجهاد الاسلامى» الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية..) وهذه القوى غير قادرة على تجنيد الجماهير وراءها فى المعركة لإفشال الاتفاق، ولذلك تلجأ لأعمال الاغتيال الفردية، لجنود أو لمستوطنين،، ولكن هناك أيضا قوى فلسطينية، مؤيدة للاتفاق، وفى الوقت نفسه غاضبة من اعتداءات الجنود والمستوطنين. لذلك بدأت هى الأخرى، فى هذا الشهر، تنفذ عمليات انتفاضية ضد جيش الاحتلال.

وبالمقابل، هناك المستوطنون ، الذين يضمون بين صفوفهم قوى فاشية.. لاتتردد فى تنفيذ أى اعتداء على العرب. وهى أيضا قررت عمل كل شيء فى سبيل إفشال الاتفاق.

وإذا كان جنود الاحتلال، قد تلقوا أوامر واضحة بتخفيف قبضتهم الحديدية على الفلسطينيين، فهنالك مهمات مخابراتية وملفات عسكرية مفتوحة لمطاردة عدد من قادة الانتفاضة، يحاولون القاء القبض عليهم قبل أن يبدأ الانسحاب ويهربون إلى كنف السلطة الفلسطينية، وخلال هذه العمليات تتواصل الاحتكاكات. ويعود الجيش إلى سابق عهده وقمعه.

لا...بل، هناك طريقة قديمة فى المفاوضات السلمية، اشتهر بها كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكى الأسبق) خلال مفاوضات السلام فى فيتنام...تعتمد على **«الضغط العسكرى القاسى فى الميدان حتى يتنازل العدو على طاولة المفاوضات»**.. ولا نستبعد تطبيقها هنا خصوصا وأنها طبقت خلال كل مفاوضات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية ، غداة الحروب المتتالية فى ربع القرن الأخير.

ولكن، ما يجرى فى الواقع هو أكبر من هذا وذاك. فالمسألة ليست مجرد احتكاكات. وكما يبدو أنها أكبر حتى من تكتيك التفاوض تحت الضرب. إن مايجرى هو عبارة عن فشل ذاتى فى الامتحان الأول على طريق السلام. والفشل، وإن تفاوتت نسبته بين الفرقاء، إلا أنه يميز تصرف جميع الفرقاء: العرب(مجتمعين ومفرقين) واسرائيل.

ولنهدأ بأنفسنا..

ليس هنالك ذرة شك، أيضا فى اسرائيل، بأن القيادة الفلسطينية والغالبية الساحقة من الشعب الفلسطينى وكذلك الأمر بالنسبة للدول والشعوب العربية، تريد السلام الحقيقى والعادل. ومع أنها تدرك أن توازن القوى الدولى لايصب فى صالح هذه العدالة، فإنها تطالب بانسحاب اسرائيل من جميع المناطق المحتلة فى العام ١٩٦٧ وبإحقاق الحقوق الوطنية للفلسطينيين، بدولة مستقلة(ليس كل العرب يؤيدون إقامة الدولة) وذلك مقابل سلام حقيقى وعلاقات دبلوماسية «وتطبيع». هكذا تريد سوريا ولبنان والأردن و م.ت.ف وقد دخلوا إلى المفاوضات انطلاقا من هذا المبدأ، ومع الاستعداد المسبق للمرونة.. تنازل هنا وتنازل هناك، كما يحدث الأمر فى كل مفاوضات.

اسرائيل من جهتها ، تسعى لاستغلال التطورات الجديدة فى العالم وعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة، حاكمة العالم، وتستخدم فى معركتها كل أسلحتها..وكل عناصر القوة التى تتمتع بها.

أما العرب ، فلا يستخدمون كل عناصر قوتهم. وانظروا كيف ينعكس هذا الأمر فى أكبر القضايا وأصغرها:

– كان بإمكان العرب أن يكونوا موحدين، فيكون مركزهم أقوى، خصوصا بالنسبة لأصحاب القضية الأكبر: سوريا-فلسطين ومعهما مصر، بوصفها تلعب دورا مركزيا له تأثيره على جميع الأطراف من واشنطن إلى القدس إلى دمشق وإلى تونس.

لقد خرجت م.ت.ف عن هذه الوحدة، عندما فتحت قناة سرية للتفاوض المباشر مع اسرائيل. وعندما نقول سرية، لانقصد أن حكومة سوريا لم تعلم بها مثلا. فنحن نعرف أنها كانت تعرف. ولكن لم يكن هناك تنسيق كاف. فغضبت الأردن، وغضبت سوريا ، وطبعا لبنان. ولابأس. فالغضب شرعي لكن م.ت.ف أوضحت أن فتح هذه القناة هو الذى حرك المفاوضات الجامدة وبفضله تم الاعتراف الاسرائيلى بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمسار الفلسطيني. ثم أوضحت أن اتفاق غزة-أريحا هو اتفاق أولي ومبدئي، ولايمكن أن يوقع الفلسطينيون على اتفاق نهائي بدون إنجاز اتفاقيات نهائية على المسارات الأخرى.

الأردن تفهم هذا الموقف وتجاوز الأزمة مع م.ت.ف لكن سوريا ولبنان لم يتجاوزا وهذا يخلق تفسخا ، تتمتع به اسرائيل وتستغله.

– سلاح المقاطعة العربية، تحدثنا عنه كثيرا فهناك خرق متواصل له. وحتى لو لم يكن الخرق كاملا،إلا أن هناك ما يكفى من الثغرات لانتهاكه وإجهاض فعاليته.

– اسرائيل تتعامل مع الفلسطينيين، على أنهم بدون أب ولا أم، بدون ظهر، معزولين فى العالم العربى، مرفوضين فى دول الخليج (بسبب حرب الخليج) ومنبوذين فى سوريا (بسبب الاتفاق الأخير).. فتتحكم بهم وتضغط عليهم. وفى الوقت نفسه تتعامل مع سوريا، على أنها معزولة فلا تستعجل فى تحريك المفاوضات معها. وتقول: مع الأردن أنجزنا كل شىء، ولم يبق سوى تناول القلم والتوقيع ، ومع الفلسطينين يوجد اتفاق مبدئى ويمكن التقدم على اساسه كيفما نريد ، وبالنسبة لسوريا ، ما زال معنا وقت.

وهكذا سوريا تحمل الفلسطينين مسؤولية هذا الاستهتار والاستخفاف الاسرائيلي ، والفلسطينيون يحملون العرب مسئولية المماطلة الاسرائيلية واسرائيل تتفرج..

– القيادة الفلسطينية من طرفها ، لم تظهر بعد بكامل القوة والاقناع امام المفاوض الاسرائيلي او أمام الشعب الفلسطيني. فهى تنتقل من وضعيه حركة تحرر وطنى تعمل بالعمل الفدائى وتقود شعبا مشردا ، الى وضعية سلطة حكم ، وهذه ليست مسألة سهلة ، فقد شهدنا فى التاريخ الحديث حركات تحرر اكبر واقدر من م. ت .ف ، عملت طول الوقت

ياسر عرفات وفاروق قدومى



بداخل وطنها ولم يتشرد سوي بضع من قيادتها لكنها عندما تسلمت الحكم فشلت .. ووقعت فى مطبات كثيرة ، ومع ذلك ، فمنظمة التحرير ، بوصفها شاهدا تاريخيا علي تلك التجارب وعليها ان تستفيد منها ، من المفروض ان تكون قادرة على عملية الانتقال هذه بشكل اسرع وانجع ، ولديها الادوات لذلك. **فهنالك مشكلة في اتخاذ القرار** ، يفتقدها العديد من الشركاء بل اخلص الشركاء فى دعم مسيرة السلام مثل عدد من قيادات «فتح» نفسها في المناطق المحتلة بوجه خاص وكذلك في الخارج ، ومثل **حزب الشعب الفلسطيني** ، ومثل رئيس الوفد لمفاوضات السلام ، د. حيدر عبد الشافى اولئك يطالبون بقرارات ديمقراطية أكثر.

ويطالبون بآلية اخرى في اتخاذ القرار ليكون جماعيا من جهة وليكون مدروسا وغير ارتجالى من جهة أخرى.

وهناك مطالبة داخلية وخارجية، لتغيير آلية صرف الاموال داخل م. ت. ف . فالكل يتحدث عن دعم مالى بمليارات الدولارات ، والولايات المتحدة تطالب رسميا بتغيير الآلية ، والا فلن تدفع.

وهناك مطالبة بتغيير طريقة اختيار المفاوضين وضبط المتحدثين ، بحيث تعطى هذه المهمة لإنسان واحد اضافة لرئيس الوفد .. حتى لا يكون الصوت الفلسطيني خمسة اصوات متناقضة ، هذا مرن وذلك متشدد.

ان كل هذه الامور وغيرها ، تمس هيبة المفاوض الفلسطيني وتضر بالتالى موقفه في المفاوضات ، ولكنها تضر قبل كل شئ في القاعدة الشعبية التى تستند اليها . م. ت. ف فهذه القاعدة ، التى اتسعت كثيرا بعد التوقيع علي الاتفاق ، تحتاج الي ما يساعدها علي تعزيز الأمل بالنجاح وبالنصر وبالوصول الي الاستقلال .. فى دولة ديمقراطية حقا ، بلا قمع وبلا تجاوزات مالية او غيرها.

عدم الانتباه الي هذا الجانب ، لا يؤدى الا للتمرد

(كما لاحظنا ذلك ، ولو في نطاق ضيق حتي الان) أو التفكك. وهذا افضل غذاء لمعارضى هذا السلام او للمعادين له، حتى يشددوا من نشاطهم الهادف الي اجهاض اتفاق السلام.

وهم نشيطون فعلا ، ويقومون بأعمال قتل تصيب ايضا الابرياء ، وهذا يزعزع ثقة الكثيرين في الجمهور الاسرائيلي بالسلام ويخلق صراعات داخلية بين الفلسطينيين انفسهم.

*..وفي إسرائيل!

إن حكومة إسرائيل، وعلى الرغم من كل ماحدث في تفكير قيادتها من تغيرات إيجابية في المفاهيم وفي الممارسة، مازالت تخطىء في توجهها الأساسي نحو السلام. وتتعامل على أساس أنها الطرف المنتصر في الحرب:

– آخر أخبار هذا الانتشاء(من نشوة..) جاء من زيارة رئيس الحكومة، رابين، في واشنطن، حيث عاد ومعه:

«موافقة الإدارة الأمريكية على تزويده بطائرة F16-E المتطورة جدا.

* تأكيد الإدارة الأمريكية على التزامها بضمان التفوق الأمني لاسرائيل على العرب (بالمناسبة ، ردود الفعل العربية الرسمية جاءت باردة علي هذا ، بل إنها جاءت علي شكل لوم الولايات المتحدة علي اقتناعها بالطلب الاسرائيلي ، وليس انتقادها على التحيز المنهجي الواضح الى الطرف الاسرائيلي مقابل الطرف العربي).

* تقديم وجبة اخرى من الاسلحة المجانية الموجودة في اوروبا.

* مساعدتها علي تطوير جهاز الصواريخ المضاد للصواريخ.

*ضمان حصة وافرة من المساعدات الغربية لتمويل مشروع السلام واقتصاد السلام ، وعدم الاكتفاء بالضمانات الامريكية.

فاذا كان الاتجاه يسير نحو السلام ، فلماذا كل هذه المساعدات الحربية؟ ألا تكفي الضمانات الامريكية لأمن اسرائيل ، والتي تعهدت بها الادارة الامريكية وقدمتها فعلا خلال عشرات السنين الماضية؟! بهذه الطريقة لا يمكن زرع الثقة والطمأنينة في نفوس المفاوض او الانسان العربي ، ويظل لديه الشعور بأنه مقبل على اتفاق استعصلام ولهس السلام ، وهذا يمنح القوة لتلك العناصر ، في العالم العربي ، التي تبني رصيدها علي يأس الناس وبأسهم.

– اذا كانت اتفاقيات العسكرة آنفة الذكر تقوي معنويات الرأي العام الاسرائيلي وتزيد من اطمئنان الشعب في اسرائيل وبالتالي تأييده للسلام مع م. ت. ف. والعرب ، فإن رابين نفسه الذي صافح عرفات واعلن ان لا بديل عن التفاوض مع م. ت. ف .. هو نفسه يزعزع ثقة المواطن الاسرائيلي بمنظمة التحرير ، فها هو يهاجمها (١٠/١١/٩٣) بالقول: «انها منظمة ارهابية» و «تنخر بالفساد المالي» «والفوضى فيها ضاربة أطنابها» وقيادتها لا تسيطر علي شئ فيها».

– بيرس ، المعروف بانه اكثر المتحمسين للسلام ، ويواجه معارضي السلام في اسرائيل بكل قوة وحدة ، هو الآخر يركز حديثه علي الجانب الاقتصادي ، فلا يفهم من مشاريعه وخططه الا ان اسرائيل سوف تغزو الاسواق العربية وتستعمل الفلسطينيين والسلام معهم ، جسراً لهذا الغزو ، وهكذا يخيف الفلسطينيين والعرب أجمعين.

– وهناك نشاط المستوطنين اليهود في المناطق الفلسطينية المحتلة ،والبالغ عددهم مئة وخمسون ألفا . لقد تجاوز هؤلاء كل الحدود في اعتداءاتهم الدموية علي المواطنين العرب ، ومع ان كل قادة الحكومة والدولة هاجموا المستوطنين ، الا ان هذا الهجوم كان يتقزم لكونهم يفرقون ما بين «أعمال التخريب العربية وبين الرد عليها من المستوطنين» اي انهم يبررون هذه الاعمال ، بوصفها رد الضحية الغاضبة ، وينتقدون كونها خارقة للقانون.

لكن هذا يعتبر اكبر تشويه للحقيقة ،فالمستوطنون اقاموا جهازا عسكريا ضخما ومسلحا يعمل وفق خطط جاهزة ، وبتنظيم دقيق علي شن الاعتداءات باستمرار علي العرب ، وكلما يجدون حجة «مناسبة» لذلك ينفذون احدى هذه الخطط . هذا ما اعترف به رئيس مجلس مستوطنات الضفة الغربية والقطاع ، بيني كتسوفي، في لقاء له مع التليفزيون الاسرائيلي باللغة العبرية(١١/١١/٩٣)، حينما قال:«اعترف بأن لدينا خططا جاهزة للرد على الاعتداءات العربية».

ولكن هناك اعترافات أخرى من مجموعة من الجنود والضباط الاسرائيليين في إحدى وحدات المظليين في جيش الاحتياط، التي خدمت خلال الشهر الماضي في منطقة الخليل، تعتبر إدانة أكبر للمستوطنين. وقد نشرت هذه الاعترافات في مجلة «هعولام هزة»(١٧/١١/٩٣)، التي أكدت (أي المجلة) أن هؤلاء العسكريين معروفون في حياتهم المدنية كمؤيدين ومصوتين لأحزاب اليمين، وبالأساس الليكود وتسومت، أي أنهم من أشد المتعاطفين مع المستوطنين وأنمالهم ومع ذلك قال أحدهم:

«لاتوجد حاليا انتفاضة من تلك التي عرفناها إلى حد ما قبل شهرين. لا توجد هناك حجارة ولا زجاجات حارقة. لذلك أصبحنا مثل قوات الأمم المتحدة الحيادية، التي تقيم الدوريات وتفصل بين الفرقاء، اليهود والعرب».

ويضيف:«لكن تصرفات المستوطنين اليهود تجاه العرب ، تستهدف إثارة الاستفزازات . إنهم يخربون عملنا بشكل مقصود. على سبيل المثال: لقد عرفوا دائما ومسبقا عن الخطط لاعتقال مجموعات من حركة «حماس» فعرقلوا عملنا حتى لا نلقي القبض على هذه النواة الصلبة من المخربين. إن مصلحتهم تقضي بأن لايكون الشارع هادئا. وان لايكون جو تفاهم. للمستوطنين توجد مصلحة في المشاغبات، لكي يثبتوا أنه على الرغم من مسيرة السلام فلا يوجد هناك نظام وهدوء في المنطقة. لقد تولد الانطباع عندي بأنهم يسلمون حتى بالموت، كثمن ضروري مستعدون لدفعة قربانا في سبيل إجهاض المسير السلمية».

ثم يكتب مراسل الصحيفة نفسها ، عميت هوروبتش، ما رآه بنفسه من اعتداءات المستوطنين على العرب، فيقول:

«في عدة حالات قام المستوطنون بالتنكيل بالمواطنين العرب في الخليل أمام أعين جنود الجيش. قلبوا الصحاحير(صناديق) في السوق.. ركلوا المسنين الذين يحملون السلال. بصقوا عليهم. داسوا الفواكه والخضار. قلبوا عربات بيع الفواكه ودلقوا ما حمل عليها في السوق. داسوا الطماطم ، وراحوا يباركون لعائلة عربية. وهي تلفن إبنها الميت بالصراخ. :مبروك.مبروك.

فاذا كان ضابط يميني في الجيش الاسرائيلي يقول هذا الكلام وصحفي يسجل شهادته الحية، فهل رابين وصحبه لايعرفون الحقيقة عندما يتحدثون عن «رد غاضب على أعمال إرهابية عربية»؟!

– يضاف إلى كل ذلك، الممارسات الاحتلالية المباشرة من الجيش. فعلى الرغم من تخفيض الإجراءات القمعية بنسبة كبيرة، مازالت هناك أعمال قمع احتلالية منظمة يروح ضحيتها قتلى وجرحى. في يوم الثلاثاء ١٦/١١/٩٣ اقتحم الجنود مدرسة ثانوية في البيرة المحتلة اصيب خلالها اربعة طلاب وقتل احدهم . (رامي عزت الغزاوي – ١٧ عاما). وهذا مثل واحد فقط.

ان كل هذه ممارسات مناقضة لجو السلام بل أدوات لقتل السلام ، تدل على الفشل في الامتحان ، صحيح أن هناك من يعترض ويناقش ويرفض ويعارض ، ولكن النهج العام هو هذا ، ونحن اذ نسجله ،فمن باب الصدق مع الذات من جهة ، ومن باب معرفة الحقيقة من أجل تغييرها من جهة ثانية.

المقاومة.. وفق المعادلة الجديدة لاتفاق اعلان المبادئ

حنا عميرة

رسالة القدس

التصاعد الخطير فى الاحداث فى المناطق المحتلة: لاتقتصر اسبابه فقط على تزايد عدد العمليات ضد المستوطنين، وانما يعود بالاساس الى محاولات السلطات الاسرائيلية لفرض مفاهيمها الامنية وتفسيرها الخاص لاتفاق اعلان المبادئ، ان كان ذلك من خلال رفضها لمبدأ الانسحاب الشامل من غزة واريحا، او من خلال اعتباراتها الامنية التى تمثلت بالمطالبة بابقاء السيطرة العسكرية على اكثر من نصف مساحة القطاع بحجة الدفاع عن امن ٣ الاف مستوطن وباعداد من الجيش الاسرائيلى تتجاوز عدد المستوطنين انفسهم.

لقد ادى هذا الطرح الاسرائيلى فى مجال الامن فى [illegible] معينة الى تجميد مفاوضات طابا، ونقلها الى القاهرة تمهيدا لاعادتها مجددا الى مكانها الاصلى اذا ماحصل أى تقدم يرضى عنه الجانب الفلسطينى المفاوض.

ومن أجل تسهيل الامور فقد وافق الجانب الفلسطينى على الدخول فى تفاصيل المطالب الامنية الاسرائيلية وان يبدى تفهما للمخاوف التى يبديها الجانب الاسرائيلى، الى درجة ابداء الاستعداد، كما تحدثت وسائل الاعلام الاسرائيلية، للموافقة على الخطة التى عرضها الوفد الاسرائيلى، باستبدال وحرس بقوات من الشرطة وحرس داخل منطقتى غزة اريحا. وبالتالى تلبية المطلب الفلسطينى بالاعلان عن انسحاب الجيش الاسرائيلى، وليس اعادة انتشاره، كما طلبت اسرائيل فى البداية، مقابل موافقة الجانب الفلسطينى على إعادة انتشار الشرطة الاسرائيلية مكان الجيش، بكل ماينطوى عليه هذا الطرح من مخاطر ومنزلقات، تتمثل فى استعداد الطرف الفلسطينى لاستبدال مواقفه لقاء استعداد الطرف المقابل لاستبدال الملابس العسكرية بالملابس الشرطية!

واسباب التصعيد هنا، لاتكمن فقط فى الفجوات القائمة فى اتفاق اعلان المبادئ، فى العديد من الموضوعات وفى مقدمتها الموضوع الامنى! وانما ايضا فى الاستعداد الفلسطينى للوصول الى تسويات هى دون الحد الادنى الذى يحدده الاتفاق المذكور، وفى الاصرار الاسرائيلى على ابتزاز تنازلات فى مواضيع حساسة جدا مثل موضوع الاستيطان والمستوطنين والتى قد يؤدى التنازل فيها الى تنازلات بعيدة المدى فيما يتعلق بمبدأ ممارسة السيادة الفلسطينية على كامل المناطق المحتلة تمهيدا للوصول باعلان المبادئ الى اهداف الشعب الفلسطينى بالتحرر والاستقلال.

ومن هنا يمكن الاشارة بسهولة الى العلاقة القائمة بين التصعيد فى المطالب الاسرائيلية على طاولة المفاوضات وبين التصعيد الجماهيرى ضد المستوطنين والنشاطات الاستيطانية بشكل عام.

ليس هذا فحسب، بل يضاف اليه ايضا التصعيد فى الموقف الاسرائيلى ازاء موضوع القدس الشرقية، فبعد وصول مرشح حزب الليكود الى رئاسة بلدية القدس الغربية، ادلى بالعديد من المقابلات الصحفية التى اشار فيها الى نيته لتنفيذ مخطط اجلاء مخيم شعفاط من موقعه الحالى بين مستوطنتى «معاليه ادوميم» و«التلة الفرنسية»، مشيرا فى نفس الوقت الى أن هذا المخطط قد وضع منذ عام ١٩٨٢ وفى عهد سلفه من حزب العمل تيدى كوليك.

وواكب هذا المخطط، اعلان عن مخطط أخر يقضى بتطويق القدس الشرقية من الشرق عن طريق الوصل بين مجموعة من المستوطنات سيطلق عليها، غرش ادوميم» وعن البدء بشق شارع عريض بوصل هذه المستوطنات بمركز مدينة القدس وذلك على حساب الاراضى العربية. وبالنسبة لهذه الكتلة الاستيطانية الجديدة، والتى سيجرى الحاقها بالقدس، فان حدودها ستصل الى مشارف اريحا، أى أن اسرائيل قررت سلفا ومن جانب واحد تحديد حدود اريحا وفق المواصفات الخاصة بها، كما انها قررت ايضا احكام الطوق الاستيطانى حول القدس الشرقية بصورة لاتقبل النقاش فى أية مفاوضات مقبلة.



كل ذلك يجرى طبعا، مع استمرار فرض الحصار العسكرى على المدينة المقدسة، والاعلان ليل نهار بانها ستبقى عاصمة اسرائيل الابدية وتحت سيادتها.

ولن نستطرد فى سرد المواقف الاسرائيلية التصعيديه فى مختلف المجالات، والتى تستهدف حسم المفاوضات سلفا وفرض الوقائع على الارض لمنع طرحها على مائدة المفاوضات، وبالتالى تمرير تفسيرها الخاص لاتفاق اعلان المبادئ بوقائع مسبقة وبحقائق غير قابلة للالغاء.

واذا كان هذا هو الهدف الاسرائيلى، وهو كذلك بالفعل، فاننا نستطيع أن نفهم الاسباب الموضوعية للتصعيد الحاصل داخل المناطق المحتلة وان محاولة تصوير عمليات القمع الواسعة وكأنها ردود فعل اسرائيلية من جانب الجيش او المستوطنين لمواجهة ما يسمونه باعمال العنف الفلسطينية، ماهو فى الاساس الا ردود فعل فلسطينية على التصعيد الاسرائيلى القائم اصلا فى استمرار فرض سلطة الاحتلال وفى المحاولات لتفريغ العملية التفاوضية واعلان المبادئ من أى معنى من المعانى التى حدت بمنظمة التحرير الفلسطينية للموافقة عليه.

لهذا فان مطالبة القيادة الفلسطينية بشجب اعمال العنف او مايصفه الاسرائيليون بالارهاب! وهذا ماتم بالفعل، لن يؤدى الى تهدئة الاوضاع ولن يضع حدا للتصعيد وفق رغبات الجانب الاسرائيلى الذى يحاول فرض القيود على خصمه واعفاء نفسه من التقيد بأى ضوابط او قيود، مثله مثل القائد العسكرى الذى يحاول فرض وقف اطلاق النار على خصمه واعفاء نفسه من أى التزام مماثل.

وعلى هذا الاساس، فان الايام المقبلة ستشهد المزيد من الاحداث مادامت اسرائيل تواصل تعاملها بمنطق المحتل الذى يسعى لتكريس احتلاله، ومادامت تنظر لاتفاق اعلان المبادئ كوسيلة يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف.

إن وقف التصعيد فى المناطق المحتلة يقتضى ادخال تعديلات جذرية على السياسة الاسرائيلية نفسها، وايصال اعلان المبادئ الى نهايته المقبولة فلسطينيا، والتوقف عن مطالبة الشعب الفلسطينى بالتنكر والتراجع والتنازل عن مطلبه الاساسى فى انهاء الاحتلال.

لتتشكل لجان الدفاع الذاتى فى مواجهة الاحتلال ومستوطنيه

ياجماهيرنا الفلسطينية الابية،

تحل علينا مناسبة اعلان الاستقلال لهذا العام، فى ظروف حساسة ودقيقة، تشتد فيها التحديات ويزداد معها عزم شعبنا لمواصلة نضاله وتضحياته من أجل تحقيق اهدافه فى التحرر وانهاء الاحتلال وانجاز حقه الشرعى فى تقرير مصيره وعودة نازحيه ولاجئيه واطلاق سراح جميع اسراه ومعتقليه وممارسة سيادته الكاملة على ارضه.

ومن هذا المنطلق بالتحديد ايدت جماهير شعبنا موقف القيادة الفلسطينية بالموافقة على اعلان المبادئ، باعتباره مدخلا نحو تحقيق هذه الاهداف وخطوة أولى على طريق صعب وطويل من أجل تجسيد اعلان الاستقلال.

وبهذه المناسبة، وإذ يتوجه حزبنا، حزب الشعب الفلسطينى بتهانيه الى جماهيرنا بحلول هذه الذكرى المجيدة، فانه يؤكد بأن البناء على ماتم التوصل اليه حتى الان وايصال اعلان المبادئ الى النتيجة التى يتطلع اليها شعبنا، لايزال يتطلب الكثير من الجهود والتضحيات والنضال، وتفعيل عوامل القوة الذاتية ممثلة بتعزيز الوحدة الوطنية بمعناها الشامل وإرساء نهج ديمقراطى فى التعامل مع الجماهير وتحقيق المشاركة الشعبية وتوسيع قاعدة القوى المؤيدة لتحسين الاداء التفاوضى وايضا تعزيز التنسيق مع الاطراف العربية وتحقيق المساندة الدولية.

ان توفير هذه العوامل الهامة والاساسية، من شأنها ان تزود اعلان المبادئ بالمقومات الضرورية لوضعنا على طريق الاستقلال والحيلولة دون تكريس الاحتلال تحت اشكال جديدة. ولهذا ايضا طالب حزبنا بوضع خطة شاملة والاتفاق على مرجعية تفاوضية لتنفيذ الاهداف المذكورة ولهذا ايضا فقد امتنعنا عن المشاركة فى المفاوضات الجارية حاليا لغياب هذه الخطة وحتى يتسنى الاتفاق على اسس تمكننا من تحمل المسؤولية.

وعلى هذا الاساس فان تصعيد النضال الفلسطينى ضد جميع ممارسات الاحتلال، ولاسيما عربدة مستوطنيه واعتداءاتهم الدموية على جماهيرنا الامنة، وتشكيل لجان الدفاع الذاتى، لحماية جماهيرنا وممتلكاتها، تعتبر مهمة ماسة وضرورية، لتفويت الفرصة على محاولات سلطات الاحتلال استخدام المستوطنات كمواقع سياسية وعسكرية لمواصلة ممارسة السيطرة بحجة الحفاظ على الامن!

ان اعتداءات المستوطنين، والتى تمت تحت حراسة واشراف جنود الجيش الاسرائيلى تقدم صورة مسبقة لماسيكون الوضع عليه اذا ماجرى تمرير الخطة الامنية الاسرائيلية للدفاع عن امن المستوطنات خلال المرحلة الانتقالية. كما أن هذه الاعتداءات تتطلب من المجتمع الدولى ومؤسسة الامم المتحدة السعى الفورى لتطبيق اتفاقية جنيف وتأمين الحماية المناطق المحتلة.

ياجماهيرنا الابية،

بمناسبة الاستقلال لنردد سويا ونرفع الشعارات التالية:

- ليطلق سراح جميع المعتقلين والاسرى فورا.
- لتتشكل لجان الدفاع الذاتى عن القرى والمخيمات والاحياء المهددة.
- لتتوفر الحماية الدولية لجماهيرنا.
- لنعزز وحدتنا الوطنية.
- عاشت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لشعبنا.
- بنضالنا وسواعدنا سنوصل اعلان المبادئ الى اهدافنا بالتحرر والاستقلال

حزب الشعب الفلسطينى
١٩٩٣/١١/١٥

بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني

عقدت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني اجتماعا استعرضت فيه التطورات السياسية التي تلت التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية. كما اعربت عن اسفها لعدم تمكن الوفد الحزبي من اقناع رئيس اللجنة التنفيذية **بوجوب تشكيل هيئة مرجعية للعملية التفاوضية الجارية حاليا تضع لها خطة تفاوضية وتتابع تنفيذها وتعين اعضاء اللجان على اساس الكفاءة ووفق معايير محددة تفتح المجال امام مشاركة الكفاءات الفلسطينية وتوسع قاعدة القوى المؤيدة للاتفاق لتحسين الاداء التفاوضي.**

ودعت اللجنة المركزية الى ادخال تعديل جذري في التعامل مع قضية الوحدة الوطنية يأخذ في الاعتبار الوضع الجديد الذي يواجه الحركة الوطنية الفلسطينية او على وجه التحديد قيادة منظمة التحرير وخلق اطر وقيادات ومؤسسات ستتعامل من الان فصاعدا مع مجتمع له سماته الواضحة والبحث عن القواسم المشتركة بين فئاته والالتزام بخدمة تلك المصالح والانفتاح على مختلف الفئات [illegible] طاقاتها وفعالياتها، لان مـاهو قـائم الان من اطر لم يعـد يتسـع لاستيعاب الطاقات والفعاليات الشعبية المختلفة.

وأكدت ان البدء في التفاوض حول اتفاق اعلان المبادئ يتطلب اولا وجود علاقة تحالفيه تقوم على الاحترام المتبادل والمشاركة **ووقف جميع مظاهر الانفراد في اتخاذ القرارات** وتشكيل لجان تنسيق مشتركة لرفع مستوى التعاون وتجنب الاشكالات وتحسين العلاقات. كما ان هذه العملية تتطلب تشكيل اللجان التفاوضية المناسبة ووضع سياسة وخطة عمل وتحديد الاليات اللازمة لتنفيذها والاتفاق على خطوات المستقبل وعلى شكل ومضمون السلطة الوطنية الانتقالية وطرق ممارستها في الاراضي التي ستقام عليها. واكدت ايضا أن مسألة كهذه لايمكن **حلها الا بتأمين الممارسة الديمقراطية على مختلف الصعد واحترام حقوق الانسان والابتعاد عن نسخ تجارب فشلت في اوروبا الشرقية او في الاتحاد السوفييتي السابق او في بعض البلدان العربية.**

وركز الاجتماع على اهمية الامساك بعوامل القوة الفلسطينية وتنمية هذه العوامل وخاصة في مجال الوحدة الوطنية ووحدة الجبهة الداخلية وتفعيل الحركة الشعبية وحشد الطاقات الجماهيرية. وفي مجال تحسين العلاقات مع الدول العربية. وزيادة التفهم العالمي لعدالة القضية الفلسطينية.

ولاحظت اللجنة المركزية أن ماتم حتى الان يتعارض مع ابسط الشروط والمقومات لانجاح العملية التفاوضية وتوجيهها نحو اهدافها بالتنفيذ الفعلي للقرارين ٢٤٢.٣٣٨ والالتزام بكل مايخدم هذا التنفيذ ورفض كل مايتعارض معه. كما ولاحظت ان مايجري حاليا في طابا يعبر عن قصور في ادراك غاية المفاوضات ومن عدم جاهزية في التعاطي مع هذه العملية، وهذا مالمسناه في حالة الفوضى والارتباك التي لازمت مفاوضات طابا منذ يومها الاول، وهذا مايفسر ايضا جملة **الاخطاء التي استدرج اليها الوفد الفلسطيني المفاوض مثل التركيز على مايسمى بـ «اجراءات بناء الثقة والموافقة على تشكيل لجان حول هذا الموضوع كان الوفد الفلسطيني رفض تشكيلها خلال السنتين السابقتين في واشنطن.** واكدت اللجنة المركزية أن الاستمرار على هذا الاتجاه سيولد اخطارا كبيرة حول الموقف الفلسطيني من المستوطنات وقضايا المياه وموضوع القدس ويهدد العملية التفاوضية برمتها.

وعبرت اللجنة المركزية عن قلقها العميق ومخاوفها ازاء مواصلة قيادة منظمة التحرير للنهج المتبع في التعامل مع اعلان المبادئ ودعتها الى التوقف عنه ومراجعة الامور واعادتها الى نصابها الصحيح خدمة لمصلحة الشعب والوطن، مؤكدة في نفس الوقت بأن حزب الشعب الفلسطيني لايزال عند موقفه من تأييد اتفاق اعلان المبادئ ومن الحاجة الملحة الى تحقيق الشروط الملائمة لتكون هذه المفاوضات في مصلحة الشعب الفلسطيني. ومن عدم المشاركة في المفاوضات حتى يتسنى الاتفاق على اسس تمكننا تحمل المسئولية عما ستتوصل اليه.

وللتأكيد على مواقف الحزب ازاء العملية الجارية وابرازها وترسيخها وحشد اوسع الجماهير حولها، فان اجتماع اللجنة المركزية قرر الدعوة للمباشرة فورا في تنفيذ العديد من المهام وفي مقدمتها وضع وثيقة اساسية دستورية لاقامة سلطة ديمقراطية قائمة على التعددية واحترام حقوق الانسان وتنظيم الاجتماعات والندوات لمناقشتها وتقديم الاقتراحات بصددها بهدف تعبئة الجماهير من أجل الديمقراطية، والى تشكيل لجنة أو لجان تناقش وتصوغ وثيقة بشأن الموقف من القدس تتضمن كيفية تكثيف التواجد السياسي والاقتصادي والمؤسساتي الفلسطيني فيها، **ومقاومة مخططات الضم والتهويد والدفاع عن المقدسات واعتبار هذه** الوثيقة برنامجا نضاليا تجرى تعبئة الجماهير به، والى وضع وثيقة تحدد طبيعة اقتصاد المستقبل وضمان التقدم الاقتصادي ورفض مقايضته بالاستقلال الوطني، واكدت على ضرورة **مواجهة خطة التطبيع مع المستوطنات خلال المرحلة الانتقالية** وهذا يتطلب دورا فاعلا من البلديات والمجالس القروية والمؤسسات العامه والتنسيق فيما بينها ووضع برنامج شامل لمحاصره هذه المستوطنات ومقاطعتها تمهيدا، لاقتلاعها من أرضنا ، والى القيام بأوسع حملة تضامن مع المعتقلين والاسرى والى تنظيم الفعالية الشعبية في المخيمات وخارجها من أجل ابقاء وتثبيت قضية النازحين واللاجئين على جدول اعمال المفاوضات، كما دعت الى العمل من أجل توسيع قاعدة القوى المؤيدة لتحسين الاداء التفاوضي والى تنظيم حملة انتقاد واسعة لكل مظاهر الخلل والتراجع من قبل المفاوض الفلسطيني والى وضع خطة تفاوضية بالاستناد الى الخطوط الحمراء العامة للوثائق المطروحه.

وبناء على هذه الفعاليات والاجتماعات والندوات وغيرها. دعت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني الى بلورة تحرك لتجمع وطني ديمقراطي يتبنى هذه المطالب ويطالب القيادة الفلسطينية بالعمل على تبنيها والالتزام بها، والى ارسال المذكرات الى رئيس اللجنة التنفيذية التي تطالب بتحسين الاداء التفاوضي واحترام القواعد الديمقراطية ودور مؤسسات منظمة التحرير.

وفي نهاية الاجتماع جرت مناقشة موضوع مشاركة حسن عصفور عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب في المفاوضات الجارية في طابا، واكدت بأن الحزب لم يفوضه بالذهاب الى طابا وبالتالي ليس مندوبا عن الحزب في هذه المفاوضات وقد قام بذلك على مسؤوليته الشخصية. واقر الاجتماع أن حسن عصفور سيحاسب امام هيئة حزبية مختصة بعد مثوله امامها

اوائل نوفمبر ١٩٩٣

لماذا أعارض اتفاق غزة - أريحا

د . عبد العظيم انيس

سافرت فى أواخر شهر يوليو الماضى إلي الخارج وعدت فى أوائل شهر أكتوبر، ولهذا لم تتح لى فرصة الكتابة فى «اليسار» أعداد سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر. وخلال هذه الفترة وقعت أحداث جسام فى العالم العربي لعل فى مقدمتها اتفاق غزة- أريحا الذى وقعه عرفات ورابين فى ١٣ سبتمبر فى واشنطن.

ومع أن كل متابع لمقالاتى فى «اليسار» وفى صحف عربية أخرى لابد أن يكون قد استنتج أننى لا شك أكون معارضا لاتفاق غزة- أريحا إلا أننى حريص مع ذلك على التعبير عن وجهة نظرى فى الاتفاق ذاته بعد معرفة نصوصه وهو الأمر الذى لم يتح لى من قبل. وأحب أن أوضح أولا أننى لا أعارض فى التفاوض مع اسرائيل من ناحية المبدأ، كما أننى من باب أولى لست ضد السلام مع اسرائيل من ناحية المبدأ أيضا. وإنما ينبع موقفى هذا من اقتناعى أن علاقات القوى بيننا وبين اسرائيل اليوم - سواء من الناحية الدولية أو الاقليمية أوالمحلية- لايمكن إلا أن تنتج اتفاقا هو بمثابة التسليم للإرادة الصهيونية فى الجوهر فى لاءاتها الثلاث المعروفة: لا للدولة الفلسطينية، لا للقدس، لا لعودة لاجئ ١٩٤٨. وقد جاء اتفاق غزة - أريحا تأكيدا لوجهة نظرى.

ونظرا لكثرة ما يدور فى ذهنى من أفكار وخواطر حول هذا الموضوع مما قد يؤدى بى إلى استطرادات مطولة ليس هنا مكانها فسوف أحاول أن أركز وجهة نظرى فى عدد من النقاط كما يلى:

أولا: إن اتفاق غزة-أريحا قد قلص أراضى الحكم الذاتى إلى «كانتونين» منفصلين لا رابط بينهما ، وليس للإدارة الفلسطينية المقترحة أية سلطة لاعلى الطريق بين الكانتونين ولا حتى على الجسر الواصل بين الأردن وأريحا.

ثانيا: أنه فى هذا الاتفاق سقطت قضايا جوهرية كالمستوطنات والقدس والولاية الجغرافية ولاجئى سنة ١٩٤٨. فإذا قيل أن هذا مؤجل إلى المفاوضات النهائية بعد عامين أو ثلاث قلنا أن هذه المفاوضات سوف تتم - إذا تمت- وليس فى يد قيادة المنظمة أي سلاح تضغط به من أجل تعديل موقف اسرائيل من هذه القضايا الجوهرية الرئيسية، وعلى الأرجح ستكون اسرائيل قد عبرت على جسر غزة-أريحا إلى أقطار العالم العربى من محيطه إلى خليجه. والبشارات اليوم التى جرت فى مصر والمغرب وبعض دول الخليج- ولم يمض على الاتفاق سوى شهرين- تدل دلالة واضحة على ما أعنيه.

ثالثا: لقد جري تضخيم لأهمية اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير وكتبت قصائد غزل في هذا الموضوع دون وجه حق فى رأيي. نعم لقد جرى الاعتراف بالمنظمة اسرائيليا وأمريكيا وأوروبيا ، ولكن ينسى البعض أن كل هذا جرى بعد تقليم أظافر المنظمة وتدجينها بالشروط الاسرائيلية الأمريكية وأولها استنكار «الارهاب» الذى هو فى حقيقة الأمر استنكار لمشروعية النضال المسلح ضد الاحتلال الاجنبى، مما يعد ضمنا استنكارا لبعض قرارات الأمم المتحدة المناصرة لقضية الشعب الفلسطينى. وسوف نرى فى القريب المحاولات التى سوف تجرى فى الأمم المتحدة لإلغاء بعض قراراتها السابقة، وبمباركة من بعض الدول العربية، كما حدث فى قرار الصهيونية كحركة عنصرية.

رابعا: والحقيقة أننا إذا دققنا النظر فى اتفاق غزة-أريحا فنرى أنه ليس إلا إحدى صور مشروع آلون المعدل، بل إن هذا الاتفاق يمثل تراجعا عما كان معروضا علي الفلسطينيين أيام كامب ديفيد حيث كان من المفروض أن تتولى الإدارة الفلسطينية كل شئون الضفة والقطاع (باستثناء الأمن والتمثيل الخارجى) فى المرحلة الأولي من الحكم الذاتى على أن تؤجل مسألة القدس إلى المفاوضات النهائية.

خامسا: ربما يقال إن الاتفاق يحفل حاليا بتأييد غير صغير فى الشارع الفلسطينى بالداخل. وأنا غير قادر على الجزم بشيء فى هذا الموضوع، وان كان من المحتمل أن يكون هذا صحيحا اليوم. وفيما يبدو فإن القيادة الفلسطينية كانت تعول فى تمرير هذا الاتفاق على مجموعة من العوامل منها مثلا سوء الأوضاع الاقتصادية فى الأرض المحتلة، وارتباط فك الحصار الاسرائيلى المضروب على الداخل بشرط التوصل إلى اتفاق...الخ.

لكن هذا فى رأيى وضع مؤقت وهو قابل للتغيير السريع عندما تتضح أمام الشارع الفلسطينى المخاطر الحقيقية التى تترتب على تنفيذ هذا الاتفاق، وليس من أقلها الاقتتال الفلسطينى- الفلسطينى عندما يتعرض أمن المستوطنات للاهتزاز نتيجة هجمات حماس وغيرها من التنظيمات المعارضة.

ولعل تصريح وزير العدل الاسرائيلى ذو دلالة هامة فى فهم اسرائيل لمعنى هذا الاتفاق فقد وصف توقيع عرفات على اتفاق غزة-أريحا بأنه اعتراف «بشرعية الحكم العسكرى الاسرائيلى» للأراضى المحتلة لأنه وافق على الاشتراك فى إدارة تلك الأراضى مع اسرائيل. وإذا تأملنا موقف الدول الأوروبية المتحمسة جدا للاتفاق..... ئدى فى زيارة عرفات لهروكسل لاكتشفنا أن هذا هو فى الحقيقة فهم الحكومات الأوروبية للموقف. لقد رفضت تلك الحكومات طلب عرفات بإرسال قوات أوروبية إلى منطقة غزة-أريحا كما رفضت طلبه بإعطاء المساعدات الأوروبية المقترحة إلى إدارة الحكم الذاتى.

سادسا: لقد وضع هذا الاتفاق المفاوض السورى واللبنانى فى وضع حرج. والمأساة أن الطرف الفلسطينى فى واشنطن كان دائم الخشية من أن يكون المفاوض السورى ساعيا إلى عقد صلح منفصل متخليا بذلك عن القضية الفلسطينية فإذا بمفاوضات أوسلو السرية تثبت عكس ذلك تماما، بل توضح أن المفاوضات الرسمية التى كان الوفد الفلسطينى الرسمى يجريها فى واشنطن لم تكن سوى غطاء لمفاوضات أوسلو السرية. ولايوجد أدنى شك عندى فى أن الدافع المباشر وراء اتفاق غزة-أريحا وبهذه السرعة- هو الخوف من تزايد نفوذ «حماس» فى الأراضى المحتلة وخصوصا فى قطاع غزة، الأمر الذى عبر عنه رابين صراحة، هذا بالإضافة إلى تخوفات عرفات من اتفاق أردنى اسرائيلى يسحب البساط من تحت أقدام المنظمة.

سابعا: قد يقال إن الاتفاق قد يفتح الباب فى المرحلة التالية لتحقيق طموحات الشعب الفلسطينى فى الدولة المستقلة عندما تجرى مفاوضات الحل النهائى، وفى استرداد القدس الشرقية. وفى رأيي أن هذا ليس إلا تعلقا بالسراب. إذ لن يكون فى يد المفاوض الفلسطينى أية أوراق يمكن أن يعتمد عليها فى انتزاع هذه الطموحات. فالانتفاضة انتهت وقيادة المنظمة التزمت بالقضاء على «الارهاب»، والوضع الداخلى الفلسطينى سوف يكون ممزقا بلا أمل فى وحدة وطنية فى ظل هذه الأوضاع. وعلى طول التاريخ الحديث كانت الوحدة الوطنية الفلسطينية هى أغلى سلاح فى يد القيادة الفلسطينية. لكن كل هذا قد انتهى الآن. وعندما تجرى المفاوضات النهائية سيكون العبور الاسرائيلى إلى العالم العربى على جسر «غزة-أريحا» قد تم على الأرجح، ومن الصعب أن يكون هناك تراجع عن هذا العبور حتى لو انهار جسر «غزة- أريحا» بعد ذلك.

ثامنا: ليس من حق أحد أن يقلل من قوة المعارضة الفلسطينية للاتفاق. وأنا لا أشير فقط إلى «حماس» ومنظمات «دمشق، وإنما أشير أيضا إلى المعارض الفلسطينى داخل المنظمة وداخل فتح ذاتها، وهى معارضة من عناصر لم تعرف التطرف فى مواقفها فى يوم من الأيام. وقد يكفى أن نذكر أسماء مثل عبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطنى، والشاعر محمود درويش وشفيق الحوت عضوا اللجنة التنفيذية اللذين استقالا، وفاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة، وعضو اللجنة المركزية بفتح خالد الحسن، وعضو المجلس الوطنى أحمد صدقى الدجانى، والمثقف المرموق عالميا د. إدوارد سعيد. وهذه مجرد عينة صغيرة من قائمة طويلة حتى ندرك أن الانقسام الفلسطينى حاد وواسع النطاق.



ياسر عرفات
حقائق التاريخ والجغرافيا

تاسعا: إن من أخطر النتائج المترتبة على هذا الاتفاق هو أن المسألة الفلسطينية التى كانت فى القلب لدى كل الشعوب العربية- سوف توظف بهذا الاتفاق فى خدمة اسرائيل لتسهيل أهدافها فى العالم العربى.- وبمعنى آخر فإن الحلف المقترح فى هذا الاتفاق بين شرائح من البرجوازية الفلسطينية وبين البرجوازية الاسرائيلية يراد مده إلى إقامة حلف بين رجال الأعمال العرب فى الخليج ومصر والأردن ودول المغرب وبين رجال الأعمال الصهاينة.

والوقائع التى جرت منذ ١٣ سبتمبر تبين تلهف بعض رجال الأعمال العرب على هذا الحلف، كما أن الحكومة الأمريكية (بل والكونجرس) قد بدأت حملة ضغط شديدة على كل الحكومات العربية من أجل رفع المقاطعة الاقتصادية العربية فورا. ولقد أوضح وزير خارجية لبنان- بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الجامعة العربية مؤخرا- أن هذا الطلب الأمريكى قد وجد تأييدا داخل الاجتماع من معظم وزراء الخارجية لولا موقف سوريا ولبنان اللتين عارضتا بشدة.

عاشرا: وإذا سألنى سائل عن توقعاتى بناء على هذا الفهم للأوضاع.. قلت إننى فى المدى القريب شديد الانزعاج من التطورات العربية المحتملة بعد اتفاق غزة-أريحا وأتمنى ألا تتطور فى الوضع الداخلى الفلسطينى إلى الصدام المسلح، كما أتمنى ألا تتدخل مصر أو الأردن فى هذا الشأن الفلسطينى الداخلى. أما الوضع العربى فهو ينذر بمخاطر عديدة ليس من أقلها أن «الاسرائيليين قادمون»!

ومع ذلك فإننى فى المدى الأبعد متفائل بإمكانية الوصول إلى حل قائم على حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى. ومصدر هذا التفاؤل هو أننى مع الاستاذ هيكل عندما يقول إن حقائق التاريخ والجغرافيا معنا لا مع الصليبيين الجدد (المستوطنين).

ولو تأملنا تاريخ كل حركات الاستيطان الغربى فى مناطق العالم المختلفة لوجدنا أنها نجحت فى حالات (أمريكا، استراليا، الأرجنتين) وفشلت فى حالات أخرى (الجزائر، روديسيا، جنوب أفريقيا..الخ). وحركات الاستيطان التى نجحت قد تم لها ذلك بفعل عاملين أساسيين:

أولهما: أنها كانت قادرة على أن تدفع بموجات وراء موجات من المستوطنين بأعداد تفوق كثيرا أعداد السكان الأصليين. وثانيهما أن الدول المصدرة للمستوطنين كانت مستعدة لاستخدام أحط الأساليب وأشدها وحشية للقضاء نهائيا على السكان الأصليين بما فى ذلك حرب الجرائيم.

والعامل الأول يستحيل على الصهيونية العالمية تحقيقه إذا وضعنا حجم يهود العالم قياسا على حجم الشعوب العربية فى الشرق الأدنى بحيث ستظل اسرائيل دائما أقلية ديمجرافية وسط بحر عربى بشرى واسع، كما أن طبيعة الأوضاع العالمية والرأى العام العالمى وطبيعة الاتصال الدولى اليوم لاتسمح باللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل.

ولنتأمل حركات الاستيطان الحديث لنرى أنها فشلت فى طرد السكان الأصليين أو القضاء عليهم، فلننظر إلى الجزائر مثلا، إلي روديسيا (زيمبابوى)، إلي جنوب أفريقيا اليوم فنرى كيف أن النضال المسلح المثابر والعمل السياسى الواسع قد أقنع الدول المعنية بضرورة الوصول إلى حل مقبول شعبيا مهما طال عناد المستوطنين وسياسييهم فى أول الأمر.

ولاشك عندى فى أن العقلاء من الاسرائيليين لابد أن يصلوا إلى شىء من هذا القبيل عندما يرون أن خسائرهم تفوق المكاسب المأخوذة من استمرار الاحتلال لكننا لم نصل بعد إلى هذه المرحلة، ومازال الشوط طويلا.

ملاحظات أولية على السوق الشرق أوسطية

د. جلال أمين

الملاحظة الأولى: قد تبدو شكلية وغير هامة ولكنها في نظري جديرة بالذكر. وتتلخص في ان عبارة «السوق الشرق اوسطية» هي عبارة قبيحة جدا لغويا قبحها اللغوي يعكس قبح الفكرة نفسها. توصف سوق بانها «شرق أوسطية»، هو كوصف دولة من الدول الواقعة على البحر المتوسط، كايطاليا مثلا، بأنها دولة«بحر متوسطية». واللغة العربية لا تعرف مثل هذا التركيب وتنفر منه، تماما كما ان العربي لا يعرف سوقا اسمها السوق الشرق اوسطية ويجب ان ينفر منها كما ينفر من اسمها.

وبصفة عامة، يجب ان نحذر من التعود على استعمال عبارات جديدة لا تكون صادرة منا نحن، فكثيرا ما تفرض عليك عبارة ما فتتعود على العبارة وتقبلها، ويؤدى بك ذلك الى ان تتعود على الفكرة وتقبلها دون ان يكون لك مصلحة فى ذلك.

ومثال آخر علي ذلك كلمة «التطبيع» التى شاعت الان فى وصف العلاقات التى يرجو البعض اقامتها مع اسرائيل، وكأن قيام هذه العلاقات هو الأمر الطبيعى مع ان الأمر **الطبيعى في الحقيقة هو الا تكون هناك اية علاقة مع اسرائيل على الاطلاق** . من امثلة ذلك ايضا التعود على وصف ما يحدث من اتفاقات مع اسرائيل بانها اتفاقات«سلام» دون ان تتوقف اسرائيل يوما واحدا عن العدوان ،والزعم بأن كل من يرفض الاتفاق مع اسرائيل «هو رافض للسلام» مع ان ما يرفضه هو تهديدات وتسويات معينة تحاول اسرائيل فرضها علينا دون ان تلتزم هى بما يفرضه السلام الحقيقى من الامتناع عن الاعتداء علي حقوق الآخرين.

الملاحظة الثانية: هى ان فكرة السوق الشرق اوسطية هذه، ليست جزءا من«أجندا» عربية (كما يقال فى التعبير الانجليزى) ، اي لم تكن بندا من بنود جدول للأعمال اعده العرب، بل هى جزء من اجندا اسرائيلية فرضت علينا مناقشته فرضا .

فتحت اسرائيل الموضوع قبيل توقيع اتفاقية غزة- أريحا وروج للفكرة اصدقاء لاسرائيل فى العالم العربى وخارجه. فاذا كان الأمر كذلك فلابد ان يبدو غريبا جدا ان يدافع بعض الناس عن هذه السوق ، وكأنها تتفق تماما مع مصلحتنا، إذ من الغريب ان يكون هناك شئ يحقق كل هذه المصالح لنا، ولم ننتبه اليه من قبل، واحتجنا الي عدونا التقليدى لكي يلفت نظرنا اليه.

الملاحظة الثالثة: هى ان البعض يدافع عن فكرة السوق الشرق اوسطية ، ليس بالقول بانها مفيدة لنا ولكن بكلام مؤداه ان السوق الشرق اوسطية آتية لا محالة ، ولا مفر منها شاء العرب أم أبوا، وان الافضل عدم دفن الرؤوس في الرمال ، وقبول المشروع راضين بدلا من أن نقبله صاغرين.

والذين يستخدمون هذا النوع من الحجج ، يريدون فى الواقع ان يقولوا انه حتي لو كانت لهذه السوق بعض الاضرار لنا فإن قبولها ضرورى لكى نحصل من اسرائيل على بعض المكاسب الضرورية للفلسطينيين واسترداد بعض اراضيهم او حقوقهم الضائعة.

ولكن اذا كان هذا المعنى هو المقصود ، فإن المسألة تصبح اشبه بشروط الصلح الذى يفرض على دولة مهزومة فى حرب، ولا حول لها ولا قوة فى قبول الشروط او رفضها ، كما كانت مثلا حالة المانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى واجبارها على دفع التعويضات ، او بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية واجبارها على قبول التقسيم الى دولتين.

ففى الحالتين لم يكن لالمانيا خيار بين القبول والرفض .

ولكن فلنفترض ان هذه حالتنا مع اسرائيل الان، فما هو التصرف الامثل من جانب سياسى او اقتصادى عربى وطنى؟ ما هو التصرف الامثل من جانب سياسى او اقتصادى الماني وطنى فى اعقاب الحرب الاولى او الثانية؟ هل هو ان يقف ويقول ان رفع التعويضات هو في صالح المانيا ؟ أو ان تقسيم المانيا الى دولتين هو ما كانت المانيا ترغب فيه دائما ؟ هل التصرف الامثل فى حالتنا نحن، هو ان يقف اقتصادي عربى ويقول ان التعاون الاقتصادى مع اسرائيل هو ما كنا نتمناه دائما ولكن للأسف تأخر الجواب هو طبعا بالنفى، ليس فقط لانه عكس الحقيقة ولكن لأن من شأنه ايضا ان يؤدي الى التهادن حتى فى الحصول على القليل الذى يمكنه الحصول عليه، ولكن هذا هو للأسف الموقف الذي يتخذه بعض اقتصاديينا الكبار وبعض كتابنا وسياسيينا ، ومن ثم فهم يبدون على استعداد لمناقشة السوق الشرق اوسطية والاعداد لها والدخول فى اتفاقات بشأنها قبل ان يحصل الفلسطينيون علي اقل القليل. فاذا كنا نساق الى حافة الهاوية، فدعونا علي الاقل نتلكأ فى السير، على أمل ان تحدث معجزة تنقذنا من هذا المصير، ولا داعى مطلقا للسير الى حافة الهاوية مهللين ومصفقين. بل فلنمتنع عن التهليل والتصفيق ولو من قبيل الاحتفاظ بالبقية الباقية من الكرامة، ان لم يكن هناك سبب واحد آخر.

الملاحظة الرابعة: البعض يدافع عن السوق الشرق اوسطية بالقول بأننا نعيش فى عصر التكتلات الاقتصادية وانا نحتاج الى التكتل لمواجهة التكتلات الدولية الاخرى .
وهذا قول يصعب على المرء ان يصادف قولا اسخف منها . فالكلام عن مزايا التكتل بصفة عامة في الحالة التى نحن بصددها يشبه محاولة اقناع شخص بالزواج من امرأة دميمة وسليطة اللسان وسيئة الخلق بالكلام عن مزايا الزواج بصفة عامة ومساوئ العيش المنفرد إذن فلنفترض ان التكتل الاقتصادى مفيد ونافع، فلماذا مع اسرائيل بالذات؟ وما الذي جد ليحول اسرائيل من العدو التقليدى الى الصديق القديم المفقود؟

بعد توقيع الاتفاقية الاسرائيلية - الفلسطينية

المشكلة الفلسطينية والشرق أوسطية الجديدة

سمير أمين

الاتفاقية انتصارا اسرائيليا كاملا وهزيمة لاتقل خطورة للمعسكر الفلسطيني العربي، وهي هزيمة انبسطت على مراحل متتالية بدءا بهزيمة ١٩٦٧.

١ - استقبلت الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية التي وقعت منظمة تحرير فلسطين عليها في شهر أغسطس ١٩٩٣ استقبالا حماسيا عجيبا في الرأي العام السياسي عالميا. كأن هذه الاتفاقية مثلت خطوة أولى تحمل في طيها الاعتراف بحقوق شعب فلسطين العادلة، كأنها تضمن بالضرورة تطورا يتيح تسوية متزنة ونهائية، كأن احتدام الصراع الصهيوني الفلسطيني خلال نصف القرن المنصرم لم يكن له أساس مقبول، بل كأن ناتج تطرف مفرط غير معقول، كأن انهاء الحرب الباردة أتاح أخيرا فرصة للعقل أن ينتصر على اللاعقل وللاعتراف المتبادل أن يحل محل الرفض المتقابل.

ارتأى أن هذا الفهم لمضمون الاتفاقية وللاحتمالات التي تحويها هو فهم خاطيء لا أساس له. ففي واقع الأمر سجلت الاتفاقية انتصارا اسرائيليا كاملا وهزيمة لاتقل خطورة للمعسكر الفلسطيني العربي، وهي هزيمة انبسطت على مراحل متعالية بدءا بهزيمة ١٩٦٧.

ففي المرحلة الأولى لهذه المأساة أخذ المشروع العربي للتحرر والتنمية المستقلة والتحديث وإنجاز الوحدة العربية في تآكل كان لابد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى انهياره. فبعد مرحلة قصيرة من مد المشروع في تبلور خطة الناصرية بعد حرب السويس (١٩٥٦) وانضمام قوى القومية العربية الأخرى إليها - لاسيما حزب البعث - ثم في إنجاز الوحدة المصرية السورية (١٩٥٧/١٩٦١).. دخل المشروع في مرحلة جزر ناتج تفاعل حدوده التاريخية الداخلية والممارسات العدائية من قبل كتلة الغرب الرأسمالي المتقدم، الأمر الذي أدى إلى الهزيمة العسكرية الكبرى بعد حرب ١٩٦٧.

على أن التصحيح الجزئي لاختلال توازن القوى المتنازعة الذي تجلى في نتائج حرب ١٩٧٣ لم يكن بالقدر الكافي لكي يفرض مفاوضات متزنة بين الأطراف، وهي مفاوضات كانت النظم العربية ومنظمة تحرير فلسطين على استعداد أن تقبلها في تلك الأيام، كما أن الاتحاد السوفياتي كان يدفع في اتجاه عقدها. والمسئول عن هذا الاحباط الرهيب هو أولا وقبل كل شيء آخر توجه النظم العربية نحو سياسات الانفتاح واستعلامها لمطالب المعسكر الرأسمالي السائد عالميا. بدل أن يدفع رد الفعل في اتجاه التجذير كما كان مطلوبا من أجل خلق شروط المفاوضة المتزنة.

هكذا جاءت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ تضرب وحدة الصف العربي. كما أن مسئولية أوروبا التي لم تخرج عن تبعيتها وراء خطط واشنطن قد لعبت دورها في احباط فرصة المفاوضة، المتزنة.

ففي هذه الظروف عبأت اسرائيل قواها من أجل تعزيز انتصاراها، فأخذت تضم القدس الشرقية والجولان لكيانها وزرعت مستوطنات في الأراضي المحتلة وشرعت في سلسلة لانهاية لها من التدخلات العسكرية في شئون لبنان بلغت ذروتها في اجتياح عام ١٩٨٢.

ثم في مرحلة تالية جاء تفكك النظام السوفياتي (٨٩-١٩٩١) الحليف الرئيسي للمعسكر العربي وداعمه العسكري الوحيد.

قطعا ليست الحركة العربية التحريرية ناتجا مفتعلا للديبلوماسية السوفياتية وتوظيفها في ظروف الحرب الباردة. إلا أن انحياز موسكو ومساندتها للعرب ابتداءا من عام ١٩٥٥ قد اتاح فرصة لتجذير هذه الحركة وانجاز انتصاراتها في مرحلة مدها الأولى بين ١٩٥٥ و١٩٦٧.

ثم جاءت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠/١٩٩١) وتحطيم قوى العراق وضم نظم الخليج النفطي تحت حكم الاحتلال العسكري الأمريكي الذي جعل منها محميات معزولة عن باقي الوطن العربي، مقيدة تماما.

السادات - وبيجن -: اتفاقية كامب ديفيد تضرب وحدة الصف العربي



وفى المرحلة الرابعة والأخيرة أخذت الانتفاضة الفلسطينية تضيق نفسها وتتراخى فعاليتها. فلا شك أن الانتفاضة مثلت بين ١٩٨٨ و١٩٩١ منعطفا تاريخيا وتحولا إيجابيا لنضال شعب فلسطين، الذى استرجع من خلالها ثقته فى نفسه، كما أنها ضربت غطرسة العدو فأظهرت حدود قواه الحقيقية. وأخيرا أخذت هذه الانتفاضة تجد صدى فى الرأى العام العالمى فأثرت فى الضمائر الديمقراطية من خلال تذكيرها بفظاعة وضع الشعب الفلسطينى المادى والمعنوى فى ظروف الاحتلال الاسرائيلى.

على أن الحصار الاقتصادى المالى الذى فرضته القوى السائدة عالميا واقليميا- الولايات المتحدة ومن ورائها حلفاؤها الأوروبيون وحكام محميات الخليج-أدى بالنتائج المرسومة له، حتى أخذت الانتفاضة فى التراخى. وفى هذه الظروف المؤلمة أخذت حركة الاسلام السياسى تنمو بموازاة وهن الانتفاضة وحل التقوقع على الوهم الدينى محل العمل الفعال.

هذه هى الظروف العامة التى أحاطت بتوقيع اتفاقية اغسطس١٩٩٣ فهى إذن **اتفاقية أبرمت فى ظروف أقصى اختلال فى توازن القوى،** فى ظروف يحتفظ الطرف الاسرائيلى بجميع أوراق اللعبة بينما الطرف الفلسطينى والعربى لايملك أدنى مساحة للتحرك. وفى هذه الظروف يمكن أن يقال أنه لم يكن هناك بديل غير الاستسلام دون شرط وهو دائما «الحل» الذى يفرضه المنتصر إذا كانت هزيمة الطرف الآخر هى هزيمة شاملة. بيد أن الاستسلام دون شرط يشجع عادة المنتصر على تجاهل التطلع الطويل الأجل ويدعم تركيزه على المكتسبات الآنية كأن الاختلال فى توازن القوى مضمون له للأبد.

هكذا لاتعدو الاتفاقية أن تكون مشروع إقامة «بانتوستان» فى الأراضى المحتلة، على نمط ما كان نظام الابار تهايد قد ابتكره فى أيام مجده من أجل «حل مشكلة الوجود الافريقى» فى جنوب أفريقيا.

٢- تؤكد قراءة منتبهة لنص الاتفاقية وملاحقها أن هدف اسرائيل الاستراتيجى لايتجاوز هذه الحدود. فلا تنخرط إقامة «إدارة» فلسطينية فى تطلع بناء «دولة»، بل نصت الاتفاقية على إبقاء هذه الإدارة تحت رقابة السلطات الاسرائيلية. كأن الهدف الوحيد من العملية لم يعد أن يكون تخفيف عبء سيادة اسرائيل على فلسطين من خلال مشاركة شرطة محلية تتواطأ معها فى حكم الشعب العربى.

بيد أن التاريخ لا نهاية له. **«فالاستقلال الذاتى»- المحصور اليوم على قطاع غزة وقرية أريحا، والمحتمل امتداده فى المستقبل على معظم الأراضى المحتلة- سيكون إطارا جديدا لتواصل نضال شعب فلسطين إلى أن يحقق هذا الشعب أهدافه الشرعية، وأن يعترف بحقوقه العادلة، وذلك مهما كانت القيود القانونية المفروضة على هذه** «الإرادة» الذاتية- كذلك ففى احتمال تسوية بين اسرائيل ودول الجوار-سوريا ولبنان والأردن- ستكون هذه التسوية إطارا جديدا لاستمرار النضال من أجل التوصل إلى حل مقبول فى العلاقات الاسرائيلية العربية.

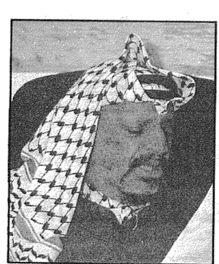
شئنا أم أبينا فالاحتمال الغالب هو أن «التسوية» و«التطبيع» وتنفيذ الاتفاقية الفلسطينية واتفاقيات سلام أخرى ستصبح أمرا واقعا فى المستقبل القريب.. فليس الخيار السياسى ذو معنى هو بين القبول أو الرفض بل هو فى مختلف أوجه تطوير النضال فى الإطار الجديد.

يعلمنا التاريخ أن الاتفاقيات قابلة للتأويل والتطوير وأن مضمونها يتوقف على تطور ميزان القوى. وليست اتفاقية اغسطس ١٩٩٣ استثناءا للقاعدة. لذلك أدعو إلى تركيز نضالنا من أجل ما أسميه **«تنفيذا جديا ورزينا وصادقا»** يفرض على الطرف الاسرائيلى تنازلات يتطلبها تطوير العلاقات العربية الاسرائيلية فى الاتجاهات الأربعة التالية:

أولا: إقامة دولة فلسطينية على جميع الأراضى المحتلة بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذى يفترض بدوره إيجاد حل مقبول للمستوطنات التى اقامتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ فالاعتراف بهذه الدولة هو الشرط الضرورى للنظر بحرية فى مختلف أشكال إقامة علاقة بينها وبين اسرائيل سواء أكان الفصل التام بينهما ولو مصحوب بضمانات دولية، أو انشاء كونفدرالية اقتصادية، اندماج الطرفين فى منظومة شرق أوسطية جديدة أوسع..الخ.

ثانيا: الاعتراف بحق عودة الفلسطينيين إلى بلادهم، وهو حق غير مذكور فى الاتفاقية.

ثالثا بناء اقتصاد محلى يحقق حدا أدنى من الحياة «العادية» لسكان البلاد. لا أقصد هنا بالطبع إقامة اقتصاد وطنى متمركز على الذات وصحيح، بالأولى مجتمع اشتراكى مثلا. أقصد فقط أولا إحياء المؤسسات التى كانت تعمل فى إطار دولة الأردن السابقة. والتى مزقتها السلطات الاسرائيلية بهدف تجويع شعب فلسطين ودفعه للهجرة، ثم توسيع القدرة الانتاجية للبلاد بحيث أن تضمن عملا للمواطنين وإيرادا مقبولا للدولة.**على أن إنجاز هذه الأهداف البسيطة لن يكون أمرا يسيرا بسبب تحكم السلطات الاسرائيلية المطلق المنصوص عليه فى الاتفاقية والذي يضع مؤسسات الادارة الفلسطينية تحت رحمة اسرائيل التامة، الأمر الذى يتيح للأخيرة التحكم فى الأموال التى قد تقدمها أطراف ومؤسسات أجنبية، ودولية من أجل مساعدة فلسطين وانعاش اقتصادها المدمر تماما فى الظروف الراهنة.** وإذا أضفنا هذا الحق فى التحكم المالي إلى ما سبق من استيلاء اسرائيل على الموارد المائية للأراضى المحتلة لرأينا أن الاتفاقية ترسم لفلسطين مستقبلا شبيها بوضع البانتوستانات، وهو وضع يفرض على مواطنيها استمرار الهجرة كما يخشى أن الأدارة الفلسطينية- بالرغم من الأخذ بمبدأ انتخابها- يمكن أن تدخل - كليا أو جزئيا- طرفا فى هذه المؤسسات وأن بعض القيادات «الانتهازية» سترى من مصلحتها استخدام الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها من أجل إقامة علاقات «زبنية» وتبذيرها لضمان اشتراكها فى مثل هذا الحكم «الذاتى» القاصر



ياسر عرفات

عوامل جديدة تعمل فى صالح ازدهار القوى الديمقراطية

هنا أيضا يعطي نموذج البانتوستانات أمثلة عديدة عن ممارسات متماثلة. كما يخشى أن الغرب يدخل شريكا يتواطأ مع هذه الخطة عمدا، بالرغم من تناقضها مع الخطاب الضجاج حول الديمقراطية.

رابعا: تعزيز الاتفاقية من خلال التسوية مع الجوار، الأمر الذي يفترض عودة الجولان إلي سوريا- وهي شرط ضروري من أجل تحقيق معاهدة سلام مع هذه الدولة- وجلاء جنوب لبنان والامتناع عن التدخل في شئون هذه البلاد.

أقول أن تنفيذ الاتفاقية تنفيذا يستلهم هذه المبادىء، وهو الذي أسميه تنفيذا جديا ورزينا وصادقا- إنما هو أمر ممكن ولكن عسيرا وغير مضمون من تلقاء نفسه. فهو عملية نضال متواصل من جميع القوى الديمقراطية في فلسطين ولبنان والأردن وسوريا ومصر بل واسرائيل نفسها. فإذا خرجت هذه القوى منتصرة في المعارك التي لابد أن تخوضها من أجل فرض الأخذ بالمبادىء المذكورة، لارتفع شأن احتمال تطوير الأوضاع في صالح تسوية حقيقية عادلة ومقبولة.

أضيف هنا أن مسئولية أوروبا في إنجاز التطور المطلوب ليست هامشية، الأمر الذي يتطلب من الدول الأوروبية أن تعيد النظر في سياستها السابقة ومشاركتها الولايات المتحدة في تعزيز موقع اسرائيل واضعاف معسكر العرب. ح... في أعقاب حرب الخليج الثانية واحتلال المنطقة من قبل القوات العسكرية الأمريكية.

٣- بالرغم من جميع التحفظات التي أبديتها فيما سبق لا أصل إلي أن النضال من أجل تسوية مقبولة- على نمط مارسته هنا- هو نضال خاسر. على العكس من ذلك **اعتقد أن ثمة عوامل جديدة تعمل في صالح ازدهار القوى الديمقراطية في المنطقة وذلك ربما للمرة الأولى في تاريخ العقود الأخيرة.**

فقد خسرت اسرائيل وظيفة رئيسية في خدمة النظام الاستعماري، ألا وهي دور رأس جسر عسكري كان يفيد الغرب تماما طالما كان التحالف العربي- السوفياتي قائما فيهدد الغرب «بخطر»- من وجهة نظر هذا الأخير- تجذير الحركة التحررية العربية. ولكن الآن زال الاتحاد السوفياتي عن الوجود وصارت جميع النظم العربية كومبرادوريا- أو في سبيل أن تكون كذلك- فلا تقف عقبة في سبيل غزو المنطقة من قبل رأس المال السائد عالميا.

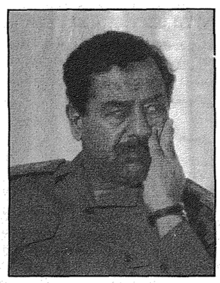
لقد أدرك جزء من المؤسسة الصهيونية- هذا الجزء الذي تجمع وراء رابين وبيريز- إن اللحظة الراهنة هي أنسب لحظة تاريخية تتيح لإسرائيل فرصة فرض شروطها في مفاوضات التسوية، وأن التطور اللاحق الأكثر احتمالا لن يضمن بالضرورة استمرار هذه الظروف الملائمة الاستثنائية. وعلي هذا الأساس فقد قررت الكتلة الحاكمة في المؤسسة الصهيونية «القفز إلى الأمام» أقول «القفز» لأن الرهان بالتسوية يحوي أيضا «خطرا» على المشروع الصهيوني الذي عاش ونما علي فكرة مواجهة «الخطر» العربي. علي أن القفز وهذا يمكن أيضا أن يشجع القوى الديمقراطية في المجتمع الاسرائيلي نفسه بحيث يؤثر ذلك على مصير هذا المجتمع تأثيرا عميقا وأن يعطي فرصة- لأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني- لتبلور قوى تدرك أن مستقبل القطر منوط في نهاية الأمر باندماجه في المنطقة. لذلك نرى أيضا أن جزءا آخر من المؤسسة الصهيونية ترك تماما المخاطر التي تحيط «بالتسوية»، وذلك بالرغم من الضمانات التي تحويها اتفاقية ١٩٩٣ لصالح اسرائيل.

ففي هذه الظروف أتصور أن اسرائيل ستبذل مجهودا هائلا من أجل احلال وظائف جديدة محل الوظيفة العسكرية التي خسرتها. أقصد هنا وظيفة وسيط في المنظومة الأمريكية الاقليمية التي تساندها جميع القوى الرجعية والمحافظة الكومبرادورية العربية.

صدام حسين

حرب الخليج الثانية..

وسقوط الخليج تحت الحكم العسكري الأمريكي



اقصد بالتحديد مشروع السوق المشتركة الشرق أوسطية التي تكمن وراء التسوية.

من المعروف أن هذا المشروع يقوم على تجزئة الوطن العربي إلي ثلاثة أجزاء: أولا المغرب العربي الذي ينظر إليه على أنه تابع من توابع (دون أن تكون هذه التبعية مؤدية إلى انضمام المنطقة في السوق الأوروبية)، وثانيا اقليم الخليج النفطي الموضوع تحت الحماية العسكرية الأمريكية المباشرة، وثالثا منطقة شرق أوسط «صغير» محصور على اسرائيل وفلسطين ولبنان والأردن وسوريا ومصر. واعتقد أن حصر السوق الشرق أوسطية في هذه المنطقة يرجع إلى الرغبة في اعطاء اسرائيل اكبر قدر ممكن من الاحتمال أن تقوم بدور الوسيط الرئيسي لرأس المال السائد عالميا.

وبالرغم من ذلك أقول هنا أيضا أن مواجهة هذا التصدي بنجاح هو أمر ممكن. فشئنا أم أبينا سينفذ المشروع، سواء أكنا نقبله أو نرفضه، سواء أكانت فلسطين قد تحولت إلي بانتوستان أو فرضت نفسها كدولة حقيقية. فستكون السوق المشتركة إطارا جديدا لتواصل النضال من أجل حلول ديموقراطية وتقدمية لمختلف مشاكل الشعوب المكونة للاقليم.

أضيف إلى ذلك «إن السوق المشتركة» هي صيغة متعددة التأويل، ومضمونها سيختلف حسب الظروف وبالتالي أن هيكل السوق وتحديد الاستراتيجيات التي ستكون السوق عقبة لها والاستراتيجات التي ستشجعها يتوقفان على النضالات المحيطة بانشاء هذه السوق.

قطعا لابد من فضح أهداف المشروع كما هي مرسومة في الخطة الأصلية الأمريكية وهي أولا اعطاء اسرائيل دور الوسيط- التجاري والمالي أكثر منه دور المنتج المهيمن- وثانيا اعطاء فلسطين دورا غير مشرف للشريك التابع وراء رأس المال الاسرائيلي- وذلك في فرضية أن فلسطين تجاوزت حدود المشروع البانتوستان-، وثالثا عجز المشروع أن يقدم حلولا اجتماعية مقبولة بالنسبة إلى مصر وسوريا. إلا أن أصحاب المشروع لايستطيعون أن يضمنوا إنجاز هذه الأهداف مسبقا.

فيمكن أن تؤدي جدلية الصراعات الديمقراطية والتقدمية في الاقليم إلى نتائج تنحرف عن أهداف المشروع الأصلي بقدر أو آخر، بل تبتعد عن خطة قوى الرجعية السائدة حاليا عالميا واقليميا وعربيا.



صلاح حسب الله



صلاح حسب الله والسيدة حرمه اثناء قص شريط الأسر المنتجة

الاسكان والوزير العثماني
التفكيك هو الحل

.. وهكذا بعد ان انتهى دور التفكيكية – الحداثيـة – في الأدب ، يجيء دورها في مجـال الاسكان ليتـأكـد ان «الفكر» يسبق«الواقع» بعكس ما يؤمن به اليساريون ، فبعد سنوات من عجز الحكومة وجماعات المصالح المدنية والدينية، عن تمرير قانون للعلاقات الايجارية في المساكن ، يطلقها لما يسمى بقوى العرض والطلب، ويخضع التعاقد عليها للقانون المدنى وحده -كما كان الحال عليه عام ١٩٤٥- أدركت النخبة الحاكمة انها ستكون أكثر عجزا عن تمرير مثل هذا القانون ، في الظرف الراهن ، بعد ان اصابت قوي العرض والطلب ، التحريرية اغلبية الشعب المصرى في مقتل، وبحيث لم يعد يحتمل المزيد، هذا فضلا عن ان للاسكان خصوصيته ، التي تجعله يختلف عن قانون الايجارات الزراعية ، من زاوية ان قطاعات واسعة من النخبة الحاكمة في البرلمان ورئاسة الوزراء والرئاسة والقوى الدينية ، والتكنوقراط ، تحوز شققا مؤجرة منذ مطلع الخمسينات بأبخس الأسعار .. وفى أفضل المواقع.

مصباح قطب

اذن ما هو الحل ما دام الامر كذلك ، وما دام الاتفاق مع صندوق النقد يلزم بتغيير قوانين المساكن؟ بعيدا عن الملاحظة النافذة للدكتور ميلاد حنا من ان اليسار يحلل كل شئ بالمنطق ، ونحن في بلد لا منطق لها ولا فيها ، نقول ، ان الامر ، فيما نتصور جرى على النحو التالى:

– انه لابد من تجزئ الحل، لفض توحد قوى اجتماعية واسعة فى مواجهة التعديلات المرتقبة.

– لابد من استدعاء احتياطى نخبوى جديد ، لدعم الحلول المقترحة

–لابد من استغلال اية تنازلات للمستأجرين ، في تمرير ليس فحسب مكاسب للملاك ، ولكن مكاسب للطبقات الحاكمة بكاملها وذلك من خلال ، تمرير مطالب الصندوق ، بخصخصة قطاع المرافق.

وقبل ان نتسائل «إيش» عرفنا ان الامر جري علي هذا النحو ، وان تحليلنا اللاحق لاختيار صلاح حسب الله ، وزيرا للاسكان ، صحيح .. تعالوا اولا نتعرف علي الوزير الجديد

الاختيار

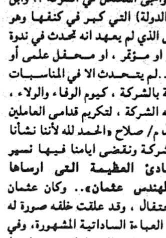
– لقد تم اختيار المهندس محمد صلاح الدين حسب الله رئيس مجلس ادارة المقاولون العرب وزيرا ، دون ان يسبق لاحد ان يتكهن بتوزيره من قبل ، علي كثرة ما قيل عن التعديلات طوال حكم الرئيس مبارك ،وصلاح حسب الله هو احد شركاء «المعلم» عثمان قبل تأميم المقاولين عام ١٩٦١و١٩٦٤ ، وهو الوحيد فى الشركة الذي كانت له صفة مزدوجة داخل القبيلة العثمانية فهو ابن اخت عثمان وزوج ابنة اخيه في نفس الوقت وكان صلاح قد تولى لفترة عمليات الشركة في لبنان والخليج كما كان المفوض الذي عينه وزير الاسكان الاسبق المجيب اللواء محسن صدقي، بعد تنحيه مجلس الادارة ، هروبا من المطالب القانونية والنقابية والسياسية ، باشراك العمال في مجلس ادارة المقاولون ، وقد حافظ صلاح علي طريقة ادارة الشركة ادارة قبلية فلا معلومات تطرح علي الرأى العام او الجمعيات العمومية او مجالس الادارة او حتى جهاز المحاسبات ، لكنه حافظ في نفس الوقت علي سمعتة ويمكن القول بثقة انه لا شيء ضده علي الاقل حتي الان ، صلاح اذن ابن للعثمانية .. ونصير قوي

للتيار الاخوانجي المتغلغل في الشركة .. وابن للدولتين (الدولة) التي كبر في كنفها وهو ايضا الرجل الذي لم يعهد انه تحدث في ندوة او ملتقى او مؤتمر ، او محفل علمي أو سياسي ..لم يتحدث الا في المناسبات الاجتماعية بالشركة ، كيوم الوفاء والولاء ، الذي اقامته الشركة ، لتكريم قدامى العاملين ، حيث قال م/ صلاح «الحمد لله لأننا نشأنا في هذه الشركة ونقضي ايامنا فيها نسير علي المبادئ العظيمة التي ارساها معلمنا المهندس عثمان».. وكان عثمان حاضر الاحتفال ، وقد علقت خلفه صورة له وهو يرتدي العباءة الساداتية المشهورة. وفي مناسبة أخري (يوم العمل الاجتماعي) حضرت زوجة صلاح حسب الله وتولى قص شريط الاسر المنتجة ، وكثيرا ما تحدث الوزير – رئيس الشركة– في مناسبات تكريم التلاميذ والاطفال في نوادي الشركة ودور الحضانة لكنه لم يتحدث ابدا في السياسة.

وهو يعرف ، من طبيعة عمله قبل التأميم ، ومن خبرته وخبرة خاله ، عالم المقاولات والخريطة الاجتماعية والمقاولاتية ، بالفطرة الطبقية وبالوعي ، وقد رعي النشاط الرياضي لعدة نواد من ادراك لاهمية الكورة، بعد المحافظة الدينيةتو كمدخل للناس، (الشعراوي ضيف ثابت في مجلة الشركة الربع سنوية .. " شركة هي أول من ابتكر مصليات الطرقات في مصر) ، وكان المهندس صلاح يشغل نائب رئيس اتحاد المقاولين ، مشكلا مع المهندس حسين درة، النائب ايضا ، قطبي الاسلامية المحافظة» في الاتحاد مع قطبي الاتحاد وهما محمد محمود علي حسن رئيس الاتحاد ، وعضو مجلس ادارة المقاولون العرب سابقا ، وطلعت مصطفي وكيل لجنة الاسكان في مجلس الشعب ، والنائب الثالث للاتحاد.

واذا كان عثمان قد مات الي الابد كما يؤكد لنا د. ميلاد ، فاننا نتساءل ما هو سر اختيار المهندس صلاح وزيرا ؟

نتصور ان ذلك تم وفق مقايضة غير مكتوبة مفادها أن يمرر الوزير العثماني قوانين الاسكان بحنكة العثمانية ، وبهدوء . مستعينا باحتياطيالقوي الدينية في قطاع المقاولات وفي شركة المقاولين وفي نقابة المهندسين وفي الحزب الحاكم ،مقابل ذلك ترتب الدولة العثمانية الجديدة ، التي يمثلها صلاح حسب الله ، والتي تضم شرائح التكنوقراط ذوي الوجه المضاد للعلمانية .. ترتب لها ان تكون مركز الثقل في قوى اليمين الجديد .. ذلك اليمين الذي انتقل من مبدأ دعه يمر دون ان يعمل شيئا الي دعه يعمل– اي حاجة– دعه يمر، طبقا لرأسمالية القرن الثامن عشر المعدلة انظر الفروق في مقال محمود وهبة عن اليمين الجديد والليبرالية الجديدة في اهرام ١٤/١١/١٩٩٣).



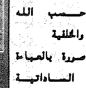
حسب الله الكفراوي انحاز في أزمة تشغيل العمال بالمقاولين إلى صف العمال والدستور

من التنظير الي التطبيق

من المفارقات اللافتة ان صلاح حسب الله تولى وزارة الاسكان ، بعد عشرين عاما من تولى خاله المعلم وزارة التعمير عام ١٩٧٣ ، كان عثمان رئيسا للشركة ، ثم وزيرا للتعمير ، ثم جمع عام ١٩٧٤ عام التحول الانفتاحي الجوهري ، بين وزارتي التعمير والاسكان ، والآن يتساءل كثيرون هل يكون تعيين المهندس صلاح وزيرا درجة علي طريق الازاحة ، ام ان الوزير الجديد سيجمع عام ١٩٩٤ – عام بداية ما بعد التنفيذ الكامل لبرنامج صندوق النقد بين وزارتي الاسكان والتعمير.

ان الاجابةعلي هذا السؤال مرهونة بمن سيكون رئيس شركة «المقاولون» وهل هو من العثمانيين ام لا؟ اذا جاء منهم فمن السهل ان نتوقع ان الوزير سيضم الوزارتين وان وزير التعمير الحالي وهو استاذ الهندسة ، الاستشاري د. ابراهيم سليمان ، والذى يمكن تصنيفه ، من خلال علاقته بالجمعية المصرية لمقاولي البناء والتشييد ، وهي الجمعية التي يرأسها عضو جمعية النداء الجديد، معقل الليبرالية الجديدة ، المهندس «التقدمي» شريف حافظ ، نقول يمكن تصنيفه بانه ممثل لليبرالية الجديدة وبإزاحته تكون الدولة ، ضمن اطار عام يزداد محافظة في السياسة والاقتصاد و الثقافة ، يوما بعد يوم ، قد ازالت الحدود بين اليمين والجديد والليبرالية الجديدة ، ووحدت بينهما في مواجهة سخط شعبي يتزايد ، على كل فان اول اختيار لوزير التعمير سيكون من خلال موقفه حيال لائحة اتحاد المقاولين ، المفصلة علي مقاس شركة المقاولين ، والمرفوضة من





عثمان يلقي كلمته وإلى جواره صلاح حسب الله والخلفية صورة بالعباءة الساداتية

الجمعية المصرية لمقاولى البناء وآخرين ، وهى اللائحة التي كان قد اصدرها الكفراوى ، ورحب بها رباعى قيادة الاتحاد.

التجزئى والتعبئة والتعويض

قلنا ان الوزير الجديد ، سيعمد الي تفكيك قضية الاسكان ، جغرافيا واجتماعيا ، ليحولها من قضية لبها كيف يسكن المواطن - المحدود - ويكم الي جملة قضايا مربكة لردود الافعال وندلل علي ذلك بالتالى.

- بدأ الوزير عمله بالاعلان عن انه مسئول عن اصدار قانون جديد يدفع الي العرض والطلب في مجال الاسكان ، بعد ايام صرح للأهالى (؟) وفي اول كشف عن افكاره بانه يتبنىاصدار قانون يطلق المساكن الجديدة للعرض والطلب ، على ان يتم اصدار قانون للمساكن القديمة بعد عامين ،وبعد اقل من اسبوع اضاف الوزير في تصريحات «للعربى» (؟) الي المساكن الجديدة": الخالية حاليا والتجارية ، وكشف انه سيمر القانون (لا نعرف العاجل ام الآجل) الي الايجارات فى الريف ، كما كشف ان القانون - الجديد فيما يبدو- سيمنح المالك الحق فى استرداد شقته التي لا وارث لها في اشارة واضحة ومراوغة الي تقييد حق الإرث وتحدث الوزير عن الغاء كان الايجارات ، وعن ما يمكن ان نشتم انه القانون المدنى» وعن الطبقة المتوسطة التي يريد لها ان تعود لتبنى وتحافظ على مساكنها ، بمعنى ان تتحمل هى الصيانة ، بينما ستكون صيانة القديم بالكامل على حساب المستأجرين مثلما قال للأهالى ، واعتبر الوزير ان المالك والمستأجر «مظلومين ولم يقل لنا ما هو الظلم الواقع على المستأجرين من وجهة نظره ، ولماذا استثناهم من اية ميزة فى خضم تصريحاته ، التي امتدت في العربي ، لتشمل اطلاق ايجارات الشقق المفروشة[وهذا موضوع يهم الكثيرين في الحزب الحاكم].

ضمن تصريحاته الي الاهالى تحدث الوزير عن تحويل الهيئة القومية لمياه الشرب وهيئة الصرف الصحى الى شركات تتبع المحليات وهذه هى الخطوة الاولى (التفكيكية) الى خصخصة قطاع المرافق ، تلك الخصخصة التى يمكن ان تجعل من ارتفاع فواتيرها . المياه - الصرف- الصيانة - الدمغات- الكهرباء) المدخل الخلفى لتطفيش السكان، ويعتقد كثيرون تحدثت اليهم عن ان الدولة لن تبيع الشركات الي القطاع الخاص، لكنها ستدخله مساهما ، وستسمح له بعمل نشاط مواز ، لكنها ستدير ما تملك بنفس منطق القطاع


د.ميلاد حنا

الخاص : الربح اولا.

وهناك مخاوف من ان يتم دس تحمل السكان فى المساكن القديمة ، لتكاليف الصيانة ، فى مشروع القانون العاجل ، كرشوة لملاكها (تسكين) كما ان هناك مخاوف من ان تصبح الصيانة بابا آخر لتطفيش السكان، على أساس انها عملية مطاطة ، يمكن ان تمتد لتشمل- وبالقانون تجديد البيت كله .. والا فالطرد هو المصير.

وفي مجال تعبئة قوي جديدة ، من المفيد ان نلاحظ ان مدير مكتب الوزير ، يعمل حاليا فى شركة «المقاولون العرب» ، وان الوزير حين اختار لجنة لصياغة قانون الاسكان اختار اغلب اعضائها ممن يتمتعون بحسن السمعة .. نعم ، ولكنهم من المتشبعين بالروح الدينى المحافظ [د. أبو زيد راجح مدير التخطيط العمرانى السابق و د.عبدالباقى ابراهيم رئيس تحرير مجلة العمارة كمثال].

وحين تحدث الوزير عن انه سيعرض ما يتوصلون اليه على الاحزاب فان ردود الفعل تراوحت بين الشك وعدم اليقين ، حيث لم

خطاب من صلاح حسب الله لمبارك



السيد الرئيس محمد حسنى مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

القصر الجمهورى / مصر الجديدة

تابعنا باهتمام بالغ خطاب سيادتكم التاريخى فى مناسبة الاحتفال بالعيد الثامن والثلاثين لثورة ٢٣ يوليو المجيدة ، والذى عبرتم فيه عن آمال الشعب ومدى اهتمامكم بالمشروعات العملاقة والحيوية التى تهم القاعدة العريضة لشعب مصر الكريم.

وبالاصالة عن نفسى وبالانابة عن أسرة المقاولون العرب «عثمان أحمد عثمان وشركاه» بصفة عامة وأسرة العاملين بكوبرى روض الفرج بصفة خاصة ما أعلنتموه سيادتكم فى خطابكم التاريخى عن هذا الكوبرى وضرورة الانتهاء منه فى نهاية هذا العام ، يسعدنى أن أؤكد لسيادتكم أن العمل فى كوبرى روض الفرج يسير على قدم وساق وبورديات متصلة طوال ٢٤ ساعة يوميا لانجاز ما أمرتم به سيادتكم وتنفيذ توجيهاتكم وباذن الله سنفى ما وعدنا به وما التزمنا به أمام سيادتكم.

وثق ياسيادة الرئيس أن أبناءك أبناء مصر جنود البناء والتعمير على العهد قائمون واقفون من وراء سيادتكم صفا واحدا من أجل البناء والتشييد على أرض مصرنا الطيبة.

وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم

عن أسرة

العاملين بكوبرى روض الفرج

مهندس / صلاح حسب الله

يعهد فى الوزير من قبل اي ميل للشفافية .. أو للحوار السياسى.

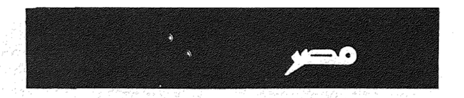
وبينما راجت شائعة - وإن لم تكن منطقية -عن ان الوزير السابق الكفراوى سيتولى رئاسة لجنة الاسكان بمجلس الشعب جريا على قاعدة ان تخلق الدولة تباينا بين الوزير واللجنة ، تستفيد منه فى تحقيق توازن ما ، فقد جاءت ترشيحات اللجان لتؤكد استمرار سيد سرحان رئيسا للجنة وهو الشديد الصلة بالمقاولين والمقاولات وخصم الكفراوى ، واول من ادخل اوراقاً مكتوبة من جمعية رجال الاعمال الى البرلمان ، ومن المحزن ان انتخاب رئيس اللجنة والوكيلين تم بينما الكفراوى يرقد مريضا ، وممرورا فى مستشفى مصطفى كامل بالاسكندرية .. وقد قيل انه ابلغ بانه سينضم كنائب الي لجنة الاسكان .. ولعل ذلك جاء نتيجة رجاءات فوقية .، وتجدر الاشارة الى ان حسين عثمان شقيق المعلم، ورئيس شركة المقاولون الاسبق لا زال رئيس لجنة الاسكان فى الحزب الحاكم.

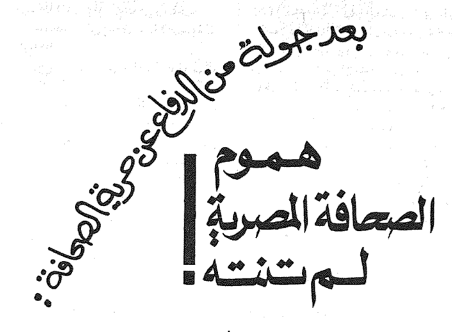
وهناك بعد آخر للمسألة لا يرتبط بقوانين الاسكانمباشرة ، لكنه سينعكس عليها بكل تأكيد.

فمع غياب اي منطق في اختيار الوزراء فى مصر، كما يقول د. ميلاد ، فى اول تصريحات له، بعد صمت طويل إثر التشكيل الوزارى ، فانه لم يكن ممكنا تعويض التوازن ، الذي اقامه الكفراوي بين اليمين واليسار ، سوى بفكه بوزيرين.

ويقول د. ميلاد ان ما حدث لا يتسم بالعقل او بالذكاء او بالفهم! ، فاذا كان قد تقرر فك الكفراوى ، فانه كان من الأولى ان يذهب صلاح حسب الله الى التعمير ، لانه مقاول يستطيع ان يبنى ، وان يذهب استاذ الجامعة الى وزارة الاسكان لعله يستطيع ان يجد حلا للمشكلة المستعصية فى ظل الغياب الكامل لما يسمى بالحزب الوطنى الديمقراطى ، ويتوقع د. ميلاد ان يصاب قطاع التعمير بالشلل وظل وجود وزير اكاديمى بين رجال اشداء ، كوادر ، للكفراوى !! ، كما يتوقع ان يبنى صلاح حسب الله مرافق لايستطيع أن يديرها ومن ثم تصاب بالشلل ايضا ، اما قطاع الاسكان فسيديره المحافظون كل وقدراته واجتهاداته [تفكيك آخر].

والمثير في النهاية ان ردود الافعال هذه المرة ، وكما هو ظاهر فى الصحف - باستثناء الاهالى حقا ضعيفة وفاترة .. فهل وثق الملاك ان عصرهم جاء فلم يعودوا بحاجة للصياح؟ وهل وثق المستأجرون ان عصرهم ولى، ومن ثم لا فائدة من الصياح ، قد يكون الامركذلك





بعد جولة من الدفاع عن حرية الصحافة:
هموم الصحافة المصرية لم تنته!

مدحت الزاهد

أنهى القرار الذى اتخذه مجلس نقابة الصحفيين يوم الأربعاء ١٠ نوفمبر بسحب مشروع قانون للنقابة- كان يستهدف تقييد حرية الصحافة- وإحياء عمل لجنة متابعة توصيات المؤتمر العام للصحفيين، الذى عقد فى يناير ٩١، جولة من جولات الصراع حول حرية الصحافة، لم تكن الأولى، ولن تكون الأخيرة.

والواقع أن قرار المجلس كان مجرد اللمسة الأخيرة، فى دفن مشروع القانون المشبوه، الذى تلقى ضربة قاضية فى مؤتمر ٢٠ أكتوبر ٩٣، الذى ارتدت فيه الصحافة أزهى ثيابها، وانتفضت دفاعا عن الهامش المحدود المتاح لحريتها، وتبنت بالإجماع مشروع البيان الذى قدمه الصحفى **صلاح عيسى**، والذى كان بمثابة **«وثيقة للحريات»** تجاوزت وضع الدفاع ضد القانون المشبوه إلى وضع الهجوم من أجل توصيات المؤتمر العام الثانى للصحفيين(حق إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب، إنهاء حالة الطوارئ، والقوانين الاستثنائية،، إطلاق حق تداول المعلومات والغاء كل صور الرقابة المباشرة وغير المباشرة على النشر والمطبوعات والإبداع، تعديل القوانين المغلظة للعقوبات على النشر.. ولاية النقابة وحدها على كل اعضائها، ديمقراطية وتطوير دور وصلاحيات الجمعيات العمومية ومجالس الادارات والتحرير فى الصحف. لائحة جديدة للأجور وعقد عمل جماعى).

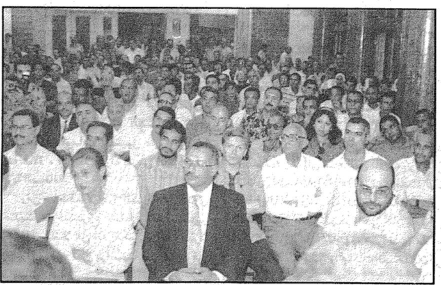
بعد نجاح مؤتمر ٢٠ اكتوبر

ورغم التصريحات اللاحقة التى أدلى بها **الرئيس مبارك**، ونفى فيها علم الدولة بالمشروع أو نيتها للتضييق على حرية الصحافة، وهى التصريحات التى بثتها النشرات الاخبارية فى الإذاعة والتليفزيون ليلة سفر الرئيس إلى تركيا، ورغم التصريحات اللاحقة التى أدلى بها وزير الإعلام صفوت الشريف، والذى نفى فيها دور الحزب الوطنى أو الحكومة فى إعداد المشروع، وطالب فيها مجلس النقابة بالكشف عن المسئولين عنه، إلا أن المعنى الذى أكدته تلك التصريحات، أن ابراهيم نافع نقيب الصحفيين، الذى نسب المشروع لنفسه- تفاديا للحرج- قد أصبح **«كبش فداء هذه الجولة»** وتحمل منفردا أوزار المشروع المرفوض.

ولايمكن أن يخفى هذا الوجه للمسألة التصريحات النارية، من مسئولين ينتمون لأجهزة رسمية وخفية، انتهزوا الفرصة بعد سقوط المشروع لتصفية حسابات مجموعات السلطة، أو للتهيئة لخلافة **ابراهيم نافع** فى موقعه كرئيس لمجلس إدارة وتحرير **الأهرام**، أو كنقيب للصحفيين.

وتشير معلومات أخرى إلى أن النفوذ الحكومى لم يكن صاحب البصمة الوحيدة على المشروع، وأن هذا هو سر مطالبة وزير الاعلام، لمجلس نقابة الصحفيين بالكشف عن أصحاب المشروع- وهو يعنى بعضهم- ووفقا لهذه المعلومات **فإن هناك مجموعة أخرى، كانت على الخط، تضم رجال أعمال يتهيأون فى ظل سياسة الخصخصة لشراء المؤسسات الصحفية الرابحة، بينهم صاحب مزرعة نموذجية يعمل بها**

مؤتمر المقاومة فى ٢٠ اكتوبر ١٩٩٣..يسقط القانون المشبوه



خبراء اسرائيليون، فضلا عن محلات حلوى وشركة مقاولات، ومستثمرين فى فندق ٥نجوم، وصاحب مكتب استشارات هندسى، وقد قامت هذه المجموعة- بإعداد دراسة جدوى عن اقتصاديات تشغيل الصحف انتهت فيها إلى ضرورة تصفية جانب كبير من العمالة من الصحفيين والعمال والجهاز الإدارى.

وقد انعكس هذا التوجه فى مواد المشروع التى فتحت الباب لتطهير جدول القيد لأسباب اقتصادية أو سياسية، تبعا للقوى الضاغطة فى إعداد المشروع.

ومهما تتعدد صور المتهمين ، وراء المشروع، إلا أنه ينتمى إلى أجواء اجتماعية وسياسية وثيقة الصلة بالتبرم الذى يبديه المسئولون على مختلف المستويات مما تنشره الصحافة عن قضايا الانحراف والفساد، والتوترات الاجتماعية المرتبطة بسياسة الصندوق، والتى من المحتمل أن تبلغ درجة أعلى من السخونة أثناء تنفيذ المرحلة الأخيرة من برنامج التكيف الهيكلى خلال العامين القادمين، كما إنها وثيقة الصلة باندفاع مافيا رجال الأعمال لاقتسام كعكة المؤسسات العامة «برخص التراب»، وعلى الأخص الرابحة منها.

من هنا، يبدو أن جولة ٢٠ أكتوبر لن تكون آخر الجولات فى معركة حرية الصحافة.، إذ لاتعمل الحكومة على السيطرة على مهنة مثلما تحاول السيطرة على مهنة الصحافة، كما لاتتصل مهنة بهموم واهتمامات الرأى العام مثلها. ..فحرية الصحافة لاتعنى حرية الصحفى بقدر ما تعنى حرية الرأى العام، فى المعرفة وتداول المعلومات والأخبار، فهى مهنة تتصل بصناعة الرأى العام وتشكيل الوعى، لذلك تحرص مختلف النظم على التحكم فى الصحافة والإعلام بطريقة أو بأخرى لتصبح مسألة الهيمنة على الإعلام لدى بعض النظم فى مستوى الهيمنة على المؤسسة العسكرية. وقد كان اتجاه الحكومات للتضييق على الحريات، يبدأ عادة ، أو يبلغ ذروته بفرض القيود على حرية الصحافة.

ومن هنا فقد لايجوز السؤال عن جدوى الحديث عن مشروع سقط، لأنه لم يظهر مصادفة، فضلا عن أنه يعكس مزاجا وميولا وأجواء سوف تطل برأسها من جديد فى مناسبات لاحقة.

واللافت للنظر فى هذا المشروع، أنه لم يكن خطوة فى اتجاه توصيات المؤتمر العام، بل تراجعات فى عكس الاتجاه، فبينما تسير هموم واهتمامات الصحفيين فى وادى، فإن مواد هذا المشروع قد سارت فى واد آخر.

من الدعوة إلى إطلاق حرية الصحافة إلى تقييدها!

ومن المطالبة بمقرطة العمل النقابى إلى استبداد النقيب!.

ومن مؤسسة نقابية للعاملين إلى ممثل لأرباب العمل وأصحاب المصالح الخاصة!

ومن المطالبة بديمقراطية علاقات الإدارة إلى تنظيم الصحفيين فى جداول الاخضاع!.

والواقع أن التوترات على جبهة الصحافة قد ارتبطت فى السنوات الأخيرة بظهور الصحافة الحزبية فى إطار تجربة التعددية الحزبية المقيدة ووفقا لورقة قدمها الكاتب الصحفى حسين عبد الرازق إلى المؤتمر العام للصحفيين (الصحافة الحزبية..الأوضاع والمشاكل) فقد وسعت هذه الصحافة من نطاق تداول المعلومات التى يحصل عليها القارئ، وكسرت، إلى حد ما، حصار أجهزة الاعلام الرسمية لحق تداول المعلومات، وأتاحت فرصة حقيقية لتعدد المنابر والآراء فى الصحافة المصرية، حتى أنها أثرت إيجابيا على صحف مجلس الشورى (القومية) فى نشر أخبار لم يكن متاحا لها نشرها، وإتاحة بعض الهوامش لتعدد الآراء على صفحاتها.

ومنذ انتهاء أعمال المؤتمر، وحتى اليوم، فإن الهجوم على الصحافة يأخذ على الأغلب شكل الهجوم على الصحافة الحزبية فتعليمات الرئيس مبارك «فى مؤتمر جامعة الاسكندرية للمبايعة» حول فرض قيود على حرية النشر حماية لما أسماء سمعة الأفراد والهيئات، تعد شكلا من أشكال الامتداد لتوسع النيابة فى قرارات حظر النشر، وبالذات فيما يخص القضايا الأمنية وقضايا الفساد، ومصادرة الصحف فى بعض المناسبات الحساسة، وترويع الصحفيين بمحاكمتهم أمام محاكم عسكرية، أو حبسهم احتياطيا على ذمة قضايا النشر، بالمخالفة للقانون.

ومشروع القانون أجاز للنقيب(!) تحويل الصحفيين إلى مجالس تأديب بناء على شكاوى الهيئات والأفراد (!) ، فهو امتداد لهذا المناخ بالذات. ولنتابع اهتمامات وهموم الصحفيين الحقيقية، والتى كان يجب أن تكون أولى برعاية نقابتهم، حتى نتبين ملامح الهجمات اللاحقة، واتجاهات الصحفيين فى الدفاع.

قانون سلطة الصحافة

يرتبط تدهور أوضاع الصحف وأحوال الصحفيين بقانون سلطة الصحافة (١٤٨لعام٨٠)، وهو القانون الذى نقل ملكية الصحف العامة «القومية» من الاتحاد الاشتراكى «الراحل» إلى مجلس الشورى. ورغم كل ما يمكن أن يثار حول مسألة الملكية، التى بدأت بإنشاء دار التحرير عام ٥٣ ثم دار الشعب بعد ذلك وتبعيتهما للاتحاد القومى، ثم تأميم الصحف كلها عام ١٩٦٠ الذى صدر فيه قانون تنظيم الصحافة، إلا أن الدولة لم تهتم من صور الملكية سوى بالهيمنة السياسية وضبط التوجه الاعلامى لهذه الصحف فيما ظلت أموالها وأصولها واقتصاديات تشغيلها «سداح مداح» متروكة لهوى رؤساء مجالس الإدارات والتحرير الذين سار معظمهم بهذه المؤسسات من خسائر إلى خسائر ، والدولة تتولى الدعم والرعاية وتغض الطرف عن الفساد فى بعض المؤسسات مقابل الولاء السياسى.

وقانون الصحافة يقنن فى هذا السياق أمرين هامين

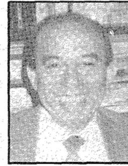
* الهيمنة السياسية وذلك من خلال أهداف الغامضة الفضفاضة للمجلس الأعلى للصحافة(الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع..ضمان سلامة الوحدة الوطنية، السلام الاجتماعى والالتزام بالقيم الدينية والروحية، والنظام الاشتراكى الديمقراطى ومكاسب الشعب المصرى).

وإطلاق حق مجلس الشورى فى تعيين رؤساء مجالس الإدارات والتحرير فى الصحف- بالطبع من أصحاب الولاء- وبناء على تقارير الأجهزة الأمنية.. بل يجيز القانون لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى للصحافة للانعقاد ورئاسة جلساته، وينظم إجراءات تأديبية فى حالة الخروج على الأهداف العامة، فضلا عن اشتراط حق إصدار الصحف برخصة المجلس الأعلى للصحافة.

* بيروقراطية الإدارة وولائها

وذلك بالنص على حق مجلس الشورى، -ومعظمه من المعينين بقرارات من رئيس الجمهورية- فى تعيين ٨ من اعضاء مجلس إدارة المؤسسات الصحفية، فضلا عن الرئيس ،والسماح للعاملين بانتخاب ٦ فقط(الثلث)! وتحديد عدد اعضاء الجمعية العمومية فى ٣٥ عضوا يختار منهم مجلس الشورى ٢٠


صلاح عيسى
وثيقة للحريات وقضايا المهنة



حسين عبد الرازق
الصحافة الحزبية


ابراهيم نافع
كبش الفداء


مكرم محمد أحمد..
النقيب السابق ورئيس المؤتمر الثاني للصحفيين

ويسمح بانتخاب ١٥(١).

خبر الرئاسة

وكان من آثار استمرار الهيمنة السياسية على الصحف العامة «القومية» أن هذه الصحف قد عجزت عن أن تكون نافذة الرأي العام إلى الحقيقة. وأبسط مثال على ذلك. أن **خبر الرئاسة يتحول إلى خبر المانشيت مهما تكن أهميته أو مغزاه، حتى قيل على سبيل الدعابة** أنه لو اندلعت الحرب العالمية الثالثة فإن خبر المانشيت سوف يكون بيان الرئاسة في استنكار اندلاع الحرب! حتى لو كان العالم قد انتهى، ولم يبق منه، سوى أهل الثقة من المسئولين عن الصحف!.

كما أن هناك مثالا طازجا آخر هو حملة التجديد لرئاسة مبارك لولاية ثالثة التي استحوذت على المساحة الأكبر من صفحات الصحف في مسابقة ولاء بين رؤساء التحرير المعينين. ولاتختلف الأحوال كثيرا في الدرجات الأسفل من سلم الولاء. فكما يصف الكاتب الصحفي **أحمد بهاء الدين**، فإن مندوبي الصحف في الوزارات والهيئات العامة قد تحولوا على الأغلب إلى مندوبين لهذه الوزارات في الصحف ونقلوا ولاءهم من تقديم خدمة إخبارية أمينة للقارىء إلى مجال الإعلان عن انجازات الوزارة، لتبلغ المأساة ذروتها بهيمنة الاعلان على التحرير **حتى بلغ الأمر إلى حد منع عمود لأحمد بهاء الدين كان يتناول فيه بالنقد سمو الأمير الفاسي!**.

وكان من البديهي أن يؤدي هذا الإطار القانوني أيضا، إلى شل أي دور رقابي داخل المؤسسات الصحفية، وإقصاء جمعيتها العمومية- التي لانعرف كيف اطلقوا عليها هذا الاسم- ومجالس إدارتها، وهو ما أدى إلى سلسلة من المشاكل سواء فيما يتصل بعلاقات العمل أو اقتصاديات التشغيل لتتغلب صفة أهل الولاء للمسئولين - في أغلب المؤسسات- فيما **يتم تهميش أكفأ العناصر الصحفية، ونصبح أمام ظاهرة بطالة إجبارية للبعض وصعود مريب للبعض الآخر، وسلطات مطلقة لرؤساء مجالس الإدارات من جانب ثالث.**

وقد أسفر هذا الوضع عن عديد من منازعات العمل والشكاوى «والعرائض» في النقابة ومكتب العمل وفي المحاكم ذاتها، وهناك عشرات من القضايا أمام المحاكم من محرري وكالة أنباء الشرق الأوسط ومجلة اكتوبر - وقبل ذلك «الإذاعة والتليفزيون»- وذلك بسبب العقلية الاستبدادية لرؤساء بعض المؤسسات والذين فشلوا في معالجة مشكلات العمل.

الملكية والإدارة

ويصور تقرير لجنة الملكية والإدارة. إحدى لجان المؤتمر العام للصحفيين، بعضا من تداعيات هذه الصورة المأساوية لوضع الصحافة الحكومية فيذكر التقرير:

من جانب آخر فقد كان هناك العديد من السلبيات، فعلى الصعيد السياسي لم تكن صيغة الملكية العامة، رغم تبعيتها طوال هذه الفترة لأجهزة شعبية(الاتحاد القومي الاتحاد الاشتراكي، مجلس الشورى) لم تكن هذه الصيغة هي الأكثر تحقيقا لفكرة الحرية، أو حتى فكرة الانحياز لمجموع المجتمع، لم يتحقق الاستقلال الذي تحدث عنه قانون الصحافة، بل زادت التبعية لأجهزة الحكم، وأصبحت الصحف في كثير من الأحيان أداة لتيار واحد، هو تيار الحكم، وبصرف النظر عن شخص الحاكم، والحكومة..

وفي موضع آخر..

وتلاحظ اللجنة أن المواد التي تحدثت عن حرية الصحافة في الدستور، والمواد التي تحدثت عن استقلال الصحافة في قانون سلطة الصحافة، قد تم إفراغها من مضمونها ، بما تلاها من مواد في نفس القانون، ولائحته التنفيذية.

ثم يضيف:

وبينما وجد مالك الصحف- أو من يملكه- سياسيا، من خلال ممثليه في المؤسسات الصحفية، فقد غاب تماما حيث يجب أن يحضر في الجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية.

وفي هذا الجانب فإن الصحفيين ينظرون لما يجري في مؤسساتهم بقلق شديد حيث تحولت فكرة المشاركة في الإدارة من خلال مجالس الادارة والجمعيات العمومية إلى فكرة أخرى في التطبيق هي فكرة «المدير الفرد» والذي توحدت فيه مناصب رئاسة مجالس الادارة ورئاسة التحرير ورئاسة الجمعية العمومية ولم تباشر الجمعيات العمومية صلاحياتها، وتعطل بعضها بسبب نص في القانون يعطي لرئيس مجلس الإدارة وحده الحق في دعوة الجمعية العمومية، ولم يتضمن القانون نصا للمخالفات التي تقع بما فيها عدم دعوة الجمعية العمومية، أوعدم عرض الميزانية عليها.

والنتيجة- وقد انتهى نص التقرير- أن الميزانيات لم تعرض على الجمعيات العمومية لعدة سنوات، ولم يناقش أحد المخالفات الواردة في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات حول الأوضاع المالية في المؤسسات، وتحول المسئول الأول إلى الآمر الناهي في مؤسسته، وتحمل المسئولون هذا الفساد-

واضين- باعتباره ضريبة الولاء السياسي.بل أن هناك شهادات تشير إلى أن التعيين في الرئاسات الأولى قد ارتبط أحيانا باستعداد المرشحين لهذه الرئاسات ..للفساد!

الصحافة.. الحزبية

ورغم الدور البارز الذي لعبته الصحافة الحزبية في تصفية مناخ «التعتيم الاعلامي» وفي درجة من إطلاق حرية تداول المعلومات، والتصدي لقضايا الانحراف والفساد، إلا أن الإطار القانوني لتجربة التعددية الحزبية المقيدة، لازال يشكل مناخا ضاغطا على حرية الصحافة الحزبية وإمكانياتها في أكثر من اتجاه..

* أدى اشتراط رخصة الجهة الإدارية في تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وحظر حق بعض القوى السياسية من تشكيل الأحزاب إلى تحول بعض هذه الأحزاب إلى ما يشبه الجبهات أو الائتلاف السياسي. وقد ارتبط تغليب الوزن النسبي لتيار أو لآخر إلى تهميش كتلة من المحررين وصعود غيرهم لاعتبارات سياسية، لاتتعلق بالكفاءة..

إن المثال البارز على ذلك هو المرتبط بالانشقاق في حزب العمل وما ارتبط به من عرائض جماعية في النقابة وفي المحاكم وهو أمر كان يمكن تجاوزه ببساطة لو أجاز النظام للمختلفين حق تكوين حزب وإصدار صحيفة، ولكن عمد إلى استنزاف الطرفين تحقيقا لمعادلة الهيمنة.

والنتيجة أن بعض الصحف الحزبية ظلت تعاني من اهدار في مواردها من المحررين ونزيفا في القيادة لاعتبارات سياسية، لاعلاقة لها بالكفاءة.

* لم تتبلور بعد قناعة كافية بأن الصحافة الحزبية مؤسسات عمل ديمقراطية، وأن حريتها لاتتعارض مع طبيعة تنظيمها المؤسسي كمنظمة ترتبط بتقاليد في المهنة وقواعد في العمل وقوانين تنظمه، فلا تحصنها الحزبية من الالتزام بكل هذه القواعد، ومن بينها شرط الضمير. والتعامل مع الصحفي كأحد العاملين في مجال الرأي والأبداع وليس مجرد مستوظف في بيروقراطية الحزب. واعتبرت الصحف الحزبية في أحيان كثيرة كملحق مطبخ القيادة، ولم تخل من أمراض «أهل الثقة» وأهل الخبرة»، بل إن بعض أمراض النخبة المشتركة بين بعض قيادات الحزب الوطني وأحزاب المعارضة كثيرا ما تدفع إلى التعامل مع المحررين كأجهزة «فسخ» و«تسجيل» و«أقنان» ورثوها عن البيروقراطية الحزبية. ينبغي أن يمتد دورهم، أو يقتصر على «تلميع» «القادة»، أو خدمة مصالحهم الانتهازية الشخصية حتى لو تعارضت مع مصالح الحزب وأهدافه، حيث تغيب الحدود بين ما هو شخصي وما هو حزبي في ظل سطوة القيادة وضعف آليات الديمقراطية الداخلية في الأحزاب.

* كما أن القيود المفروضة على نشاط الأحزاب، وقسر هذا النشاط في معادلة المقر والجريدة، يجعل الحزب بأسره يدور حول الجريدة باعتبارها المظهر الرئيسي، وربما الوحيد لنشاطه، لتخضع الصحف الحزبية بالذات لصيغ ستالينة، فوق حزبية، باعتبارها البديل عن النشاط الحزبي الآخر،بما في ذلك النشاط الجماهيري والصحافة الاقليمية وكل ألوان الدعاية، لتصبح صحيفة الحزب شماعة ركود جوانب نشاطه الأخرى، وسر هزائمه، ليضغط عليها بقسوة، مختلف الفرقاء من كل اتجاه، وليتم النشر أحيانا تحت ضغط الابتزاز بالاستقالة!.

أمراض أخرى

وليس هنا مجال حصر كل مظاهر الحالة المرضية في الصحافة المصرية فهي كثيرة، كما أنها نتاج إرث طويل، ولكن يمكن الإشارة إلى عدد من أمراض الصحافة التي سار مشروع القانون في عكس اتجاهها، مثل عدم التمييز بين دور الاتحادات المهنية لكل العاملين في المهنة، وبين دور النقابة كممثل للعاملين، أو حتى ما هو أدنى من ذلك بالنص على **استبعاد ممثل صاحب العمل- رب العمل- من الترشيح لمنصب النقيب، حتى لايحاور جورج الخامس، جورج الخامس**، ولكن البنيان المقلوب للنقابات في مصر يفسح عن عمد الطريق لأرباب العمل لأن يكونوا ممثلي العاملين..**وزير الاسكان نقيب المهندسين ووزير التعليم أو وكيله نقيب المعلمين..ووزير القوى العاملة نقيب العمال ورئيس مجلس الإدارة أو التحرير نقيب الصحفيين**..وهذا البنيان المقلوب هو الذي يسمح لنقيب الصحفيين أن يسن لنفسه مشروعا يمعن في اخصاء دور النقابة، بل يفتح أبوابها للعاملين في الإذاعة والتليفزيون، لتضم الموظفين مع الصحفيين، بعد أن أصبح الموظف رئيس التحرير نقيب الصحفيين.

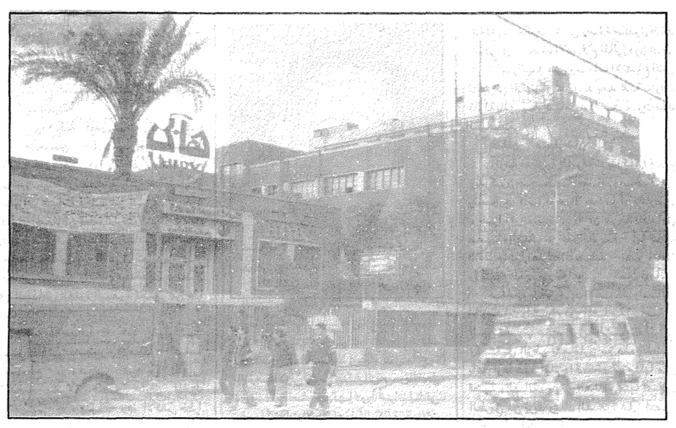
ومن بين الأمراض الأخرى أن الصحفيين **يخضعون لنفس قانون العمل الذي تخضع له المصالح الحكومية، والذي يضبط العمل** والانجاز في دواوين الحكومة بالساعة، كوسيلة ضبط موروثة عن العهد العثماني، وبدلا من معدلات الانتاج في الصحافة، فإن **القانون المشار إليه يحظر قراءة الصحف في مقار العمل**- وبالفعل يبدى بعض المسئولين في الصحف دهشتهم إن وجدوا محررا يقرأ جريدة أو كتابا ويعتبرون ذلك إهدارا لوقت العمل. كما يحظر الانصراف قبل المواعيد الرسمية دون إذن كتابي من ٣ رؤساء وبإجراءات يطول شرحها. .وقد يدهش البعض من الاستفاضة في الحديث عن هذا الجانب في موضوع يخص الصحافة، ولكن هذه الدهشة لن تستمر إذا ما تأكد القارىء أن بعض هذه المحظورات تتضمنها اللوائح الداخلية للمؤسسات الصحفية.

وأخيرا تتصل هذه الأمراض بلائحة الأجور، وهي لائحة تمييزيه تفتح أبواب الصعود «لأهل الثقة» عن طريق علاوات الامتياز، أو تحصر الزيادات في الأجور بمحاولة رشوة الصحفيين في مواسم الانتخابات بعلاوة مرشح الحكومة، وهي كلها أمور تعكس العقلية الشمولية الاستبدادية التي تحكم قوانين الصحافة، ولامجال الآن للحديث عن العقوبات.

وتلك باختصار هي الأمراض التي تعاني منها الصحافة المصرية، وكان أجدر بنقابة الصحفيين أن تكون هذه المشاكل أولى برعايتها ولكن مشروع القانون الذي رفضه الصحفيون كان يستهدف إضافة مرض جديد إلى هذه الأمراض.

وما ينبغي الانتباه إليه أن المحاولة سوف **تتكرر..والمقاومة أيضا حتى ينجح المد الديمقراطي في إسقاط الإطار القانوني المستبد الذي يحكم مهنة الصحافة، ووضع توصيات مؤتمر الصحفيين على جدول الأعمال**.

صفوت الشريف
وزير الاعلام
قوى عديدة وراء
القانون المشبوه



شركات القطاع العام استنزفتها الدولة ٤٠ عاما وتخلت عنها فجأة!!

البنوك تصر على تحصيل مديونيات وهمية
مطلوب فوراً من القطاع العام
١٢ مليار جنيه متأخرات فوائد وأقساط

حسن بدوى

تراكمت المديونيات علي شركات القطاع العام التي تقارب الأربعمائة شركة حتى أصبحت عبئا ثقيلا يكاد يكون سداده مستحيلا .. كما أن استمراره يعنى من ناحية: استمرار تعثر الشركات وعدم قدرتها على تخطيط أنشطتها وعملياتها الانتاجية والتسويقية والاستثمارية وتفكك سياساتها لعدم القدرة على التنبؤ بالموقف المالى ومدى وفائه بالتزامات تلك الشركات ، والوقوع في دوامة لا نهاية لها من الديون لاضطرار الشركات للاقتراض قصير الاجل بأية شروط لعدم قدراتها على المساومة مع الجهات الممولة نظرا لحاجتها الشديدة ، وعدم القدرة على وضع سياسات أجور وحوافز ومكافآت مجزية وعادلة مما يدفع العمالة الماهرة للهروب بحثا عن أجر عادل يكفى احتياجات المعيشة التى تتضخم اعباؤها بسرعة كبيرة مع العمل بآليات السوق وانفلات الأسعار وشيوع علاقات عمل تتسم بالتوتر والقلق والخوف من المستقبل لدي المتعاملين مع تلك الشركات والعاملين فيها ، وسود انطباع جماهيرى عام برفض وجود هذه الشركات أصلا .. خاصة مع تفكك الحركة النقابية للعمال بسبب هزال تنظيمهم النقابى وهيمنة القيادات الباحثة عن مكتسبات شخصية عبر ارتباطها بالحكومات القائمة ، أيا كانت تلك الحكومات ، وضعف جماهيرية نفوذ الأحزاب المدافعة عن وجود وتطوير القطاع العام ، وعدم تمكنها من تشكيل القيادة القومية البديلة للجماهير صاحبة المصلحة في استمراره وتطويره .

ومن ناحية أخري تشكل تلك المديونية الى جانب قضية العمالة التى تعرضت لها «اليسار» فى العدد الماضى- عقبة ضخمة أخرى أمام سياسات الخصخصة التي ارتضي الحكم أن يحبس نفسه فى إطارها تحت ضغوط الرأسمالية العالمية والمحلية كحل وحيد للأزمة الاقتصادية الناتجة عن وجوده وسياساته فأصبح كمن يستجير من الرمضاء بالنار!!

ديون مزدوجة

وشركات القطاع العام تقع بين شقى الرحى لديون مزدوجة تطحناها بقوة، فهناك الشركات المدينة ، التي بلغ مجموعة الأقساط والفوائد المتأخرة التى يجب عليها سدادها طبقا للأرقام الحكومية ١٢ مليار جنيه ، بخلاف أصل الدين ، وهناك الشركات الدائنة

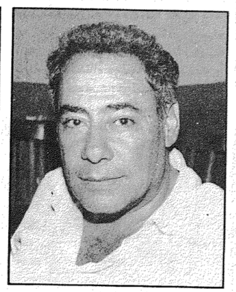
للحكومة – خاصة فى قطاع المقاولات – ومجموع الديون المستحقة لها يزيد عن ٢ مليار جنيه لا تستطيع تحصيلها ، مما يؤدي لنفس النتائج السلبية التى أشرنا اليها سابقا للشركات المدينة.

(ومشكلة المديونيات كما يقول د. محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى فى دراسة له اعدها في سبتمبر الماضي، ذات جوانب متشابكة وتأثيرات متباينة فكثير من أسبابها لا يعود فقط الي انخفاض كفاءة ادارات الشركات ، بل يعود ايضا الي تزايد المديونيات والمطالبات الخاصة بحقوق هذه الشركات لدى الجهاز الحكومى بوحداته وأقسامه المختلفة ، فضلا عن انخفاض القدرة البيعية لكثير من هذه المشروعات لأسباب عديدة.

(هذه الأسباب – كما يقول نبيل عبد الغنى عضو الأمانة العامة للتجمع ، وعضو مجلس الادارة المنتخب بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج – جزء منها – وهو الأكثر خطرا أو تأثيرا على القطاع العام خاصة شركات الصناعة – ويرجع لعوامل سياسية خارجية وداخلية ، والجزء الآخر وهو متحقق فى بعض الشركات وليس كلها يعود لسوء الادارة.

ومن العوامل السياسية العامة لانخفاض القدرة البيعية لشركات القطاع العام ، لجوء الدول الصناعية المتقدمة لسياسات دعم الصادرات واغراق السوق بهدف السيطرة علي الاسواق فى بلدان العالم الثالث مما يجعل صادرات تلك البلدان تواجه منافسة شديدة خارج وداخل أسواقها ، وفرض ما يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادى عبر شروط صندوق النقد والبنك الدوليين ، والتى تؤدى لاضرار عديدة من أهمها اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الأكثر ثراء، وزيادة حدة الفقر واتساع شرائح الفقراء ، وينتج عن ذلك بالضرورة حالة من الكساد وعدم القدرة على استيعاب السوق المحلى للمنتجات الوطنية وتحولها الى مخزون راكد بالمليارات من الجنيهات نتيجة العجز عن تصريفها محليا او خارجيا .

(فضلا عن أن خلل الهياكل التمويلية للشركات وتراكم مديونياتها وما ينتج عنه من ارتباك الاداء الادارى والتخطيطى والانتاجى والتسويقى والمالى ، كان بسبب التحول الفجائى فى نظرة الدولة للقطاع العام ، بعد أكثر من ٣٠ عاما ظلت تستنزف خلالها فوائضه باعتباره قطاعا ذا اهداف اجتماعية



نبيل عبد الغنى

بالدرجة الاولى وليس هدفه الربح ، وبالفعل ادى القطاع العام خلالها دورا أساسيا فى توفير الخدمات الاجتماعية فى كافة المجالات باسعار معقولة ، سواء فى العلاج او التعليم او الاسكان او الغذاء ، والكساد وخلافه و فجأة أصبح مطلوبا من هذا القطاع الذى لم تهتم الدولة منذ انشائه باحتياجاته الاستثمارية والاحلال والتجديد.. ان يمول نفسه بنفسه ، وبعد ان حملته بأعباء اجتماعية ، ثم اقرضته بفوائد مرتفعة منذ السبعينات فصاعدا لعمليات الاحلال والتجديد وانشاء مشروعات جديدة.

ومن الاسباب السياسية العامة أيضا ما نتج من أعباء جديدة على تلك الشركات بعد توحيد سعر الصرف ورفع سعر الفائدة وتحديد سقوف الإئتمان وغير ذلك من إجراءات

رؤساء الشركات يطالبون البنوك المساهمة فى حل أزمة الديون.. والبنوك تفضل بيع الأصول وسداد الديون.. الدولة والمستثمر يفضلون طرح الشركات فى مزاد دولى مفتوح.

اتخذتها الحكومة ضمن وصفة صندوق النقد الدولي فى مجال الاصلاح المالى دون النظر الى تأثيراتها على وحدات الانتاج التى تتعرض للانهيار مما يهدد بعد عدة سنوات قليلة بانهيار شامل اذا استمرت تلك السياسات.

هدفان متعارضان

وأزمة مديونية الشركات يدركها الجميع ويدركون حجمها الضخم ومخاطره ، رأسماليين كانوا أم عمالا حكاما أو معارضين ، خبراء او نقابيين .. الا ان طريقة التعامل معها والهدف من هذه الطريقة – أيا كانت الاقتراحات والحلول التفصيلية – تظهر أمامنا رؤيتين وهدفين فى اتجاهين متعاكسين تماما.

فالحكومة ورجال الاعمال وأساتذة الجامعات والخبراء ، ذوو المصلحة الخاصة أو الذين تغيب عنهم الرؤية الشاملة للواقع ولمستقبل الوطن يتعاملون مع هذه القضية باعتبارها عقبة أمام «الخصخصة» مثلها مثل قضية «العمالة» ينبغى التخلص منها لتمهيد الطريق لمن يريد ويملك القدرة على شراء هذاالقطاع الضخم الذى بني بأموال الشعب المصرى وجهده ونما خلال ثلاثين عاما ليصبح – كما جاء في آخر تقرير لحزب التجمع عنه – مساهما فى الصادرات بنسبة ٩٤٪ وبنسبة ٢١٪ من الدخل القومى و ١٤٪ من العمالة و٢٨٪ من الأجور و ٨٢٪ من الاستثمارات الثابتة ، و٢ مليار جنيه سنويا فائض محول الى الموازنة ، ويعمل به مليون و ٢٥٨ ألف عامل و كما جاء فى تقرير صدر مؤخرا عن السفارة الأمريكية بالقاهرة فانه ينتج ٧٠٪ من الناتج القومى المصرى.

سبعة ضد سبعة!

الجمعية المصرية للادارة المالية رصدت سبعة آراء للخبراء بشأن أزمة مديونية الشركات ولكل منها ما يعارضه..

الأول –ينادى بعض رؤساء الشركات ، ويدعو لتحميل البنوك وشركات التأمين مهمة ضخ أموال جديدة ، وتيسير الحصول على قروض من البنوك التجارية وبنك الاستثمار القومى.

** يقابله اعتراضان «أولهما» ان ضخ أموال جديدة بدون مراجعة سياسات التسويق والادارة يعنى الرجوع من جديد الى دوامة الخلل ، وثانيهما ان اموال البنوك هى أموال مودعين لا توجه لاقراض غير امن ، والاعتراضان ينطلقان اساسا من رجال البنوك.

والثاني – تحويل الديون الي مساهمات في الملكية عبر المستثمرين الافراد ، مصريين

او عرب او اجانب ويمكن لبنك الاستثمار القومي ان يكون له دور في هذا الاجراء و يتبني هذا الرأى بعض المستثمرين ورجال الاعمال والوزراء الحاليين والسابقين.

** يواجهه اعتراضان أيضا ، اولهما - ان سوق المال والأسهم لا يمكن ان تنجح فى مصر طالما ظل سعر الفائدة فى البنوك اعلى من عائد اى استثمار فى الشركات ، وثانيهما - انه لا يمكن تحويل اموال المودعين الآمنة في البنوك الي أسهم عادية تتعرض للمخاطر وتحقق حاليا عائدا منخفضا.

والثالث- يأمل في نجاح الادارة الجديدة فى الوصول الى عائد مرتفع يغرى المدخرين والمستثمرين علي الدخول بتمويل يخفض المديونيات في المدى المتوسط والطويل الأجل.

** وتواجهه عقبات سعر الفائدة المرتفع وعدم وجود سوق نشط لتداول الأوراق المالية ، ومشاكل الضرائب والرسوم الجمركية التي قصمت ظهر الانتاج المحلى وجعلت تكلفته اعلى من مثيله المستورد.

والرابع - يري ان العمالة والمديونية مشاكل جانبية لسبب رئيسى هو قصور الانتاج كما نوعا ، قصور التسويق والادارة، ولهذا لابد من اعادة هيكله شاملة.

** ويرد بعض رؤساء الشركات بأن الهيكلة الشاملة أمر غير سهل بدليل وجود مناخ ما زال سائدا بأسباب الخلل والتراكمات عبر السنين تجعل هذه العلاج ميئوسا منه ، فمعظم الخلل - من وجهة نظرهم - نتيجة توسع استثمارى غير مدروس أو مغالاة فى مصاريف الاتفاق أو خلل التسويق وانخفاض الكفاءة الانتاجية او جودة السلع او الخدمات المغذية وكلها أمور لو استمرت ستستعيد الخلل فى الهياكل التمويلية مرة أخرى في فترة قد تطول او تقصر.

والخامس- يطالب بعض رجال الاقتصاد ويدعو إلي خفض سعر الفائدة على الودائع فى البنوك عن متوسط عائد الشركات.

** ويرد آخرون بأن خفض الفائدة قد يؤدى للعودة الي الدولرة ، حتى فى ظل الفائدة المنخفضة للعملات الأجنبية الرئيسية ، ويمكن ان تتحول من جديد الى مخزن للقيمة فى ظل ارتفاع قيمتها بالنسبة للجنيه المصرى ، بعد ان تتحول المدخرات بالجنيه الى السوق الاستهلاكى - اذا تم تخفيض سعر الفائدة عن معدلات التضخم- مما يؤدى لمزيد من التضخم.

والسادس - يرى ضرورة تحمل البنوك ولو بمعاناة جزئية مقابل خدمة الاقتصاد القومى بما يؤدى لانتعاشها فى المدى المتوسط والطويل نتيجة لانتعاش الوحدات الاقتصادية المنتجة .

** ويرد رجال البنوك بأنه لا يصح استخدام اموال المودعين في شراء اسهم تتسم بالخطر، كما ان القواعد المصرفية تتطلب المواءمة بين الفترة الزمنية للايداعات والفترة الزمنية لاستخدامات هذه الاموال ، ولا يمكن استخدام اموال المودعين فى استثمارات طويلة الأجل، ويزيد تعقيد المشكلة ان بورصة الاوراق المالية غير نشيطة ، وسوق التداول تقريبا غير موجودة، وبهذا اذا رغبت البنوك في تسييل هذه الاسهم فلن تجد المنفذ لذلك.

والسابع - يأتى على لسان د. محمد صالح الحناوى الخبير الاقتصادى ، ويرى السماح للشركات ببيع بعض اصولها الراكدة - طبقا للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ واستخدام حصيلة البيع فى انشاء وحدات جديدة تستخدم أحدث اساليب التكنولوجيا وتحقق أكبر العوائد وتكون لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركة الأصلية ، وبذلك يمكن للوحدة الجديدة اصدار اسهم ذات عائد كبير ، ويكون للشركة الأصلية النصيب الاكبر من هذه الاسهم بمعنى ان تتحول الشركة الى شكل ما من الشركة القابضة بمعناها المالى المعروف ، ويؤدى هذا تدريجيا لاختفاء الوحدات غير المنتجة وظهور وحدات جديدة تحقق فائضا ، وقد تم هذا فى شركة الغازات الصناعية التى باعت قطعة ارض مساحتها فدان فى محرم بك بالاسكندرية مقابل ٦ مليون جنيه لانشاء مصنع جديد للأكسجين يتخذ شكل شركة مساهمة وحقق عائدا ٣٠٪ وذلك سيجذب المدخرين والاسهم الجديدة.

** ويرد البعض بأن هذا الرأى يقتصر تطبيقه على عدد محدود من الشركات لديها ما يباع بالملايين دون تأثير على انتاجيتها ، وأن الظروف السائدة بالغة القسوة وتحتم توجيه عائد البيع الى سداد فوائد ديون أو أجور وإلا حدث انهيار.

**

التجمع يطرح:

* إعدام الفوائد للشركات الخاسرة

* جدولة على عشر سنوات بسعر فائدة ٥٪

* مساهمة البنوك فى رأس مال الشركات

* ألا تزيد الفوائد المحتسبة عن نصف أصل الدين

**

١٥ رأى متعارض لحل أزمة مديونات القطاع العام

مديونيات وهمية!

نبيل عبد الغنى عضو الامانة العامة للتجمع يحذر من اقدام البنوك علي كارثة اذا اعتبرت ان مديونيات القطاع العام يمكن تحصيلها، ويؤكد انها مديونيات وهمية لانها بهذا الحجم الهائل المتراكم من اصول الديون ومتأخرات أقساطه وفوائده لا يمكن للقطاع العام ان يسددها ، ويرى ان على البنوك ان تستهلك مخصصاتها خلال السنوات السابقة وأن تعيش خمس سنوات دون احتساب فوائد بتحويل ارباحها الى مخصصات ، ويطرح اربعة مخارج.

** اعدام فوائد الديون للشركات الخاسرة خلال سنوات الخسارة وتصفية الحسابات المدينة على هذا الأساس.

** تخفيض سعر الفائدة على ديون الشركات الى ٥٪ لمدة عشر سنوات على ان تقوم الشركات بسداد المديونية على أقساط خلال هذه السنوات العشر.

** مساهمة البنوك بجزء من المديونية فى رأسمال الشركات .

** العمل بالقاعدة الاقتصادية المعروفة فى الاقتصاد وهى ألا تزيد الفوائد المحتسبة عن نصف اصل الدين.

القضية لم تنته بعد .. لأنها ليست قضية آراء واقتراحات تطرح على أوراق وتناقش فى ندوات ومؤتمرات بقاعات مكيفة..

ولكنها كقضية العمالة وغيرها - تتطلب وضع رؤية علمية شاملة تأخذ فى الاعتبار كافة التأثيرات الجانبية علي بقية قطاعات الاقتصاد القومى..

وهى .. وهذا هو الاخطر .. قضية صراع مصالح حول الثروة القومية ، وهو اخطر انواع الصراع وأكثره شراسة واحتياجا الى حشد كل قوى الضغط الممكنة!!

الفلاسفة والوعاظ

(منذ العصور الغابرة حاول الإنسان إدراك علاقته بالعالم المحيط، وطرح مسألة أصل وعيه وجوهره وقانونيات تغيير ظواهر الطبيعة والحياة الاجتماعية). - المعجم الفلسفي المختصر- مادة الفلسفة ترجمة توفيق سلوم- الطبعة الأولى ١٩٨٦- دار التقدم/موسكو.

(ومن هنا نشأت الفلسفة كما يقول أرسطو من الدهشة وحب الاستطلاع وتميزت بنزعة نقاده «من النقد» تزعزع اعتقادات الإنسان الراسخة وتحرر تفكيره من سلطات التقليد والنقل وعدم النظر إلى الأفكار التقليدية على إنها نهائية ومطلقة تسمو على النقاش وترتفع على الجدل وغير قابلة للمراجعة والتعديل، وكل مجتمع يعمد إلى وضع قيود على التفلسف الحر مهما كانت الدوافع والأسباب مجتمع متخلف ثقافيا) باختصار من مادة «فلسفة» بقلم كريم متى ص٦٥٤ من «الموسوعة الفلسفية العربية»- المجلد الأول: المصطلحات والمفاهيم- رئيس التحرير د/معن زيادة الطبعة الأولى- من إصدارات معهد الإنماء العربي/ بيروت

***

هذه بديهيات يعرفها طلاب السنوات الأولى في أقسام الفلسفة بكليات الآداب

ولكن الذي حدث في «الندوة الفلسيفة الخامسة» للجمعية الفلسفية المصرية وكاتب هذه السطور عضو فيها، أثبت أن المفاهيم النظرية شيء وتحقيقها عملا أو تعينها وتشيئها على أرض الواقع شيء آخر مختلف تماما.

كان موضوع الندوة هذا العام هو «نحو فلسفة إسلامية جديدة» وساهمت د/**فريال حسن** مدرس الفلسفة بكلية التربية جامعة عين شمس ببحث عنوانه(الفلسفة الاسلامية ومطالب التواصل الحضاري: إمكان أم استحالة) من مقدمة وثلاثة فصول تحدثت في الأول عن موانع التواصل الحضاري والثاني عن غياب التسامح الثقافي وفي الثالث عن أسس التواصل الحضاري أمام الفلسفة الاسلامية.

كانت الباحثة على قدر وفير من شجاعة الرأي نفتقده في كثيرين خاصة في هذه الأيام التي يستميت فيها الخطاب الظلامي- حتى داخل الجامعة- في الهيمنة والتسيد والسيطرة، مما دفعني إلى التعقيب على بحثها بعد القائه محييا ومشيدا به وبها ومطالبا بالمزيد من أمثالها.

تحدثت عن الجمود الديني والتزمت الثقافي وعن إعلان «الإنسان الإله» وتحديات الواقع وهل هو إعلان نهاية وموت «النص الديني» أم أن هذا النص يبقى بجوار «الإنسان الإله»!!!

وشرحت موانع التواصل الحضاري وركزت على التفكير وأنه ليس جديدا في الساحة الإسلامية بل له تاريخ عريق وقد مارسته جميع الفرق إزاء «الآخر» حتى التي اشتهرت بالعقلانية مثل «المعتزلة».

ثم تناولت «النص الديني» وهو في رأى الباحثة من أشد موانع التواصل الحضاري ولكنها أرجعت ذلك إلي رؤية البشر له، ومن ثم نادت بالأخذ بالتأويل العقلي وبإطلاق العنان للعقل في ذلك انطلاقا بلا حدود.

وبذات الكيفية من الجرأة والتأصيل تناولت «السنة النبوية» ثم الفلسفة الإسلامية كما منهجها **أبو حامد الغزالي** وخلصت إلى نتيجة حاسمة على درجة كبيرة من الخطورة وهي : إن عالمنا الإسلامي انعزل مع الغزالي عن العقل والفلسفة بل وعن إنسانيته وكاتب هذه السطور يرى أن النتيجة على خطورتها صحيحة ولكنها اتسمت بأحادية النظرة وأن هناك ظروفا تاريخية اجتماعية واقتصادية واكبت (برمجة) الغزالي للفلسفة هي التي أدت إلى عزلة المسلمين عن العقل والفلسفة.

ثم تحدثت عن غيبة التسامح الثقافي الذي يؤدي إلى إجهاض كل فكر مخالف(لما قال به السلف) وإن هذه هي علة ازدحام كتب التراث بمشتقات الكفر ومرادفاتها مثل الزندقة والضلال.. وانتهت إلي ضرورة الإصلاح الديني وبجانبه العلمانية وكيف أنهما وجهان لعملة «التواصل الحضاري» والتنوير وعقل التنوير الذي لاسلطان عليه إلا العقل ذاته.

ومن أسف أن الحيز المتاح لايسمح بعرض المزيد من هذه الدراسة الشجاعة.

المهم - أنه ما إن انتهت د/فريال من تلخيص دراستها حتى غدت هدفا لهجمة شرسة ممن؟؟ من بعض رؤساء أقسام الفلسفة وأساتذتها انهالوا عليها تجريحا بعبارات خطابية إنشائية تعودنا سماعها في المساجد من الخطباء والوعاظ ولم يكن يجدر بحال من الأحوال تداولها في «جمعية فلسفية» تعقيبا على بحث فلسفي اتسم بقدر ملحوظ من الأصالة والموضوعية وشجاعة الرأى الغائبة كل هذا يدفعني إلى أن أطلب من (الأخ) ا.د حسن حنفي أمين عام الجمعية الفلسفية المصرية أن يصير اسمها إلى «جمعية الحكماء المصريين» تأسيسا على تعريف «الجرجاني» للحكماء بأنهم الذين يكون قولهم وفعلهم موافقا للسنة».

خليل عبد الكريم



اليمن على فوهة بركان

حسين عبد الرازق

لايملك المراقب الذى يتابع مايجرى فى اليمن- عن بعد- الا الشعور بالفزع. فالصورة كما تناقلها وكالات الأنباء والصحف والاذاعات، وتصريحات كبار المسئولين فى الحكم، وبيانات أحزاب السلطة، صورة قاتمة تهدد-فى رأى البعض- اليمن الواحد، والتجربة الديمقراطية الوليدة، التى شكلت منذ الوحدة اليمنية (٢٢مايو ١٩٩٠) وصولا الى أول انتخابات برلمانية تعددية (٢٧ أبريل ١٩٩٣)، واحدة من أنجح تجارب الديمقراطية الجديدة فى العالم العربى.

ومن الواضح أن الأزمة ليست بنت الساعة، وانما هى نتاج لتراكمات طويلة، بعضها كان كامنا فى طريقة انجاز الوحدة بين «الحزب الاشتراكى اليمنى» الحاكم فى جمهورية اليمن الديمقراطية (الجنوب) و«المؤتمر الشعبى العام» الحاكم فى الجمهورية العربية اليمنية (الشمال)، ولكل منهما تجربته الخاصة التى تتناقض مع تجربة الآخر أيديولوجيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا... وفى اسلوب وعلاقات الحكم بعد الوحدة ومافجرته من تناقضات جديدة.. وفى تجربة الانتخابات البرلمانية فى أبريل من هذا العام. ولكن الاعلان عنها بهذه الصورة بدأ مع ١٩ أغسطس ١٩٩٣.

فى هذا اليوم عاد نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكى «على سالم البيض» من رحلة علاج فى الخارج استمرت مايقرب من شهر ونصف، بدأها بزيارة خاطفة للاردن التقى خلالها بالملك حسين للتشاور حول أفضل مكان فى الولايات المتحدة لاجراء فحوص طبية، ثم طار الى أمريكا حيث أجرى الفحوصات المطلوبة فى «مايوكلينيك» بولاية مينيسوتا وأطمأن الى خلو الجسم من أية خلايا سرطانية، وختم الزيارة بلقاء مع نائب الرئيس آل جور. وقد عاد «البيض» مباشرة الى عدن، دون أن يلتقى بالرئيس على عبد الله صالح أواى من المسئولين فى صنعاء، ليبدأ أعتكافه الثالث الطويل. (الاعتكاف الاول فى ديسمبر ١٩٩١ بمنزلة فى صنعاء، والاعتكاف الثانى فى عدن واستمر من أبريل الى يونيه ١٩٩٢)، معلنا بذلك عن إختلافه مع الرئيس والسياسات المتبعة ورفضه المشاركة فى تحمل مسئولية مايجرى فى اليمن.

وبعد أن كان الحديث يدورهمسا حول الازمة وأسباب الخلاف ومسئولية الاطراف المختلفة، سرعان ما انتقل الى العلن عبر سلسلة من الاحداث والتصريحات.

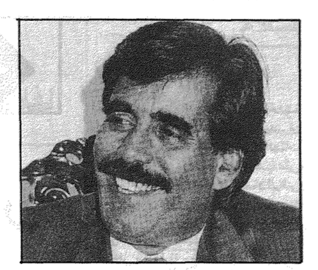
فالبيض يعلن أمام أعضاء النقابات العمالية فى عدن.. «لاوجود لدولة تحكم اليمن بشكل قانونى وحضارى..» ويضيف «..إننى أرفض سياسة الضم والالحاق. وعلينا القبول ببعضنا البعض.. واحترام توازن المصالح فى السلطة»

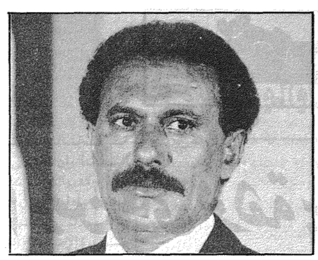
وعقب انتخاب مجلس النواب اليمنى لمجلس الرئاسة من على عبد الله صالح (رئيسا) وعلى سالم البيض (نائبا للرئيس) وعبد العزيز عبد الغنى وسالم صالح وعبد المجيد الزندانى (أعضاء)، أعلن (على سالم البيض) أنه لن يحضر جلسة حلف اليمين، وبالتالى لن يمارس مسئولياته كعضو فى مجلس الرئاسة ونائبا للرئيس.. وقال «إن هذه الانتخابات لن تكون مشكلة. لكن المشكلة تكمن فى معالجة قضايا الناس وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة وايجاد آليه لنهجنا الديمقراطى الجديد.. ان دور مجلس الرئاسة لايكمن فى توزيع الهبات والهدايا، ولكن دوره يجب أن ينصب على التفكير فى معالجة قضايا الاقتصاد الوطنى ووسائل الامن والدفاع وإرساء دعائم الوحدة والديمقراطية وتعزيز وتجربة الأئتلاف وبناء اليمن الديمقراطى الحديث..

وفى مقابلة مع صحيفة «صوت العمال» الناطقة باسم اتحاد النقابات فى اليمن يشرح «على سالم البيض» بعض أسبابه لعدم الذهاب الى صنعاء لحلف اليمين قائلا..«إن صنعاء تشكل ترسانة أسلحة. واستمرار هذا الوضع يعنى إبقاءنا مقيدين وأن نتقاتل فيما بيننا.. علينا أن نستفيد من حادث إغتيال الحمدى الذى كان نتيجة الغدر ولابد من التخلص من كل أساليب المكر والخداع (وذلك فى اشارة لاغتيال الرئيس اليمنى «الشمالى» الذى كان من أكبر أنصار الوحدة. وقد أغتيل يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٧ عشية زيارة كانت مقررة لعدن).. لا أريد الذهاب الى صنعاء لأداء اليمين ولأمارس الكذب على الناس مرة ثانية.. إننى غير قادر على تحمل المسئولية فى ظل الاوضاع الراهنة التى لم تمكننى ولاتمكننى من عمل شىء منذ اليوم الاول للوحدة.. الأمانة ثقلت وكبرت على ولايمكننى الاستمرار فى ذلك. وهنالك الأجهزة التى تخلق وضعا مزعجا وتتجاهل ماندعو اليه. لقد كنا مقيدين وموجودين صوريا وصبرنا كثيرا، وقلنا لعل وعسى أن تنصلح الامور. ولكننا كنا لانسمع سوى الوعود والنتيجة عدم تنفيذ شىء».

وفى حديث طويل مع صحيفة «الحياة» اللندنية يحكى «على سالم البيض» تجربته مع الرئيس على عبد الله صالح ومجلس الرئاسة..

«هل تعرف أن مشكلة قامت من أجل تحديد يوم فى الاسبوع يجتمع فيه مجلس الرئاسة وأخيرا تحدد يوم الاثنين.. الآلية هنالك تعنى أنه طلب منا بالتليفون أن نجتمع للمرة الأولى.. وحضرنا الاجتماع من دون جدول أعمال. وعقد الاجتماع الثانى على الطريقة





علي سالم البيض:
أرفض سياسة الضم والإلحاق وعلينا القبول ببعضنا البعض

علي عبد الله صالح:
اللجوء إلى المكايدة السياسية كان يجب أن يتوقف مع انتخابات ٢٧أبريل..وليتحقق القضاء على الإزدواجية بين الجلوس على كراسي السلطة والعمل في صفوف المعارضة!

نفسها.. وتحدد يوم الاثنين موعدا للاجتماع الا أننا لم نوفق.. وجدول الأعمال كان يوضع (كيفما كان) على طريقة «شوينج ليست». قلنا مش تمام يا أخي نحن كنا نشتغل في دولة... وجدت نفسي أعمل في البيت كأننا عصابة أو مجموعة ندبر شيئا خارج الشرعية وخارج الدولة.. كان هناك الكثير من المبالغة في قضية الأمن. وأي قائد هذا سيعمل اذا ظل خائفا من كل الجدران ومن كل مكان!..

.. صبرنا، في أزمة الخليج . كنا مضطرين الى الوقوف بعضنا مع بعض حتى على غلط لنحمي دولتنا ووحدتنا وماوصلنا اليه (في اشارة الى انفراد الرئيس علي عبد الله صالح بإتخاذ موقف التأييد المطلق لصدام حسين)..

اليس عيبا أن يوجه البنا الرصاص في صنعاء لقتلنا.. ونصف الصواريخ الى بيوتنا..

نحن أمسكنا السلطة ثلاث سنوات ونصف سنه. من يمنعنا من اتخاذ اجراءات، ومن الذي قيدنا.. الذي في يده آلية في المركز هو الذي يمنع...» وفي حديث آخر يعلن البيض «أن الذين يعملون على تكريس الغاء الآخرين هم الذين يعرضون الوحدة للخطر.. لم يعد مقبولا أن يلغي طرف طرفا آخر. ولن نقبل بذلك أوبالاستقواء بالديمقراطية العددية».

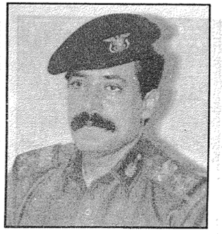
ورد الرئيس علي عبد الله صالح على هذه التصريحات، فقال.. «أن اللجوء الى المكايدة السياسية كان يجب أن يتوقف مع حصول انتخابات ٢٧ أبريل الماضي وقيام تجربة الإئتلاف الحكومي بين المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للاصلاح، وفتح الآفاق واسعة أمام قيام معارضة وطنية حقيقية تتحمل مسؤولياتها وتقوم بدورها في مسيرة البناء الوطني وليتحقق بذلك القضاء على الازدواجية، بين الجلوس على كراسي السلطة والعمل في صفوف المعارضة»...«لانعتقد أن هناك أزمة حقيقية في الواقع هناك أزمة مفتعلة في أجهزة ووسائل الاعلام مستغلة بعض التباينات في الرؤى بين أطراف الائتلاف الحكومي حول بعض القضايا ونحاول أن تثير ضجيجا كبيرا حول هذا.. بعض النقاط تمثل مطالب هامشية وغير حقيقية وهي تأتي في اطار المماحكات السياسية بين الاحزاب ليس الا..لاأفهم كيف تدار الدولة بالتليفون. نحن لدينا هيئات ومؤسسات شرعية ومنتخبة وتمارس صلاحياتها كاملة طبقا للدستور والقانون. وأنا أمارس صلاحياتي كرئيس لمجلس الرئاسة طبقا للدستور، سواء بالتلفون أو بالاجتماعات أو بالاستقبالات أو بالتوجيهات المكتوبة. المهم المضمون وليس الشكل..»

ودخلت أطراف أخرى ساحة هذه المساجلات الكلامية. فنشر «أحمد محمد الشجني» مندوب اليمن الدائم لدى جامعة الدول العربية (وسفير اليمن قبل الوحدة في القاهرة) وأحد المقربين للرئيس علي عبد الله صالح رساله مفتوحه وجهها الى أعضاء مجلس النواب وأحزاب الائتلاف والمعارضة، اتهم فيها علي سالم البيض بأنه «فجر بكل

عنف ولامسئولية أزمة عنيفة خرج فيها عن أي مسئولية تلزمه كرجل دولة وكأمين عام لحزب وكمواطن التزامها. أن التصريحات النارية غير المسئولة التي تتناول رئيس الدولة، الشريك والحليف الأكبر للأخ علي البيض وحزبه، وإتهامه بالخيانة والغدر والقتل والفساد والاستعمار، يجب ألا تؤخذ بعفوية أو أن ينظر اليها بأنها بريئة، فهي في كل حال تخرج عن الاساليب المسئولة المتبعة في أي دولة... ويسعى (البيض) من وراء تصريحاته وأحاديثه وخطبه الى الحرب واشعال الفتنة والانفصال».

وقال الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني ورئيس مجلس النواب..» «حقيقة هي أزمة وصلت الى حد كبير من التصعيد، وقد بدأها الحزب الاشتراكي. وليس للطرف الثاني أي دور في تصعيدها، اللهم الاعبر بعض الصحف كردود افعال.

وعقب أجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي (٩ نوفمبر ١٩٩٣) في عدن برئاسة علي سالم البيض»، أصدرت بلاغا صحفيا أشار بوضوح للأزمة السياسية الأخيرة «التي مثلت بابعادها الخطيرة أزمة تجاوزت حدود ماتعود عليه النافخون في أبواق الأزمات كأسلوب لإدارة الحكم عندما تتصاعد شكوى الناس وأنينهم من فساد الاوضاع والأحوال. فلقد جرى التلويح بهذه الأزمة في وجه الوطن لمواجهة التململ الشعبي الواسع واسكات الاصوات التي تنادي بإصلاح أحوال البلاد ونبذ الممارسات التي استهدفت افراغ الوحدة من محتواها الوطني الديمقراطي، ولتعصف بأي جهد وطني يضع البلاد في المسار الصحيح الذي تحركت عليه عجلاته يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠.. لقد مثلت الوحدة رافعا تاريخيا للنهوض الوطني الذي كانت جماهير الشعب تحكم به في أرجاء وطننا الحبيب، غير أن المصالح التي تكونت خارج هذا الحدث الكبير كانت للأسف أقدر على محاصرته في مواجهة غير متكافئة مع الاجهزة والمؤسسات والعقلية التي عمدت الى فرض مفهومها عليه بعد أن جرى إشغال قواه الحقيقية بالغلاء الفاحش وتدهور الخدمات الاجتماعية، وإحياء الثارات والاختلالات الأمنية وغيرها من دوامات الحياة، التي غالبا ماكانت تعكس موقفا إما سلبيا أو



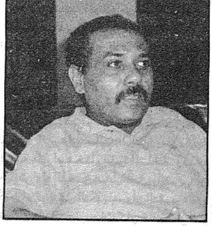
هيثم قاسم
وزير الدفاع (اشتراكي)

مقصودا من قبل مراكز القرار في جهاز الدولة. رفضت هذه القوى الاعتراف بالواقع الجديد الذي عبر عنه ميلاد الجمهورية اليمنية، وتمسكت بآليات الجمهورية العربية اليمنية لادارة النظام الجديد وتكريس أجهزتها السابقة، مع تصفية منظمة للأجهزة الأخرى المقابلة التي تكونت في «دولة» اليمن الاخرى ماقبل الوحدة..

وكانت الاغتيالات لأعضاء الحزب (الاشتراكي) ذروة الحملة التحريضية، وكذا

ارتفاع سعر الدولار من ٤٠ ريال إلى ٦٠ ريال خلال شهر اكتوبر

حسن اللوزي وزير الاعلام



ضرب مقراته في أكثر من مكان.. وسقط للحزب عشرات الشهداء وكثيرا من الجرحى لازالوا يحملون معاناتهم ومعها معاناة الوطن كله..

.. أن المظاهر العسكرية التي أنتشرت في أجزاء من الوطن خلال الأيام الماضية قد أكدت بمالايدع مجالا للشك أن جهدا وطنيا كبيرا لازالت البلاد في حاجة اليه، وأن هذه الجهد لابد أن يتحرك بكل الاتجاهات بمافي ذلك المواجهة الصريحة والجادة مع القوى التي تتعالى على الحوارات الوطنية بالتلويح أو التهديد بفرض خيارات المواجهة العسكرية كوسيلة من وسائل الضغط والابتزاز في إدارة الأزمة السياسية. إن العسكرة والديمقراطية يتناقضان جملة وتفصيلا من حيث الجوهر. ولايجوز لمن يعبئ المدن بالسلاح المدمر أن يتحدث عن الديمقراطية، كما لايجوز لمن ينشر النقاط العسكرية وينشئ معسكرات الارهاب ان يتحدث عن الديمقراطية أيضا..»

ورد متحدث باسم المؤتمر الشعبي العام (عبد السلام العنسي عضو اللجنة العامة للمكتب السياسي» للمؤتمر)، قائلا، إن البيان الصادر عن الحزب الاشتراكي ساهم عن عمد في صب الزيت على النار وفي تأجيج الأزمة والوصول بها الى طريق مسدود.. أن استراتيجية الحزب الاشتراكي في تعامله مع الازمة السياسية التي افتعلت منذ عودة الاخ علي سالم البيض.. ترمي الى شل فعالية مجلس الرئاسة ودوره وتعطيل نشاط الحكومة والايحاء بأن أي متغيرات تعني هيمنة شطر على أخر، والالتفاف على شرعية مجلس النواب، والخوف من فقدان الامتيازات التي يحظى بها الاشتراكيون تحت مختلف الحجج، والعمل على إملاء شروط لضمان البقاء في السلطة مع كل مرحله..»

ولم يقتصر التصعيد على هذه المساجلات الكلامية، فقد سبق الاعلان عن الازمة- مع عودة البيض- وواكبها سلسلة من الممارسات المادية وضعت اليمن على فوهة بركان.

قدم رئيس الأركان اليمني العميد عبد الله المشيري استقالته في شهر يوليو الماضي بعد اعتكاف استمر شهرين تقريبا. وأعلنت صحيفة ٢٢ مايو الاسبوعية الموالية للمؤتمر الشعبي العام عن هذه الاستقالة وقالت أن المشيري اتهم وزير الدفاع «العميد هيثم قاسم من الحزب الاشتراكي» برفض كل مشاريع دمج القوات المسلحة خلال الفترة

الماضية وتجاهلها، وتقديم مشاريع تتنافى مع أبسط القواعد العسكرية ومضامين الوحدة الوطنية، وتجاوز صلاحياته بترقيه أكثر من ۳٥٠٠ ضابط فى ١٤ مايو الماضى. وتحدثت الاستقالة عن سرقة واختلاس ونهب الكثير من ممتلكات القوات المسلحة والمعدات والعبث بأراضى القوات المسلحة وتوزيعها بأسلوب شخصى ولأغراض شخصيته ومناطقية.

وفى أكتوبر الماضى أعلنت مصادر أمنية تنتمى للحزب الاشتراكى أن الجهاز الأمنى الخاص بحراسة أعضاء قيادة الاشتراكى كشف مخططا أعد بعناية كبيرة يستهدف التصفية الجسدية لعدد من قادة الحزب وكوادره وفى مقدمتهم على سالم البيض، وسالم صالح عضو مجلس الرئاسة. ود. ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية ورئيس أول مجلس نواب عقب الوحدة، والمهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسى.. وعدد أخر من أعضاء المكتب.

ونفى يحيى المتوكل وزير الداخلية هذه الأنباء وقال «لاتوجد لدى أى طرف من أطراف الائتلاف الحاكم القدرة على تهديد أى طرف آخر.

ولم يكد يمضى أقل من أسبوع حتى قبض حراس منزل رئيس الوزراء (حيدر العطاس) على رائد من الأمن السياسى تسلل الى المنزل. وقالت جهات الأمن أنه مريض ومجنون، رغم أن الحرس الذى حقق معه قال أنه انسان عاقل مثقف ويحمل شهادة ماجستير.

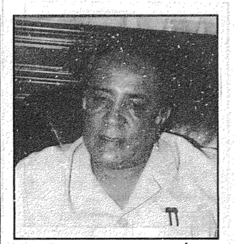
ثم وقعت محاولة اغتيال لنجلى

**

لماذا فقدت الثقة بين المؤتمر والحزب الاشتراكى؟ الخلاف حول التعديلات الدستورية يفجر الأزمة بين الرئيس ونائبه

**

١٨ مطلب للاشتراكى لحل الأزمة و١٩ إقتراحا للمؤتمر



حيدر أبو بكر عطاس
رئيس الوزراء (الاشتراكى)

على سالم البيض «نايف وينوف» حيث أطلق مسلحون النار على سيارتهم، ونجيا من الحادث ولكن قتل ابن عمتهم «عبد الله حامد» الطالب فى الجامعة والذى كان معهم فى السيارة، بعد أن أصيب بنحو ۳٠ رصاصة!

وتحولت جنازة الشهيد «عبد الله حامد» فى حى كريتر بعدن- والتى شارك فيها البيض الى مظاهرة سياسية. ورفعت شعارات حادة مثل..

«حزب اشتراكى صح النوم.. لاتهاون بعد اليوم»

«من يرفض تسليم القتلة ويحميهم ويول أعمالهم الارهابية، هو الصانع الاول للفتنة».

«الارهاب وليد شرعى لمافيا الفساد الشامل فى جهاز الدولة»

وفى فجر الاثنين ١٥ نوفمبر» أطلقت مجموعة مسلحة عيارات نارية بشكل مكثف من رشاشات على منزل «عدنان البيض» مدير البحث الجنائى فى محافظة عدن والنجل الاكبر لعلى سالم البيض.. وتم القبض على بعض المشتبه فيهم من أفراد الشرطة العسكرية الذين يسكنون فى منازل مجاورة لمنزل عدنان البيض، الذى كان فى المنزل أثناء اطلاق النار ولكنه لم يصب بسوء.

ودخلت الصحافة العربية على الخط. فنشرت الاهرام «المصرية» تصريحات منسوبة الى على سالم البيض يعلن فيها عزمة على استخدام القوة المسلحة. وكذب البيض هذه التصريحات تماما. والغريب أن الاهرام لم ينشر التكذيب، وأن التقرير الذى تضمن هذه التصريحات كان خاليا من اسم الصحفى الذى ادعى حصوله على هذه التصريحات!

وبعدها روجت جهات مجهولة داخل اليمن أن الحزب الاشتراكى يطرح تغيير الوحدة الى فدرالية أو كونفدرالية.. وكذب د. ياسين سعيد نعمان هذه الاشاعه قائلا..«إن الوحدة اليمنية قضية وطنية لايمكن لأى طرف استخدامها ضد الأخر فى اطار الازمات السياسية لأنها خيار الجميع وارتضاها الشعب اليمنى لنفسه، وهى أمر مسلم به منذ تحقيقها فى ٢٢ مايو ١٩٩٠.. ولايمكن لدولة واحدة وشعب واحد أن يعملا فيدرالية أو كونفدرالية مع نفسيهما.. اننا فى الحزب الاشتراكى نؤمن بأن الوحدة خيار وطنى غير قابل للمساومة..»

ووسط هذا التأزم السياسى والأمنى، ازدادت الازمة الاقتصادية والمعيشية صعوبة.. وكان من أبرز العلامات ارتفاع سعر الدولار خلال شهر أكتوبر من ٤٠ ريالا الى ٥٧ ثم الى ٦٢ (السعر الرسمى ١٢ ريالا).

وبدأت قوى عديدة محلية وخارجية تتدخل للوساطة بدءا من سلطان عمان «قابوس» ووزير خارجيته، و«عرفات»، والاردن «زيد بن شريف»، ولجنه من مجلس النواب برئاسة الشيخ «عبد الله حسين الاحمر»، ومشايخ القبائل، والمشهور «السلال والشيخ» سنان أبو الحوم، والعميد مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء وزعيم الحزب الجمهورى.

وفى ضوء ماهو معلن من الاطراف المختلفة فإن الازمة بدأت بشكل مباشر نتيجة للخلاف حول التعديلات الدستورية، بين الحزب الاشتراكى اليمنى، والمؤتمر الشعبى العام، والتجمع اليمنى للاصلاح، وهى أحزاب الائتلاف الحاكم، الفائزة فى انتخابات أبريل ١٩٩٣ (المؤتمر ١٤٥- الاشتراكى ٨٤- تجمع الاصلاح ٦٢).

وتركز الخلاف حول ٤ نقاط اساسية.

١- طبيعة الاجراءات والآلية التى سيتم فى ضوئها وبها تغيير شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة ورئيس مجلس رئاسة، الى رئيس للجمهورية، ومايرتبط بهذا التغيير من قضايا مثل وضع نائب رئيس الجمهورية، وهل يتم انتخاب النائب مقترنا بالرئيس فى قائمة واحدة، أم ينتخب الرئيس أولا ثم يختار هو نائبه بعد ذلك. وهل ينتخب الرئيس عن طريق مجلس النواب أم بالاستفتاء الشعبى المباشر.

وماهى سلطات نائب الرئيس، وهل يحل

محل الرئيس فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأى سبب؟

٢- مطالبة الاشتراكى بعدم مزاولة الرئيس ونائبه(ورئيس مجلس النواب) أى عمل حزبى بعد إنتخابهم كما يحدث فى فرنسا والدول الديمقراطية عامة). ويؤيد التجمع اليمنى للاصلاح هذا الطرح بينما يرى المؤتمر الشعبى أنه «طرح غريب ومخالف للقواعد الديمقراطية».

٣- طبيعة الحكم المحلى الذى بشرت به برامج الاحزاب جميعا، والضوابط والقواعد القانونية والاجراءات التى تكفل ممارسة هذا الحق.

٤- المادة الثالثة من الدستور الخاصة بموقع الشريعة الاسلامية من مصادر التشريع.

فالاصلاح يطلب تعديل هذه المادة على النحو التالى..«الشريعة الاسلامية مصدر التشريعات والاجتهاد مكفول بمالايخالفها» بينما يطرح الاشتراكى صياغة أخرى تقول..«الشريعة الاسلامية مصدر التشريعات والاجتهاد مكفول بمالايعارضها، وبمايحقق مصلحة الامة وتطورها».

وقبل أن تصل الأحزاب الى إتفاق على نقاط الخلاف بادرت بالتقدم بطلب الى مجلس النواب بإدخال تعديلات على الدستور، ووافق المجلس فى ٤ أغسطس على هذا الطلب، بمايعنى أن تطرح هذه التعديلات تفصيلا على المجلس- طبقا للدستور- بعد ٦٠ يوما، أى فى بدايه أكتوبر ١٩٩٣.

وبعد أن أعلن يوم ١٨ أغسطس عن توصل الاحزاب الثلاثة المؤتلفة الى اتفاق حول هذه القضايا الأربع، سرعان ماتبين أن هناك اعتراضات أساسية من الحزب الاشتراكى اليمنى، وربط المحللون بين هذه الاعتراضات وعودة الأمين العام للحزب الاشتراكى، نائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض. وتم التركيز اعلاميا- على أن الاعتراض ينصب على سلطات وطريقة انتخاب نائب الرئيس، واصرار الاشتراكى على أن يتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس بقائمة واحدة ومن خلال التصويت الشعبى (وليس من خلال البرلمان). وأن يزاول نائب الرئيس مهام الرئيس فى حالة خلو منصب الرئيس لأى سبب كان.

وأضيف عنصر جديد للأزمة عندما وجهت النقابات العامة فى عدن رسالة الى مجلس النواب ترفض فيها ادخال تعديلات على الدستور الحالى الذى كان موضع استفتاء شعبى عام ١٩٩١. وأوضحت الرسالة أن رفض التعديلات ينطلق من الأسباب الآتية:

«١- الدستور الحالى ليس فى حاجة الى تعديل لأنه لم ينفذ ولم ير النور بعد. وكان الاعتماد فى المرحلة الانتقالية منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠ حتى ٢٧ أبريل ١٩٩٣ على الاتفاقات الوحدوية دون غيرها.

٢-تم العمل بالدستور منذ ٢٢ مايو ١٩٩٣ وحتى الآن، وهى فترة قصيرة جدا لمعرفة النقاط السلبية والايجابية فى مواده.

٣- الفترة المحددة لمناقشة التعديلات وإقرارها غير كافية، خاصة ومدة مجلس الرئاسة الحالى لم يتبق فيها سوى أيام معدودة. وطالبت الرسالة التى أرسلت فى نهاية شهر سبتمبر الماضى بأخذ «رأى كل الشعب والاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والمهنية والنقابات فى هذه التعديلات وإنزالها لمناقشتها والاستفتاء عليها من قبل الشعب وقواه الخيّرة، تم تقديمها الى مجلس النواب لاتخاذ الخطوات الاجرائية بمشاركة المختصين».

وفى ضوء هذه الخلافات، ظهر عنصر جديد، وهو ضرورة انتخاب مجلس رئاسة جديد بعد انتهاء دورة المجلس الحالى وكان المجلس يتكون من (٣)من حزب المؤتمر الشعبى العام،(٢) من الحزب الاشتراكى اليمنى، وفى ضوء التحالف الثلاثى، كان لابد من اعطاء أحد مقاعد المجلس للتجمع اليمنى للاصلاح. المؤتمر اقترح أن يكتفى الاشتراكى بمقعد واحد، ويعطى المقعد الاخر للاصلاح.

وبعث المكتب السياسى للاشتراكى فى بداية سبتمبر ١٩٩٣ برسالة الى المؤتمر طالب فيها بالاتفاق على «تأجيل مسألة التعديلات الدستورية وإخضاعها للمناقشة والاستفتاء عليها من قبل الشعب. وانتخاب مجلس الرئاسة على أساس الدستور الحالى ووفقا للإجراءات الدستورية مع مراعاة قاعدة الائتلاف فى تشكيل هيئات الدولة. ويقترح أن يشكل مجلس الرئاسة الجديد بنسبة «٢للمؤتمر+٢ للاشتراكى+ ١ لتجمع الاصلاح».

وأضافت الرسالة ضرورة «وضع جدول زمنى لاجراءات تنفيذيه محددة للقضايا المعروضة المتعلقة بحياة الشعب ومسيرة البناء الوطنى». مشيرا بذلك الى أن قضايا الخلاف تتجاوز بكثير قضية التعديلات الدستورية.

وأى قراءة دقيقة ومنصفة تستطيع الوصول بسرعة الى أن الخلاف أعمق من قضية التعديلات الدستورية.

* أول الأسباب وربما أعمقها يرتبط بطبيعة القوى التى قضت على التشطير فى اليمن وحققت الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠. أى المؤتمر الشعبى العام فى صنعاء،والحزب الاشتراكى اليمنى فى عدن..فالحزبان آقاما فى شطرى اليمن،نظامين اجتماعيين مختلفين. أحدهما ذو توجه اشتراكى فى الجنوب، والآخر ذو توجه رأسمالى تابع فى الشمال». راهنت قوى عديدة داخل المؤتمر الشعبى العام، وخارج اليمن على أن الوحدة ستؤدى بسرعة الى «ابتلاع الحزب الاشتراكى اليمنى وإجتثاث كل ما يمت للوجه الاجتماعى التقدمى الذى كان سائدا فى الجنوب» . ولم تفلح هذه المحاولات فى الفترة التالية للوحدة مباشرة. وراهنت هذه العناصر على انتخابات مجلس النواب فى ٢٧ أبريل الماضى على أمل أن تؤدى هزيمة الحزب فى المحافظات الشرقية والجنوبية (التى كانت تشكل جمهورية اليمن الديمقراطية) وعجزه عن الحصول على أى مقاعد فى الشمال، الى تصفيته عمليا . ولكن نتائج الانتخابات جاءت على غير هواهم. ففاز الحزب الاشتراكى بكافة المقاعد المخصصة للمحافظات الشرقية والجنوبية عدا مقعدين. والاهم من ذلك النتائج التى حققها فى المحافظات الشمالية. ففى تعز حصل الحزب الاشتراكى على ١٤ مقعدا (٦ أعضاء فى الحزب و٨ من أنصاره ترشحوا كمستقلين) ونجح له أعضاء فى حجة ومأرب والجوف وإب والحديدة، وفى صنعاء فاز ٣ من أنصاره دخلوا الانتخابات كمستقلين. وأدت هذه النتائج الى محاولة استخدام المؤتمر الأغلبية العددية النسبية فى مجلس النواب وتقاربه مع التجمع اليمنى للاصلاح لحصار الحزب الاشتراكى وتصفيته. وربما يفسر ذلك

المؤتمر الشعبى العام: الحزب الاشتراكى ساهم عن عمد فى صب الزيت على النار وتأجيج الأزمة والوصول بها إلى طريق مسدود.

الحاج «علي سالم البيض» في عديد من تصريحاته على رفض سياسة الغاء الأخرين.. «فالذين يعملون على تكريس الغاء الأخرين هم الذين يعرضون الوحدة للخطر.. لم يعد مقبولا أن يلغي طرف طرفا آخر. ولن نقبل بذلك أوبالاستقواء بالديمقراطية العددية».. والحزب يعترف بمكانة الاخرين ولاينتقص منها، ويطلب الاعتراف بمكانته وعدم الانتقاص منها في علاقة متكافئة تحقق توازن المصالح الاجتماعية لقوى الشعب وفئاته ومناطق البلاد المترامية الأطراف».

ويفسر د. أبو بكر السقاف استاذ الفلسفة في جامعة صنعاء (مستقل) هذه الظاهرة بقوله... «كان ربط الوحدة بالديمقراطية شرطا جنوبيا لقيامها. فالحزب ذو البنية الستالينية تعلم بالتجارب المريرة أن الديمقراطية هي المخرج الوحيد من دوامة الصراع الدموي كل بضع سنوات، وإن كان ذلك لايعني أنه تخلص نهائيا من ثقافة الماضي، ولكنه يمارس النقد الذاتي علنا، وهذا مالم يقم به الحزب التوتاليتاري الآخر المؤتمر الشعبي العام، بل خرق منذ قيام دولة الوحدة في المدح الذاتي، معتبرا تاريخه صوابا كله. وهو تاريخ يقوم على محاولة بناء قيادة كاريزماتية (علي عبد الله صالح) تجد نموذجها المثالي في الزعامات القومية الحديثة، جمال عبد الناصر، بل وصدام حسين. وهو حزب شديد الارتباط بالمجتمع التقليدي في المحافظات الشمالية»

وقد أدت هذه الحقائق- مع ممارسات مادية عديدة- الى فقدان الثقة بين الحزبين ، وبصفة خاصة بين الرئيس ونائبه.

*وهناك قضية الأمن والاغتيالات. ويقدر عدد من تم اغتيالهم من قادة وكوادر الحزب الاشتراكي بحوالي ١٥٠ خلال العامين الماضيين. ويقول حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي «ان هذه العناصر (المتورطة في عمليات القتل والاغتيالات) معروفة بالاسم ومواقع عملها ومناطق إقامتها معروفة» ومع ذلك لم يتم القبض عليها.

* ويثور خلاف عميق بين الحزبين حول توحيد القوات المسلحة.فرغم وجود قرارات واتفاقات محددة التواريخ تقرر الدمج ومنع الوجود الحزبي فلم يتحقق أي من هذه الاتفاقات.

* رغم وجود مؤسسات دستورية ، برلمان ومجلس وزراء ومجلس رئاسة، فالحزب الاشتراكي يقول أن هناك تجاوزا تم لهذه المؤسسات وعدم إعمال حقيقي لها، وأن سلطة القرار الفعلية تتركز في يد رئيس مجلس الرئاسة وعناصر حزبه.. ويمتد هذا الأمر إلى الأوضاع المالية.. الميزانية لايتم الالتزام بها.. والبنك المركزي يخضع لأوامر مباشرة شخصية من الرئيس (رئيس الجمهورية).

إن قائمة الخلافات طويلة وتمتد لتشمل كل شيء تقريبا في السياسة اليمنية.. من الاقتصاد ، للاتهام بالفساد المالي والاداري، لأوضاع القضاء ، ولاوضاع مدينة عدن...

والقاء نظرة على الوثيقة التي قدمها الحزب الاشتراكي اليمني لحل الازمة والتي تشمل ١٨ قضية واقتراحا، والوثيقة التي أعلنها بعد ذلك حزب «المؤتمر الشعبي العام وال ١٩ مطلبا الواردة فيها، تكشف عن كثير من جوانب هذه الأزمة التي تتجاوز بكثير قضية التعديلات الدستورية وسلطات الرئيس ونائبه.

فمثلا وثيقة الحزب الاشتراكي اليمني تطلب..

- القبض على المتهمين في حوادث الاغتيالات والتفجيرات وتقديمهم الى المحاكمة الفورية والعلنية.

- اخلاء المدن من المعسكرات وبالتحديد المدن الرئيسية خلال فترة محددة.

- اتخاذ خطوات عملية لتصحيح أوضاع القضاء والنيابة العامة.

- وضع موازنة عامة سنوية والتقيد بها وعدم تجاوزها أو الخروج عنها. والعمل على أخضاع البنك المركزي لقرارات مجلس الوزراء وتوجيهاته.

- احترام الهيئات وعدم التدخل في مهماتها.

- الوقوف أمام الاوضاع الاقتصادية والمالية واتخاذ التدابير لضبط عملية الايراد وتقليص الانفاق وزيادة الايرادات وتصحيح الاوضاع المالية والادارية والقضاء على الفساد والرشوة والتسيب الاداري. واجراء اصلاح مالي واداري وتطبيق قانون التقاعد.

وكما يقول أحد الباحثين اليمنيين فإن هذه المطالب وغيرها تدور جميعها بشكل أو آخر حول اقامة دولة عصرية حديثة في اليمن «فبناء الدولة الحديثة في اليمن وتحقيق الاندماج الوطني مهمتان تشكلان مهمة واحدة لشدة تداخلهما.. ويقال عادة أن الجنوب كان دولة بدون شعب والشمال شعبا بلادولة».

ويقول د.ابوبكر السقاف.. «كان المؤتمر الشعبي العام- الحزب الوحيد الحاكم في الشمال قبل الوحده- متوحدا بالجيش والأمن والمؤسسة القبلية في وقت واحد. ولأنه حزب تكون من أعلى الهرم الاجتماعي، فالمال عصبه الاساسي وقوته المحركة.. وكان النظام الاداري في الشمال هو مزيج من الإمامة والنظام التركي والبيروقراطية المصرية والحكم الشخصي للمؤسسة العسكرية».

أما وثيقة المؤتمر الشعبي العام، فمن أبرز ماورد فيها..

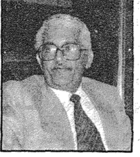
- التقيد بمبدأ التداول السلمي للسلطة وبالنهج الديمقراطي واحترام إرادة الشعب.

- تحريم استخدام أجهزة الاعلام الرسمي للتعبير عن الخلافات الحزبية والسياسية.

- عودة الممتلكات والاراضي المصادرة والمؤممة ورد الحقوق الى أصحابها (بالاشارة الى قرارات التأميم في اليمن الجنوبي قبل

جار الله عمر (الاشتراكي) — يحيى المتوكل (المؤتمر) — د.ياسين سعيد نعمان (اشتراكي)







الوحدة).

- امتناع كبار مسئولي الدولة عن التشكيك في سياستها المالية والنقدية والأمنية.

- انهاء هيمنة الاحادية الحزبية على سلطات الدولة وهيئاتها في المحافظات الجنوبية والشرقية.

- عدم الالتفاف على السلطة التشريعية بأي إتفاقات جانبية مخالفة للدستور والقوانين.

- الاتفاق على إصدار قانون يحدد حقوق كبار مسئولي الدولة وامتيازاتهم في موعد أقصاه نهاية العام الحالي.

وكما هو اضح فالوثيقتان تكشفان عن أن الحزبين يقفان على ضفتين متقابلتين.

وبقى السؤال..**هل مازال هناك أمل في عبور هذه الأزمة وحماية الوحدة والديمقراطية؟**

في ضوء معرفتي باليمن وناسه وقادته، أميل بالاعتقاد أن لا أحد- حتى الآن- سواء في الاشتراكي أو المؤتمر يجرؤ على تحمل مسئولية تهديد الوحدة أوضرب التجربة الديمقراطية. كذلك فهناك عامل آخر يمنع إقدام أي من الجانبين على المغامرة، وهو التوازن السياسي والعسكري بينهما حتى وأن كان «توازن الرعب» كما يطلق عليه بعض المراقبين.

ورغم عنف الخصومة والهجوم الحاد المتبادل والعجز حتى عن مجرد تحقيق لقاء بين **علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض** -حتى كتابة هذا الموضوع- وما يتردد أحيانا عن تحركات عسكرية وحشود من الجانبين، بل وعمليات الاغتيال.. فيبدو أن جهود الوساطة تتجه الى النجاح. فعقب اجتماع مجلس الوزراء برئاسة «حيدر أبو بكر العطاس» يوم ١٠ أكتوبر الماضي في عدن لأول مرة منذ الوحدة، أصدر المجلس ٧ قرارات هامة.

١- تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية نائبة وعدد من الوزراء (د. حسن أحمد مكي- عبد الوهاب الأنسي- جار الله عمر- يحيى المتوكل- حسن احمد اللوزي- محمد سالم باسندوه) تعمل على خلق أجواء مناسبة وتهيئة مناخ هادئ لحوار صريح بين الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض نائبه، حول مجمل قضايا الخلاف المطروحة وصولا الى انهاء الأزمة

٢- تكليف وزير الاعلام منع اذاعة أو نشر أي خطب أو تصريحات لأي مسئول كان حتى تحل الأزمة وتقديم تقرير الى مجلس الوزراء خلال شهر حول خطة إعلامية جديدة.

٣- تكليف وزير الداخلية والنائب العام ورئيس جهاز الأمن السياسي التحقيق مع المعتقلين في الجرائم الارهابية والسياسية التي إرتكبت خلال الفترة السابقة.

٤- تكليف وزير الدفاع تشكيل لجنة لازالة النقاط العسكرية التي انشئت خلال الأزمة وإعادة القوات الى مواقعها.

٥- تكليف وزيري الداخلية والدفاع متابعة قضية النقاط العسكرية

٦- تكليف وزير الداخلية تعزيز قوات الامن لمحاربة قطاع الطرق والارهابيين.

٧- الزام جميع الاجهزة الحكومية العمل بروح وطنية ونبذ الفساد الاداري والمالي ومحاربته.

وأعلن الحزب الاشتراكي أنه يقبل الحوار «على أساس ماجاء في بيان الحكومة وماتضمنته القرارات السبعة الواردة فيه والتي تتفق في جانب كبير مع ماطرحه الحزب من حلول لإنهاء الأزمة وبناء دولة النظام والقانون دون سياسة الضم أو الالحاق»

وبدأت اللجنة اعمالها بدراسة ماطرحه طرفا الخلاف وبلقاء مع علي سالم البيض في عدن، ثم علي عبد الله صالح في صنعاء، بهدف تحديد موعد للقاء مشترك بينهما في حضور قادة الاحزاب السياسية في البلاد بمافي ذلك أحزاب الائتلاف الثلاثة وأحزاب تكتل المعارضة. وعقب إجتماع **العطاس مع الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء**، والذي استمر ٦ ساعات طبقا للمصادر الصحفية، أعلن عن موافقة **علي عبد الله صالح على مبادرة مجلس** الوزراء ونقاطه السبع.

اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي: إن العسكرة والديمقراطية يتناقضان من حيث الجوهر.. ولايجوز لمن يعبىء المدن بالسلاح المدمر أن يتحدث عن الديمقراطية

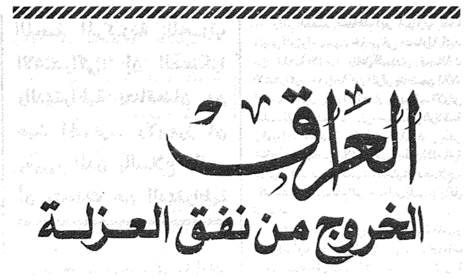
وقام العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء بجهد خاص في محاولة لمزيد من لحلحة الازمة. ونقل للبيض وقيادات الاشتراكي اقتراحا من المؤتمر يتضمن ثلاث آليات للحوار يمكن الاختيار بينهما.. الاولى تنفيذيه تقتصر على مجلسي الرئاسة والوزراء. الثانية تنظيمية تقتصر على المكتب السياسي للاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي والهيئة العليا للاصلاح، الثالثة الاحتكام الى مجلس النواب بكل اعضائه.

واقترح الاشتراكي، توسيع آلية الحوار بإشراك أوسع للقوى السياسية والاتحادات النقابية والمهنية والابداعية الوطنية والشخصيات الوطنية الى جانب الائتلاف الحاكم، وأن يدور البحث حول أسباب الازمة السياسية وخلفياتها «والتي رافقت الوحدة منذ قيامها وتفاقمت في الفترة الأخيرة بصورة تثير قلقا جديا على مستقبل البلاد، الأمر الذي يحتم علينا جميعا العمل على إيجاد الحلول والمعالجات التي تؤمن مستقبل الوحدة وتعزيز مسيرة الديمقراطية»، وأن يسبق استئناف الحوار من خلال الآلية المقترحة، اعلان إيقاف التداعيات المستمرة وذلك بإعادة الوحدات العسكرية الى مواقعها قبل الأزمة الاخيرة، ومنع أي تعزيزات عسكرية بشرية ومادية، وعند وصول الحوار الى الاتفاق على وثيقة وطنية شاملة تتضمن الحلول والمعالجات مع اجراءات عملية للتنفيذ، يتم التوقيع عليها من قبل الامينين للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ورئيس التجمع اليمني للاصلاح وقادة القوى والمنظمات والشخصيات المشاركة في الحوار.

وحملت أنباء صنعاء وعدن أن هناك تيارا توشك أن تظهر نعيجة لتحرك أبو شوارب والعطاس، خاصة وأن مصادر عسكرية تقول أن «الاوضاع العسكرية تسير في طريق التحسن والهدوء بعد النجاح النسبي الذي حققته اللجنة العسكرية الخاصة بإيقاف مظاهر التوتر العسكري..»

فهل تتغلب الحكمة والمصلحة الوطنية والقومية ويخرج اليمن من هذه الأزمة، أكثر قدرة على مواصلة وحدته وتجربته الديمقراطية؟

هذا مايصلي من أجله كل انسان مخلص لليمن وشعبه.



العراق
الخروج من نفق العزلة

صلاح صابر

بعد مرور حوالى ثلاثة اعوام على عاصفة الصحراء التى كان ابرز نتائجها تدمير القدرات العسكرية للعراق وخروجه من معادلات توازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط وفرض الحظر الدولى على العراق ، وإقامة منطقة امنية في شماله وأخرى فى جنوبه بقرارات من الأمم المتحدة، متماشية مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الغربية التى شاركت فى تدمير العراق .. يأتى ما يشير الي حدوث العديد من التطورات الدافعة للتغيير فى الموقفين الدولي والاقليمى من العراق بشكل ايجابى بالنسبة للعراق.

وهذا التغير له تداعياته التى توضحه وله ايضا اسبابه المرتبطة بوجود مصالح دولية اقليمية فى التعامل من جديد مع العراق وهو ما يمكن تفصيله من خلال مناقشة العديد من النقاط التالية:

تغير الموقف العراقى نفسه:

حدث العديد من التغيرات بالنسبة لتعامل العراق كنظام حكم مع العالم الخارجي ، كما أكدت أيضا المتغيرات الخاصة العراقية على ضرور التعامل مع العراق.

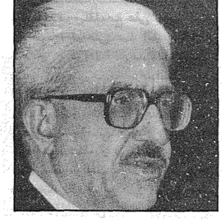
فالبنسبة للنظام العراقي كان اهم عامل في بقائه فشل السياسة الأمريكية في اسقاطه وذلك لاستجابته لضغوط الأمم المتحدة الأمريكية واستخدام هذه الضغوط في إثارة مواجهات جديدة لتحريك المشاعر الوطنية.

فالعراق اذعن لقرارات الأمم المتحدة ، وموقفه تجاه الكويت عبرت عن التصريحات الرسمية بمقوله «إن ملف الكويت قد تم اغلاقه» ، وتصريح كهذا يحمل معني يفهمه العالم الخارجي بأن العراق لم تعد لديه اية اطماع في الكويت ، ويحمل معني يفهمه الشعب العراقي بأنه نتيجة الضغوط الدولية علي العراق ، فإن ملف الكويت يرجئ الان وبهذا يعفى النظام العراقى من المساءلة عن تورطه فى الكويت.

وفى إذعان العراق لضغوط الأمم المتحدة فانه يتبع استراتيجيتين ، **الأولى** اعلان رفض الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة ثم تنفيذها في اللحظات التي تسبق اشد تصعيد دولى تجاه العراق.

والثانية إقناع الشعب العراقى بأن رضوخ النظام لتلك الضغوط يأتى تلبية لمطالب الشعب العراقى نفسه وليس نتيجة ضعف النظام وعدم قدرته على المواجهة ، وفى هذا الاطار نشرت صحيفة«بابل» العراقية استطلاعا للرأى اظهر ان ما بين ٨٢٪ الى ٩٥٪ من العراقيين اختاروا سياسة «الصبر وعدم التصعيد».

طارق عزيز



ومن جهته سعى النظام العراقى لاقامة علاقات مع دول العالم الخارجى وإن كان لم يحقق نجاحا ظاهراً في ذلك حتي الآن ، وكان **طارق عزيز** نائب رئيس الوزراء العراقى قد دعا الي فتح حوار بين بغداد وواشنطن لحل الخلافات «بطريقة حضارية».

أما المعارضة العراقية التي حظيت بدعم مادى ومعنوى كبير من الدول الغربية وبعض الدول العربية والتى تضم في إطارها (**المؤتمر الوطني العراقى**) ممثلين لكل التيارات السياسية العراقية والتقسيمات الإثنية «شيعة، اكراد ، سنة..» هذه المعارضة فشلت فى الاطاحة بنظام الحكم العراقى ، وأصبح الآن هناك فتورملحوظ في علاقاتها مع الدول الغربية الداعمة لها ، وبالتالي تراجع هذا الدعم خاصة بعد أن روجت ان محاولات لاغتيال صدام حسين قد جرت ، وتبين فيما بعد بأنها كاذبة وان النظام العراقى هو الذى سرب اليها تلك الروايات.

إضافة الي ذلك فان تلك المعارضة لديها إنقساماتها الداخلية التى تؤدى الى عجزها عن الوصول للحكم وتضم بعض العناصر التى يثار حولها الشبهات مثل **احمد الحلبى** أحد المتهمين فى قضية بنك«البتراء» الاردنى .

الموقف الأمريكي تجاه العراق

كانت سياسة الادارة الامريكية الجديدة تجاه الشرق الاوسط حسبما اعلنها **مارتن انديك** المدير العام السابق لشئون الشرق الادنى وجنوب آسيا في مجلس الامن القومى الامريكى ، فى أحد محاضراته امام معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى والتى نشرتهامجلة «ميس»،«Mees» فى ٣١ مايو الماضى ، تقوم على أساس «الاحتواء المزدوج لايران والعراق علي اعتبار انهما معاديان للمصالح الامريكية، بدلا من مواصلة اللعبة القديمة لتوازن القوي، اي تعزيز احدهما لموازنة الآخر. وهذه السياسة الأمريكية أصبح من الواضح انها فاشلة فى التطبيق وان هناك تراجعا عنها ليس فقط نتيجة رفض الحلفاء الغربيين لها كما تشير الي ذلك اجتماعات الدول الصناعية الكبرى الأخيرة ، وإنما في داخل الادارة الأمريكية نفسها.

ويذكر البعض ان المنظمات القومية الأمريكية باتت مقتنعة بأن الخطر الأكبر على أمن الخليج قادم من ايران وليس من العراق خاصة وأن الأولى أوشكت على الانتهاء من برنامجها النووي. وتتوقع وكالة الطاقة الذرية انها ستكون قادرة بعد سنتين - على اكثر تقدير - على تصنيع اول قنبلة ذرية. وقد جاءتها المساعدات من الصين وباكستان وكوريا الشمالية وكازخستان واستقدمت لنفس الغرض عدد من الخبراء الروس.

كما يذكر البعض ان هناك ايضا اتصالات بدأتها الشركات العالمية للبترول مع العراق - بضوء أخضر - من الولايات المتحدة، منها شركات سيفرون وتكساكو الأمريكية والف وتوتال الفرنسية وشركات أخرى بريطانية وايطالية.

وعلى مستوى آخر فقد فشلت عملية تهديد النظام العراقي باقامة منطقتي الحظر الجوي، اذ أن وجود حكم ذاتي للأكراد في شمال العراق يهدد مصالح تركيا احد اهم حلفاء الولايات المتحدة أكثر مما يهدد النظام العراقي، كما ان المنطقة الجنوبية يسيطر عليها النظام العراقي تماما- رغم الحظر الجوي - عن طريق الجيش وقوات الأمن الداخلي كما يقول «أنتوني كورد سمات» أستاذ دراسات الأمن القومي في جامعة جورج تاون.

المواقف الاقليمية تجاه العراق:

***تركيا**

في أثناء حرب الخليج الثانية عبر العديد من القادة الاتراك عن نواياهم في استغلال الفوضى الاقليمية الحادثة بالحصول على مكاسب من الاراضي العراقية وبالتالي تحدث كل من تورجوت اوزال وسليمان ديميريل عن الموصل الغنية بالبترول على اعتبار انها محافظة عثمانية تم التنازل عنها للعراق نتيجة ضغوط. كما طرحت تركيا نفسها باعتبارها حامية للاقليات في شمال العراق من عرب واكراد وسوريان وتركمان ولكن مع فرض قرارات الحظر الجوي على المنطقة الشمالية للعراق وإقامة حكومة للأكراد، فيها أصبح هناك تخوف تركي من أن تتنامى الآمال القومية الكردية وتنتقل العدوى الى الأكراد الاتراك الداخلين في مواجهة عسكرية فعلية مع تركيا، وبالتالي اعلنت الحكومة التركية رفضها لأية محاولات لتفكيك العراق.

ورغم ان الاكراد العراقيين حاولوا استمالة تركيا بمنع حزب العمال الكردستاني المناوئ لتركيا من استخدام الأراضي العراقية الشمالية، الا ان ذلك لم يكن منعا بالشكل الكافي لتركيا التي تسعى للانفتاح بقوة على الجمهوريات الاسلامية الجديدة في آسيا ويعوقها في ذلك التوتر الحادث من الاكراد في مواجهتها، ويعوقها اكثر إقامة كيان كردي على جزء يقتطع من اراضيها.

وأمام هذه العوامل أخذت العلاقات التركية العراقية في التنامي، ففي العشرين من سبتمبر الماضي زار وفد تركي يضم تسعة أشخاص العراق، وعقد اجتماعات مع مسئولين في الاتحاد العام لغرف التجارة العراقية والتقى بوزير التجارة محمد مهدي صالح، وأبلغ رئيس الوفد التركي مصطفى أوغلو رغبة رجال الأعمال الأتراك في استئناف العلاقات التجارية مع العراق وتوسيعها في خدمة المصالح المشتركة.

واتصلت تركيا بالعديد من الدول الغربية في محاولة منها لاعادة النظر في الحظر المفروض على العراق، وأعلنت تانسو تشيلر رئيسة الوزراء التركية في ٩ سبتمبر الماضي أثناء زيارتها لموسكو ان بلادها ستتعاون مع روسيا من أجل رفع الحظر عن العراق، خاصة وان خسائرها السنوية بسبب الحظر أكثر من بليون دولار نتيجة اغلاق العراق خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر من اراضيها، علاوة على الخوف من تدهور الكفاءة الفنية لخط الانابيب الذي توقفت بالكامل أعمال صيانته منذ اغلاقه.

*** ايران**

كانت ايران تطرح نفسها في المنطقة كنظام اقليمي قوي يمكن ان يحافظ على مصالحه المشتركة مع جيرانه ولا يقدم على مغامرات شبيهه بما اقدم عليه النظام العراقي، وبالتالي لم تسع للتقارب مع العراق. وساهم في ذلك العديد من المشاكل المعلقة بينهما مثل قضية اسرى الحرب بين الطرفين، والتعويضات التي اقرتها الأمم المتحدة لايران، وقضية الطائرات العسكرية التي لجأت لايران ابان حرب الخليج الثانية.

دوائر أمريكية ترى أن الخطر القادم من طهران وليس من بغداد..

تركيا وإيران ومصر تعيد حساباتها مع صدام..

غير ان السياسة الامريكية المعادية لإيران والقلق والتحريض الاقليميين نتيجة تنامي القدرات العسكرية الايرانية واتهامها بتصدير الارهاب، أدى الي محاولة ايران السعي للتقارب مع العراق او الاعلان عن نواياها لتقوية العلاقات معها في مواجهة الضغوط الدولية عليها.

وكان الرئيس الايراني رفسنجاني قد أعلن في مطلع هذا العام «أنه اذا ظل الرئيس العراقي في السلطة ورغب في التعاون مع ايران فنحن مستعدون للتعاون معه- حتى وإن كنا نفضل ان تكون في بغداد حكومة شعبية- بشرط أن يتم تسوية المسائل المعلقة بيننا».

والواقع ان العلاقات بين الطرفين يحكمها العامل الدولي أكثر مما يحكمها طبيعة العلاقات نفسها فكلما زاد الضغط الدولي على طرف منهما سعى للتقارب مع الطرف الاخر.

*** مصر**

ترى الحكومة المصرية ان أخطر التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في الأطماع الايرانية فيها وليس العراق، وقد أبدت مصر تحفظا على الضربة الجوية الامريكية للعراق، وأعلنت رفضها لتقسيمه، وعدم القبول بتغيير نظام الحكم في بغداد بالقوة- وهذه الرؤية المصرية شجعت العراق على تحرير رسائل برغبة في اقامة علاقات قوية مع مصر، الي الحكومة المصرية، وكان الرد المصرى على ذلك حسبما اعلن الرئيس مبارك في مؤتمر صحفي عقد أثناء احدي زياراته لدمشق «ان العراق ترسل لنا هذه الطلبات ونقوم بتقييمها وفقا لمصالحنا»

والواقع انه بعد اتفاق غزة - أريحا والمشروعات المحتملة التي ترتبت عليه، والتي لا تدخل مصر طرفاً فيها مما يعني دفعها بعيداً عن الشرق والاتجاه الى الجنوب والعمق الافريقي والغرب، وهو ما يعد أمرا فيه إضعاف لمصر نتيجة وجود نظام أصولي في جنوب مصر، ونظام شبه محاصر دولياً في غربها، وبالتالي فان خروج مصر من هذا المأزق يأتي بتقوية علاقاتها مع الدول العربية المشرقية مثل سوريا والعراق.

وعلى هذا فانه من المتوقع أن تقام علاقات بين مصر والعراق في المدي القريب وعلى الأكثر في المدى المتوسط ويساهم في الدفع لهذا الاتجاه قدرة العراق على الحصول على قبول دولى وعربى.

الاسلاميون والقوميون واليسار.. يخسرون الانتخابات

حزب جبهة العمل الإسلامي القوة الرئيسية فى المعارضة

علي الرنتيس

رسالة الاردن

وأخيرا جرت الانتخابات النيابية فى الأردن، فى موعدها المحدد، بعد حالة من الترقب استمرت قرابة الشهر، حيث كان يجرى الحديث عن احتمال تأجيل الانتخابات إلى ما بعد البدء فى تنفيذ اتفاق اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى لتحديد من الذين يحق لهم المشاركة فى الانتخابات النيابية من أصول فلسطينية.

وكانت أصواتا قد ارتفعت فى أعقاب توقيع اتفاق غزة- أريحا تقول أنه لايجوز للبعض أن ينتخبوا مرتين، مرة فى الأردن، ومرة فى الضفة الغربية، ولذلك كانت تطالب بتأجيل الانتخابات حتى يتضح من الذى سيبقى فى الأردن، ومن الذى سيعود لوطنه، وبالمقابل ارتفعت أصوات أخرى تطالب بإجراء الانتخابات فى موعدها المقرر لأن تأجيلها حسب رأيها سيعمق النعرة الإقليمية، وفى هذا تهديد للوحدة الوطنية، وفى النهاية حسم جلالة الملك الحسين الجدل بأن أمر بإجراء الانتخابات فى موعدها المحدد، ودعا المواطنين من مختلف المنابت والأصول أن لايخذلوه ويخذلوا أنفسهم وكانت هذه إشادة لدعوتهم للمشاركة فى الاقتراع، ولهذا كانت نسبة المقترعين حسبما أعلنت وزارة الداخلية ٦٨٪.

الحملة الانتخابية

لقد سبق الانتخابات حملة دعائية استمرت أسبوعين، تميزت عن حملة ١٩٨٩ بأنها كانت تحمل شعارات واقعية فى غالبيتها، وإن كان هناك بعض الشعارات الكبيرة والرنانة مثل رفض اتفاق غزة-أريحا، والتحرير من النهر إلى البحر، وأرض فلسطين لاتستوعب اليهود، ونعم الاسلام هو الحل. هذا بالنسبة للتيارين القومى والاسلامى، إلا أن غالبية المرشحين رفعوا شعارات تتعلق بالقضايا المحلية مثل **غلاء الأسعار والبطالة**، وغيرها من القضايا التى تهم السواد الأعظم من المواطنين.

الشيء الآخر الذى لفت الانتباه فى الحملة الانتخابية هو أن المؤيدين للاتفاق أيضا اخفوا حقيقة موقفهم منه، ورفعوا شعارات تتحدث عن عموميات دون الدخول فى التفاصيل.

تميزت هذه الانتخابات عن غيرها بأنها الأولى منذ عام ١٩٥٦ التى تشارك فيها الأحزاب بشكل علنى، حيث شارك فيها ١٨ حزبا من عشرين، والحزبان اللذان لم يشاركا هما الوحدويون والوطن، وسبب عدم مشاركتهما تعود لانهما غير متهيئين لخوض المعركة الانتخابية بعد، هكذا قالا.

من الملاحظات الأخرى الجديرة بالاهتمام أن الأحزاب الوسطية وحزبين وقوميين هما **البعث التقدمى، والعربى الديمقراطى** قد خاضا الانتخابات دون أن تعلنا رسميا عن اسماء مرشحيهما بمعنى أنهم خاضوا الانتخابات بصفاتهم العشائرية وليس الحزبية، ولم تعلن هذه الأحزاب عن مرشحيها إلا بعد فوزهم فى الانتخابات. والأحزاب الوسطية هى **العهد** وفاز بثلاثة نواب فى مقدمتهم أمينه العام عبد الهادى المجالى مدير الامن العام الاسبق، **التجمع الوطنى الديمقراطى الوطنى** وفاز بأربعة مقاعد، **اليقظة** وفاز بمقعدين أحدهما لأمينه العام عبد الرؤوف الروابده، وحزب **المستقبل** وفاز بمقعد واحد، فيما فاز **الحزب العربى الديمقراطى** بمقعد شغله سمير حباشنة، وفشل مرشح حزب البعث التقدمى كما فشلت أربعة أحزاب أخرى من التيار الوسطى.

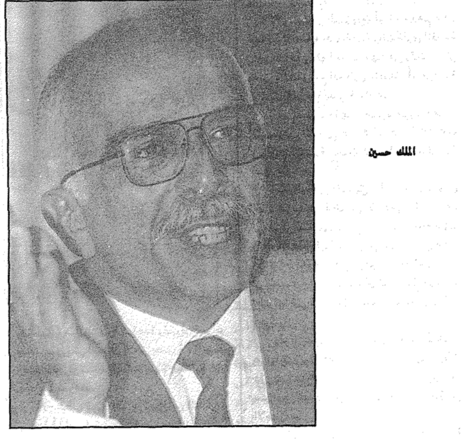
أما الأحزاب القومية واليسارية الأخرى المتمثلة بالشيوعى الأردنى، **«حشد»، الديمقراطى الاشتراكى الحرية، الوحدة الشعبية، البعث العربى الاشتراكى الموالى للعراق والتقدمى الديمقراطى** فقد أعلنت عن اسماء مرشحيها، وخاضت الانتخابات بحوالى ٢٠ مرشحا رسميا وغير رسمى، ولكنها منيت بخسارة فادحة حيث لم ينجح سوى ثلاثة نواب محسوبين على اليسار،.

وخاض الانتخابات إلى جانب كل هذه القوى حزب جبهة العمل الاسلامى - الواجهة السياسية لحركة الاخوان المسلمين- بـ٣٦ مرشحا ملتزما، موزعون على ١٧ دائرة انتخابية، فاز منهم ١٦ مرشحا.

قبل الخوض فى التفاصيل نشير إلى أن التعديلات التى أدخلت على قانون الانتخابات، والتى اقتصرت حق الناخب على الإدلاء بصوت واحد قد أثرت تأثيرا كبيرا على القوتين القومية واليسارية من جهة والدينية من جهة أخرى، ولكن هناك فرقا كبيرا فى كيفية تعامل الطرفين مع التعديلات وسنأتى على ذلك فى سياق رصد أسباب الهزيمة والتراجع لكلا الطرفين.

القوى القومية واليسارية، ومعظم هذه القوى منضوية فى إطار التجمع القومى العربى الديمقراطى، الذى قامت بتشكيله هذه القوى بعد فشلها فى انتخابات ٨٩، وقيل وقتذاك أن الهدف من تشكيله التنسيق بين هذه القوى على كافة الصعد السياسية والانتخابية فى النقابات والبرلمان.

لكن يبدو أن هذا التجمع ولد ميتا، فمنذ تأسيسه وحتى الآن لم يسبق لهذه القوى أن



الملك حسين

اتفقت على قائمة انتخابية واحدة في النقابات العمالية ولا المهنية. وطوال السنوات الأربع الماضية كانت هذه القوى تخوض المعارك الانتخابية ضد بعضها البعض، والنتيجة كانت دائما فوز القوى الأخرى. وفقدت هذه القوى مواقعها الواحد تلو الآخر خاصة في النقابات المهنية.

وجاءت الانتخابات النيابية لعام ٩٣ لتضع هذه القوى في مواجهة نفسها مرة أخرى والسبب أنها لم تتعلم من تجاربها السابقة، ولأن الفئوية الضيقة مازالت مسيطرة على العقول فقد فشلت في الاتفاق على قائمة واحدة، وخاضت الانتخابات مرة أخرى ضد بعضها البعض. والأمثلة على ذلك كثيرة نسوق بعضا منها: الدائرة الأولى: لهذه الدائرة ثلاثة مقاعد، تنافس عليها من القوى الوطنية خمسة مرشحين، اثنان منهما اعضاء في التجمع القومي، وحصلوا جميعهم على (٦٩٩٨) صوتا وكانت النتيجة خسارتهم جميعا مع أن الفائز الثالث حصل على (٣٤٦٩) صوتا، مما يعني أنه كان بإمكان هذه القوى أن تنجح نائبا وطنيا عن هذه الدائرة لو كان هناك تنسيق حقيقي بينها.

الزرقاء:. لهذه الدائرة أربعة مقاعد للمسلمين العرب ومقعد للشركس والشيشان، ومقعد مسيحي، خاضت القوى الوطنية الانتخابات بهذه الدائرة بثمانية مرشحين منهم ثلاثة تنافسوا على المقعد المسيحي نجح واحد منهم، وتنافس خمسة مرشحين على الأربعة مقاعد المخصصة للمسلمين العرب، وحصلوا على (٧٢٦٤) صوتا وخسروا جميعا فيما حصل الفائز الأخير في هذه الدائرة على (٧٠٩٠) صوتا لاحاجة للتعليق. وهناك أمثلة كثيرة لاحاجة بنا لتكرارها.

قبل أن نعدد الأسباب التي يعتقد بأنها ساهمت في تراجع حزب جبهة العمل الاسلامي لابد أن نشير إلى أن هذا الحزب تمكن من اختراق الدائرة الثالثة، وهي الدائرة التي كانت تعد قبل هذه الانتخابات مغلقة أمامه، وأنجح فيها مرشحه ابراهيم الكيلاني بـ(٩١٢٤) صوتا، وكان ترتيبه الأول على الفائزين في هذه الدائرة. ويجدر بنا أن نذكر هنا كيف تعامل حزب جبهة العمل الاسلامي مع الصوت الواحد للناخب الواحد وتجاوزه لهذه العقبة وهو الذي خاض الانتخابات في معظم الدوائر الانتخابية بعدد من المرشحين، وهو تعامل يؤكد رغم تراجعه أنه مازال متفوقا على غيره من الأحزاب في تنظيم نفسه، وتنظيم جماهيره، رغم ما ذكرته بعض وسائل الاعلام من أن الحكومة سربت له معلومات تؤكد نيتها تأجيل الانتخابات بهدف إرباكه، ورغم ما قيل من أن قانون الصوت الواحد بهدف تحجيم دوره في المجلس النيابي.

المثال الأول الذي سنأخذه لتبيان الكيفية التي تعامل بها حزب جبهة العمل الاسلامي مع الصوت الواحد في ظل وجود عدد من مرشحيه في الدائرة الواحدة هي محافظة الزرقاء.

لقد قامت قيادة الحزب بتقسيم الدائرة إلي ثلاث مناطق جغرافية بحيث يكون لكل مرشح منطقة متساوية الأصوات تقريبا وكل منطقة تعطي أصواتها لمرشح واحد من المرشحين الثلاثة. وبذلك فازت بالمقاعد ٣.

الدائرة الثانية لها مرشحان، أوعزت القيادة لانصارها ومؤيديها في هذه الدائرة بتقسيم أنفسهم حسب الجنس: النساء تعطي مرشحا والرجال يعطون مرشحا آخر. وهكذا تمكنت القيادة من إنجاح مرشحيها الاثنين في هذه الدائرة.

إلا أن هذا النجاح لم يتحقق له في دوائر أخرى كانت معقلا له في السابق مثل محافظة البلقاء حيث خسر فيها ثلاثة مرشحين من أربعة والفائز الوحيد من بينهم هو من أبناء مخيم البقعة الفلسطيني. بعض قادة الحزب فسروا فشلهم بقيامهم بالإيعاز لأنصارهم في المخيم، بعدم التصويت لغير ذلك المرشح لخوفهم عليه من السقوط. ويشير مراقبون إلى وجود خلافات حادة بين مرشحي الحزب في هذه الدائرة اسهمت في عدم نجاحهم.

وكما خسر الحزب في البلقاء خسر في الدائرة الخامسة، وخسر في محافظة أربد وللأسباب نفسها تقريبا. إلا أن بعض قادة الحزب يتهمون الحكومة بعدم إضافة نتائج ١٣ صندوقا للنتائج النهائية. والنجاح الذي حققه في دوائر أخرى غير تلك التي ذكرناها يعود كما يقول المراقبون إلى اختيار القيادة لعناصر لها وزن عشائري كبير أسهم في إنجاحها.

ونحن في غمرة رصد الأسباب التي أدت إلى تراجع التيار الإسلامي لابد أن نشير «إلى أسباب أخرى هامة أسهمت في التراجع وهي أن الصوت الفلسطيني الذي كان معهم في السابق لم يعد كما كان قبل اتفاق غزة-أريحا وخير دليل على ذلك أن مخيم البقعة الذي أنجح مرشحهم هو نفسه الذي أنجح مرشح فتح كما أنجح مخيم أربد مرشحا لحركة فتح وكذلك مخيما حطين والزرقاء أسهما في إنجاح مرشح من أصل فلسطيني لاعلاقة له بالتيار الإسلامي، كما أنجحا مرشحا مسيحيا لايعد معارضا لاتفاق غزة-أريحا.



وبالرغم مما ذكرناه عن النتائج الانتخابية بالنسبة للتيار القومي واليساري، والديني السياسي في الانتخابات النيابية لعام ٩٣، إلا أن الحقيقة الراسخة أن النتائج لاتعكس قوة الأحزاب التي فازت، ولاتعكس ضعف الأحزاب التي لم يحالفها الحظ.

ردود فعل

القوى القومية واليسارية لم تعجبها نتائج الانتخابات فأصدرت خمسة أحزاب منها بيانا حملت فيه على الحكومة ووصفتها بأنها صاحبة الباع الطويل في مسلسل القرارات والمفاوضات المصيرية.

وأوردت جملة من الدلائل التي قالت أنها دليل على عدم حيادية الحكومة ومؤشرات على عدم نزاهتها والدلائل التي أوردتها هي:

١- تأخير حسم مسألة الانتخابات أو عدم إجرائها حتى أخر لحظة ممكنة، مما خلق حالة عائمة ولدت الملل والشكوك حول موقف الحكومة وغاياتها.

٢- منع الندوات والاجتماعات والمهرجانات للدعاية الانتخابية وتهديد الصحف واحالتها إلى القضاء، وهو ما يتعارض كليا مع الحريات الدستورية والانتخابية وحرم المرشحين من الفرص الكاملة للاتصال بالجمهور وشرح برامجهم الانتخابية.

٣- الانحياز الواضح في أجهزة الاعلام الرسمية لبعض المرشحين المحسوبين على الاتجاه الحكومي وعدم اعطاء فرص متكافئة والمساس بمبدأ المساواة الدستوري.

٤- إجراء كثير من التنقلات والتعيينات في مواقع أساسية بأجهزة الدولة بما في ذلك الترضيات لبعض الراغبين في الترشيح في مناطق معينة أو دفع البعض لترشيح أنفسهم واعطاء الوعود بالمكاسب والتعيينات،.

٥- مشاركة بعض المسؤولين وبعض الأجهزة الرسمية في الدعاية لنوعية معروفة من المرشحين والاقرباء.

٦- التشويش المقصود في عمليات تسجيل الناخبين وصرف البطاقات الانتخابية، وتمكين بعض المرشحين وأجهزتهم من الاستحواذ على كميات كبيرة من تلك البطاقات إما لحرمان منافسيهم أو للضغط على أصحابها وابتزازهم، وهذا مخالف لنصوص القانون التي لاتجيز تسليم البطاقة إلا لصاحبها أو من يحمل تفويضا شخصيا بذلك.

٧- تشتيت مراكز الاقتراع وتعددها بالنسبة لأفراد الأسرة الواحدة وقبول اقتراع بعضهم ورفض البعض الآخر بصورة مزاجية وحجة تكرار تسجيلهم مع أنهم جميعا في دفتر عائلة واحد.

٨- شطب قيود اعداد كبيرة من الناخبين بحجة أن اسماءهم مكررة ومسجلة في دوائر انتخابية أخرى رغم اكتساب جداول التسجيل الأخيرة للدرجة القطعية وحصولهم على بطاقات انتخاب رسمية وفق القانون بعد التسجيل الأخير، وهذا يخالف نصوص القانون وتفسيره أخذا بقاعدة الناسخ والمنسوخ، في الوقت الذي جرى فيه تمرير أعداد واسعة من أصحاب البطاقات المكررة.

٩- إجراء اقتراع في دوائر عديدة من المملكة وخاصة في بعض القرى بصورة علنية (تصويت امي) مما يتنافى مع سرية الاقتراع إلا لبعض الذين لايجيدون القراءة والكتابة وهم ندرة في مجتمعنا، وبهذا يخضع الناخبون لضغوط العشيرة والاقرباء والاصدقاء دون إرادة حرة.

١٠- التساهل في بعض المناطق والتضييق على مناطق أخرى لقبول المقترعين أو التثبت من شخصيتهم وابقاء ممثلي المرشحين في مكان بعيد عن هيئة الاقتراع بشكل يحرمهم من معرفة ما يجري.

١١- اعتماد لجان الفرز على قراءة المسئول لاسم المرشح، ومنع مندوبي المرشحين من التأكد من سلامة القراءة ومطابقتها للحقيقة.

١٢- عدم اشراك القضاء في لجان الاقتراع والفرز كما جرت العادة في الانتخابات السابقة، حيث تتوفر الثقة لرجال القضاء وحيادهم ونزاهتم.

١٣- عجز المسؤولين أو تعمدهم عدم معالجة القضايا الانتخابية والشكاوى المقدمة وإيجاد الحلول لها وحسمها في وقت مبكر بصورة تتفق مع القانون والمنطق أو مراعاة الحقوق والمساواة بصورة عادلة.

وقد نشرت «الجماهير» جريدة الحزب الشيوعي الاردني تحليلا للانتخابات تحت عنوان «الانتخابات النيابية نكسة للديمقراطية».

أما الدكتور اسحق الفرحان الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي فقد وصف في مؤتمر صحفي نتائج فوز حزبه بأنه مؤلم وقال أن هذا التراجع هو تراجع اعلامي فقط لأن قراءة للأرقام على أرض الواقع تشير إلى أن الجبهة استطاعت أن تخترق دوائر لم تخترقها من قبل مثل الدائرة الثالثة وعجلون وجرش.

وفسر عدم نجاح الدكتور عبد اللطيف عربيات رئيس المجلس النيابي السابق لثلاث دورات متتالية بعدة عوامل مشيرا إلى أنه سيتم دراستها وتقييمها والاستفادة من الاخطاء.

وأكد أن الجبهة لاتزال تشكل أكبر كتلة برلمانية، وأن القيود التي فرضت على عقد الاجتماعات والمهرجانات والدعاية الانتخابية في المساجد هي التي أخرت الجبهة أكثر من غيرها كما أن الصوت الواحد للمرشح الواحد حرم الجبهة من ميزة القائمة الانتخابية.

وزير الداخلية رد على هذه الاتهامات التي وجهت من الأحزاب القومية والدينية في تقرير رفعه إلي رئاسة الوزراء أكد فيه أن اجراءات فرز الأصوات تمت تحت إشراف اللجان المركزية المؤلفة من خيرة الموظفين بقدرة ونزاهة وأمانة وبحضور المرشحين أو من ينوب عنهم ثم أرسلت النتائج بواسطة أجهزة الكمبيوتر بعد التدقيق والتأكد من كل نتيجة.

وقال التقرير إلا أن هناك أقلية صغيرة جدا دون اصابع اليد أخذت تؤذي نفسها وسمعتها الوطنية بتصرفات تتناقض مع الروح الديمقراطية التي تحلى بها الغالبية العظمى من الشعب الأردني ناخبين ومرشحين على حد سواء وأخذوا سواء عن قصد أو غير قصد يحاولون اختلاق الأسباب لتبرير فشلهم بالقاء اللوم في هذا السبب أو ذاك مما لايشكل أكثر من الهراء الساخن خصوصا بعد أن احتفل الوطن العزيز النزيه بعرس الديمقراطية الأردنية.

سبعة أيام هزت الكويت..
صراع بين البرلمان والحكومة مازال مفتوحًا

احمد الحصرى

رسالة الكويت

بعد أسبوع ساخن بين النواب والوزراء، انتهت الأزمة التى سببتها قضية النائب أحمد الشريعان وكادت أن تعصف بالحياة السياسية فى الكويت.. وقائع الأيام السبعة بدأت بخبرصغير نشرته جريده «الوطن» فى الصفحة الرابعة يقول أن احد النواب قام بالتعدى على رجل شرطة. وأضافت الصحيفة أن النائب كان مخمورا وبصحبته أمرأة فى وضع مخل بالأداب.. لم تذكر الصحيفة الاسم لكنها اشارت الى الاحرف الاولى من اسم النائب احمد نصار الشريعان.. وتصاعدت بعدها دراما الاحداث مثل كرة الثلج لتصل ذروتها فى مواجهة عنيفة بين النواب والوزراء.. اتهم النواب الحكومة بتلفيق الحادث وطالبوا باستجواب وزير الداخلية وطرح الثقه به.. ورد رئيس الوزراء وولى العهد الشيخ سعد العبد لله بتهديد أخر يتضمن استقالة حكومته اذا استمرت موجه العداء. والانتقادات من جانب مجلس الامة.. وهو ماجعل كل الاحتمالات مفتوحه وعادت الى الاذهان الذكرى الحزينة لحل مجلس الامه عام ١٩٨٩ بعد مواجهه مشابهة فى أعقاب استجواب وزير العدل وقتها..

قبل أن يجتمع مجلس الامه لمناقشة قضية الشريعان اتصل أحمد السعدون رئيس المجلس بوزير الداخلية يطلب استفسارا عما نشر بالوطن. وأكد وزير الداخلية الواقعة. وقال أنها مسجلة فى محضر الاحمدى وأن بطاقة عضوية أحمد الشريعان قد تكسرت أثناء الخناقة مع رجل الشرطة.. وكانت تلك المحادثة بين الوزير ورئيس المجلس كفيلة باشعال الجلسة الاستثنائية التى عقدها مجلس الامه لمناقشة الموضوع.. قال النواب أن الوزير تجاوز حدوده بعدم إخطار المجلس قبل تسريب الخبر إلى الصحافة.. وأن التشهير مقصود منه مجلس الامه وكل نوابه.. وزاد من حماس النواب السجل الحافل للنائب احمد الشريعان وبطلان حجه البطاقة المكسوره بعد قيام الشريعان بعرضها على النواب ورجال الاعلام..

فى الجلسة الرسمية لمجلس الامه فتح النواب كل الملفات القديمة للحكومة. تحدث النواب عن الاستثمارات المنهوبة وكارثة الغزو ومحاولة اغتيال النائب احمد الجوهان بعد التحرير.. ولم يقبل النواب بدفاع وزير الداخلية عن نفسه وقوله أنه ضحية مثل الشريعان.. وانتقدوا قيامه بتحويل القضية الى النيابة رغم أنها جنحه وليست جناية.. وأدت القضية بأبعادها السياسية والاعلامية الى هدنه مؤقته للخلافات بين الفرق السياسية.. واتفق الجميع على الاشاده بسلوك النائب أحمد الشريعان ودوره الوطنى.. وقبل أن تنتهى الجلسة الصاخبة كتب ثلاثة نواب يمثلون ثلاث كتل سياسة مختلفة طلب استجواب لوزير الداخلية.. ولم يقبل النواب كلام الحكومة عن مسئولية الصحافة عما حدث.. واعلن المجلس استمرار اجتماعه.

وفى اليوم التالى استيقظ المواطنون على إشاعة قوية باستقالة الحكومة احتجاجا على ماحدث فى الجلسة الصاخبة لمجلس الامه.. وبدأ الحديث عن احتمال قبول الامير للاستقالة وأن يصدر فى الوقت نفسه قرارا بحل مجلس الامه واجراء انتخابات جديدة. وذهب البعض الى الحديث عن احتمال وقف الحياة النيابية.. وفى نهاية اليوم اجتمع السعدون مع الصحفيين وقال انه لم يبلغ رسميا بأى كلام عن استقالة الحكومة، بينما أكدت بعض المصادر البرلمانية قيام احد الوزراء. بالاتصال بشكل غير رسمى بالسعدون وابلاغه نيه رئيس الحكومة الاستقالة فى حالة اصرار النواب على تصعيد المواجهة على الحكومة..

وشهد اليوم التالى اجتماعات مكثفة بعد أن قطع جاسم العون وزير الشئون زيارته للقاهرة وعاد للكويت ليمارس دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة بحكم رئاسته للجنة التعاون بين المجلس والحكومة.. واستمرت اجتماعات النواب السريه واجتمع وزير الاعلام مع رؤساء تحرير الصحف.. وفى نهاية اليوم قام نواب مجلس الامة بتفويض رئيس المجلس وقرروا الغاء الجلسة الرسمية لاجتماعهم انتظارا لما تسفر عنه الاتصالات مع امير الكويت الذى قرر التدخل والاجتماع بكل من رئيس مجلس الامه ورئيس الوزراء على حده.. ونفت الصحف أية نيه لتقديم الحكومة استقالتها.. وبعد اجتماع الامير مع رئيس المجلس ورئيس الوزراء ساد الاعتدال فى كلمات النواب والوزراء.. واعلن جاسم

العون عن عدة مقترحات لخلق آليه بين المجلس والحكومة تضمن عدم تكرار ماحدث وتوثق التعاون بين النواب والوزراء.. وانتهى اليوم السابع باعلان نواب مجلس الامه تكليفهم اللجنة التشريعية بمتابعة القضية وتقديم تقارير دورية للمجلس حول آخر المستجدات.. جاء القرار بعد اجتماع تال لجلسة عقدها الامير مع السعدون والشيخ سعد.. واذا كان اليوم السابع قد انتهى بقرار معتدل لكن بعض المصادر النيابية اكدت أن الازمة لم تنته بعد وان احتمالات التقدم باستجواب مازالت وارده على ضوء ماتسفر عنه الأحداث..

لم تكن أزمة الايام السبعة هذه الاولى بين الحكومة ومجلس الامه.. منذ انتخابات ٩٢ بعد التحرير.. كانت الازمه الاولى ايضا مع وزير الداخلية فى يونيو الماضى حول السياسة الامنية والخلل الامنى وكانت الازمة الثانية مع وزير الدفاع عن التجاوزات والتلاعب فى مناقصات شهادة الاسلحة.. وفى كل من الازمتين طالب النواب بربط الوزارات السيادية بالكفاءة وليس على اساس الانتماء للاسرة المالكة بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء.. وكانت الازمة الثالثة بين المجلس والحكومة حول الاستثمارات الكويتية فى الخارج والاختلاسات والتلاعب فى قضية ناقلات النفط.وفى الازمة الثالثة كان للنائب احمد الشريعان موقف متميز لذلك فإن بعض المصادر البرلمانية قد فسرت القضية المثاره حاليا والزج فيها باسم الشريعان بأنها مؤامرة تم ترتيبها بعناية.. فالشريعان واحد من ابرز النواب المعارضين لسياسات الحكومة «وشارك نواب آخرين فى وقف استغلال أحد كبار المسئولين لمزرعة فى الجهراء وتأجيره لاراضى مملوكة للدولة.. والاهم أن احمد الشريعان كان واحدا ممن طالبوا بالمساءلة السياسية للمسئولين عن كارثة الاستثمارات الاجنبية فى الخارج والاختلاسات فى قضية ناقلات النفط وطالب فى يونيو الماضى بمساءلة رئيس الوزراء الشيخ سعد كما طالب بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء واعلان عدم التعاون مع رئيس الوزراء.. واحمد الشريعان نائب من محافظة الجهراء.. وكان عضوا بمجلس الامه (٨٥-٨٦) وتم اعتقاله بمدخل المجلس لكن مظاهرة ابناء الجهراء ادت للافراج عنه فى اليوم التالى. وفى انتخابات ٩٢ كان الشريعان واحدا من عشرة فى قائمة اطلقت على نفسها اسم تكتل نواب ٨٥ ،وهو تكتل مستقل عن التجمعات السياسية



الشيخ سعد العبد الله ولى عهد الكويت

واعضاؤ معروفون بتوجههم الليبرالى ومنهم أحمد السعدون رئيس المجلس وصالح النضالة نائب الرئيس وحمد الجوعان رئيس اللجنة التشريعية ومشارى العنجرى وزير العدل...

واذا كانت الازمة بين المجلس والحكومة قد هدأت فان قضية الشريعان ستتداول فى الايام القادمة فى النيابة وستكون محور الحديث فى الديوانيات ومن غير المتوقع أن يهدأ الحديث عنها خاصة مع الملابسات الكثيرة التى أحاطت بها وعدم وجود اية قرائن على ادانة النائب سوى كلام الشرطى..

من ناحية أخرى فإن القضية والنشر عنها فى الوطن جعل كثير من المراقبين يربطون بين مواقف احمد الشريعان فى المجلس من قضايا الاستثمارات وبين على خليفة وزير النفط الاسبق والمتهم فى قضايا اختلاسات ناقلات النفط والمالك الحالى لجريدة الوطن.. خاصة وان نشر الخبر واثاره القضية قد جاء قبل اسبوع واحد من الموعد المقرر لتقديم الحكومة تقريرها عن الاختلاسات والتجاوزات القانونية والمالية والمحاسبية للاستثمارات الخارجية وشركة ناقلات النفط وذلك بناء على توصيات مجلس الامة الذى كان يستعد لمناقشة الموضوع مره أخرى فى جلسة ١٦ نوفمبر الماضى. بينما يفسر البعض الآخر الصخب الاعلامى والسياسى الذى احاط بالقضية بأنه فى اغلبه مفتعل بغرض صرف أنظار الشارع الكويتى عن القضايا الاساسية.. ولايعترف هؤلاء. بنظرية المؤامرة وأن كانوا يقولون بان الحكومة قد استفادت منها.. ومن بين التفسيرات ماقالته دوائر الحكومة عن وجود فاعل مجهول يريد وأد التجربة الديمقراطية للكويت بينما اعلنت صحيفة الوطن انها بريئة من كل ماحدث وامتنعت عن ذكر مصادرها لكنها نفت ان يكون من بينها وزارة الداخلية.. وكان بعض الكتاب الاسلاميين فى الوطن قد اشاروا بأن الخبر قد جاء من صحفى يعمل فى مجلة العامل لسان اتحاد عمال الكويت واتهم الكاتب اليسار الكويتى وقيادات المنبر الديمقراطى بالتخريب والإثارة!!

تواصل اليسار فى هذا العدد نشر الجزء الثالث والأخير من دراسة «الثقافة السياسية لبعض الأحزاب السودانية، وأثرها على الموقف من الديمقراطية للدكتور «على عبد الله عباس» والتى نشر الجزء الأول منها فى عدد سبتمبر والجزء الثانى فى عدد نوفمبر، حيث تناول المؤلف فيهما تعريفا لمفهوم الثقافة فى إطار الفكرين الليبرالى والماركسى، وانتهى إلى استخلاص أن الروابط الإثنية والثقافية تزداد وثوقا من جراء محاولات الطمس بالقوة، كما تناولت الدراسة في الجزءين الأول والثانى إطروحات الجبهة الاسلامية القومية فى السودان والجوانب الثقافية لعملها السياسى والتناقض الفاضح بين خطابها الدعائي وسلوكها السياسى.

وفى هذا الجزء تناقش الدراسة الثقافة السياسية لحزبى الأمة والاتحادى الديمقراطي وعلاقة المكايدة السياسية التى ربطت بينهما وانتهت بأفدح الخسائر على تجربة التطور الديمقراطي فى السودان.

أثر سياسة المكايدة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي على مستقبل السودان

د. على عبد الله عباس

أحد الأدواء التى تعانى منها الثقافة السياسية فى السودان هو عدم الدقة فى التعامل مع المفاهيم وتأسيس الحوار حول القضايا القومية على بعض الفرضيات التى ليس لها ما يبررها، ومفهوم الديمقراطية أفضل مثال على ذلك فهناك افتراض بأن المفهوم لايحتاج إلى تعريف وأن هناك اتفاقا على ما يقصده الناس بالديمقراطية، هذا الافتراض لايعبر عن واقع الحال فهناك تباين كبير فيما يتعلق بالمفهوم ليس على مستوى الممارسة فحسب لكن على المستوى النظرى، أيضا فالمرجعية الدينية للأحزاب التقليدية تفرض على قادتها مثلا استعمال مفهوم الشورى كبديل أو مرادف لمفهوم الديمقراطية وهذا بالطبع يعطى المفهوم بعدا دينيا قد لانجده فى تعريف بعض القوى السياسية الأخرى للمفهوم وهى قوى قد ترى فى استعمال مفهوم الشورى خلطا متعمدا للأوراق يبرر للأحزاب التقليدية التنصل من بعض التبعات التى يفرضها الإلتزام بالمفهوم الغربى الليبرالى للديمقراطية، ولكن موقف هذه الأحزاب التقليدية يختلف، رغم المآخذ الكثيرة على هذا الموقف، عن موقف الجبهة الإسلامية التى يشكل الإطار الدينى مرجعيتها أيضا.

الديمقراطية والنيابية

أما على مستوى الممارسة الديمقراطية بالنسبة للحزبين التقليديين لاتعنى أكثر من النظام النيابى وما يتبع ذلك من انتخابات عامة تجرى كل أربع سنوات وتكوين للحكومة من بعض الأحزاب التى يشكل مجموع نوابها أغلبية فى البرلمان والقبول بمبدأ تداول السلطة مع تحفظات تتبدى للعيان عندما يحاول الحزب أو الأحزاب الحاكمة بعد تنحيتها عن السلطة فى إطار الصراع الديمقراطى وضع كافة العراقيل فى وجه الحكومة الجديدة قد يصل الأمر برئيس الوزراء الذى يواجه مأزق التخلى عن السلطة لخصومه السياسيين تسليمها للجيش مثل ما حدث فى عام ١٩٥٨.

تشكل المكايدة السياسية فى الواقع عنصرا مهما فى الثقافة السياسية للحزبين التقليديين ليس على صعيد تداول السلطة سلميا فحسب ولكن أيضا على مستوى قبول حزب لما يبرمه الحزب الاخر من إتفاقيات أو مايقوم به من مبادرات، فتقييم الإتفاق أو المبادرة لايتم عادة بطريقة موضوعية معانية تأخذ فى الاعتبار النفع أو الضرر الذى سيعود على السودان أو حتى على الحزب المعنى ولكن على أساس تكتيكى بحت يغلب النظرة الانية التى ترى فى الاتفاق كسبا سياسيا للحزب الذى أبرمه وفى الموافقة عليه هيمنة سياسية يجب تفاديها بكل السبل، وقد يكون للأساس الطائفى للحزبين والتاريخ الطويل للتنافس بينهما وطغيان المفهوم الشخصانى للقيادة داخلهما علاقة بهذا الجانب من الثقافة السياسية للحزبين، لكن المهم بالنسبة لنا هنا هو النتائج التى تترتب على هذه المكايدة

وهي نتائج شهدنا آثارها المدمرة في الخلاف حول كوكادام ومبادرة السلام السودانية خاصة الأخيرة إذ أن عدم الأخذ بالمبادرة من جانب رئيس الحكومة السيد الصادق المهدي (إلا بعد فوات الأوان) دفع القوات المسلحة إلي رفع مذكرتها الشهيرة إلى الجهات المعنية ونتج عن هذا العمل ما نتج من تداعيات كان لها دورها في قرار الجبهة الإسلامية بالاستيلاء على السلطة مستغلة في ذلك. ضمن ما استغلت حالة الترقب التي أحدثتها المذكرة في أوساط الضباط والجنود مما دفع بعضهم إلى الاقتناع بأن تحرك الضباط الذين يدينون بالولاء للجبهة الإسلامية هو في الواقع تحرك على مستوي القيادة لتصحيح الأوضاع.

هناك جانب آخر للثقافة السياسية للحزبين التقليديين كان له دوره في هذه التداعيات وهو موقف قادة الحزبين تجاه السياسيين الجنوبيين. يمثل السياسي الجنوبي التقليدي على كافة المستويات تقريبا- الإثني والثقافي والديني- الآخر بالنسبة لقادة الحزبين التقليديين وهو «آخر» تم تنمطيه بالكامل فيما يتعلق التعامل معه على المستوى السياسي، فالثقافة السياسية السائدة في الشمال تقول أن لكل سياسي جنوبي ثمنه وقد يكون هذا الثمن منصبا وزاريا أو مبلغا من المال أو عددا من الرخص التجارية الخاصة «بكرتات» الاقليم أو المنطقة التي ينتمي لها السياسي في الجنوب. كان لكل حزب من الحزبين التقليديين سياسيا شماليا من أعضاء الحزب توكل اليه مهمة التعامل مع السياسيين الجنوبيين بحكم معرفته بالجنوب وطريقة التعامل مع الجنوبيين وهو تعامل يتم تحت الاشراف المباشر لزعيم مع مافي ذلك من تغييب لمؤسسات الحزب في وضع سياسته الخاصة بالجنوب ومن كسل ذهني ينظر لقضية العلاقة مع السياسيين الجنوبيين على اساس أنها قضية تتصل ببعض الترتيبات المالية لأكثر. ليس هناك من سبب أذن لإعمال الذهن أو شحذ الفكر. فعلاقة السياسيين في الحزبين التقليديين بالجنوبيين علاقة مريحة لايشوبها التعقيد ومن هنا جاء تفضيل هؤلاء السياسيين في كل الانظمة المدنية والعسكرية للتعامل مع سياسيين جنوبيين من أمثال الدو أجو دينق **الذي تبوأ أرفع المناصب في نظام مايو ثم أصبح نائبا لرئيس الوزراء في وزارة السيد الصادق المهدي وهو يعمل الآن لحساب نظام الجبهة الاسلامية القومية ويجوب الدول دفاعا عن سياساتها.** ولهذا السبب لم يكن من السهل لقادة الحزبين التقليديين التعامل مع جيل جديد من السياسيين الجنوبيين تختلف نظرتهم للأمور وثقافتهم السياسية عن نظرة وثقافة الجيل الذي سبقهم وقد يكون هذا أحد أسباب فشل الاجتماع الذي عقده السيد الصادق المهدي مع العقيد جون قرنق وهو فشل كان له انعكاسات سلبية للغاية على الساحة السياسية السودانية خاصة فيما يتعلق برفض السيد الصادق المهدي الموافقة على مبادرة السلام السودانية فيما بعد

التحالف مع الخصم

يقودنا هذا الى مبادرة السلام والتي تشكل في هذا الاطار نقلة نوعية في العلاقات بين السياسيين الشماليين والجنوبيين لاسباب كثيرة منها أنها شكلت اعترافاضمنيا **بأن بعض السياسيين الجنوبيين في الخرطوم ليسوا اكثر من دمى في يد قادة الأحزاب الشمالية وأنه إذا قدر للحوار بين القوى السياسية في الشمال والجنوب أن يتجاوز اطار المناورات الحزبية التي لاتمس القضايا الجوهرية فلابد من التعامل مع جيل جديد من السياسيين الجنوبيين لن يكون من السهل شرائهم. كان هناك أيضا استعداد** هذا الزعيم الديني للتعامل بشيء من المرونه مع قضية الدين والدولة مما جعل من الممكن التوصل الى إتفاق مع الطرف الآخر ودفع الشعب السوداني بكل فئاته وقطاعاته- باستثناء الجبهة الاسلامية وقيادة حزب الأمة- الى التعامل مع المبادرة على اساس انها نقلة نوعية في السياسة السودانية بغض النظر عن الدوافع التي املت على راعى الحزب الديمقراطى القيام بها. ولقد كان من النتائج المهمة للمبادرة أيضا تكسير الفجوة الى درجة ما بين الحزب الاتحادى الديمقراطي وهيئات المجتمع المدنى.

كان هذا تطورا ايجابيا آخر إذ أن العلاقة بين الحزبين التقليديين من جهة وهيئات المجتمع المدنى من نقابات واتحادات طلابية الخ.. من جهة أخرى تتسم بالفتور على أقل تقدير ويمكن القول أن الحزبين التقليدين ناصبا هذه الهيئات العداء، ولفترة طويلة من الزمن، لسببين رئيسين هما نجاح الحزب الشيوعي في جعل هذه الهيئات دوائر لنفوذه وثانيا لأن قيام وانتشار هذه الهيئات يتم عادة على حساب المؤسسات القبلية والطائفية التي تعتمد عليها الاحزاب التقليدية كقاعدة لها إذ أن الانخراط في هيئات المجتمع المدنى يعني- على الاقل في بعض الاحيان- تجاوز الأوامر القبلية والطائفية

محمد عثمان الميرغني

الانسحاب من الصراع

قد يكون هذا هو السبب الرئيسي في التحالف الذى عقده السيد الصادق مع مايسميهم بالاسلاميين وهو يقول في هذا الصدد: لذلك عملت على عقد تحالف اساسى بين الكيان الذى أنتمى اليه والاتجاه الاسلامي في القطاع الحديث- تحالف له هدفان: الاول احتواء الخطر الشيوعى والثانى هو تحقيق توجه إسلامي سودانى عريض يصل الى أهدافه بوسائل ديمقراطية وشعبية.. يعترف السيد الصادق المهدى هنا صراحة أنه لم يكن من الممكن بالنسبة لحزبه أو على الاقل لجناحه في ذلك الوقت مناقشة الحزب الشيوعى في القطاع الحديث- تعبيره هو- وهو القطاع أو القضاء الذى تنشأ فيه هيئات المجتمع المدنى وتزدهر خاصة في ظل الديمقراطية وأن السبيل الوحيد لتحجيم النفوذ الشيوعى في هذا القطاع كان من طريق التحالف مع الاتجاه الإسلامي. الأهم من ذلك أن هذا التحالف لم يأخذ شكل التنسيق والتعاون الا على مستوى العمل النيابى (العمل من أجل اجازة الدستور الاسلامي وطرد نواب الحزب الشيوعى من البرلمان على سبيل المثال، والمثال الأخير مهم لأنه يبين أن الطريق الذى سلكه السيد الصادق المهدى في تحقيق توجه إسلامي سودانى عريض لم يكن دائما طريقا ديمقراطيا) ولكنه اتسم في حالة هيئات المجتمع المدنى بانسحاب حزب الأمة من حلبة الصراع لصالح قوة سياسية أخرى اعتقد السيد الصادق المهدى أنه من الممكن عقد تحالف استراتيجى معها وفات عليه بالطبع أن موقف شريكه من التحالف قد يكون مختلفا بمعنى أن يكون هذا الشريك على استعداد للدخول في تحالف مرحلى فقط حتى يكوى عوده وهذا ماحدث بالفعل ومايؤكده قول حسن مكى في كتابه حركة الاخوان المسلمين في السودان من تحالف الاخوان المسلمين مع السيد الصادق المهدى والذى نبع حسب ماجاء في الكتاب، من صعوبة التفاهم مع الاحزاب فكان التحالف مع الصادق المهدى الذى بدا اكثر تفهما للحركة الاسلامية وقضاياها بالاضافة الى أن الاسلاميين رأوا في الصادق خير نصير مرحلى، كما كان من استراتيجيتهم.. تسخير الصادق في ضرب الطائفية والعشائرية والشيوعية.

إن انسحاب حزب من حلبة الصراع في القطاع الحديث حكم على الحزب بالجمود ووقف عائقا امام تحديث الحزب وتطويره خاصة في اتجاه الممارسة الديمقراطية داخل الحزب ومؤسساته هذا هو التفسير المنطقى للظاهرة التى كتب عنها خالد المبارك والتى تتصل بالتغيير الذى شهده توازن القوى بين الطائفية وحلفائها من الخريجين إذ أن هذا التوازن شهد تغييرا تدريجيا منذ منتصف الأربعينيات حتى اليوم كان بوجه عام لصالح الطائفية وعلى حساب القوى الحديثة داخل الحزبين.

لايعنى هذا بالطبع أن حزب الامة لم ينجح في العقدين الاخيرين في جذب بعض المثقفين الى صفوفه ولكن النجاح هذا يعود في المكان الأول إلى حاجة القبائل والمجموعات الاثنية الاخرى- خاصة تلك التى تدين بالولاء لحزب الامة في غرب السودان- لوجود ابنائها المتعلمين في أروقة السلطة، فهى تدفع بهم للعمل السياسى لكي يكونوا أذن وعين هذه المجموعات داخل أجهزة الحكم على المستويين المركزي والاقليمى وعليه فيمكن القول أن انتماء المتعلم في هذه الحالة الى حزب من الاحزاب أو استعداده للتعاون مع نظام دكتاتورى كما حدث في الحقبة المايوية لايتم عبر التجاوز للإنتماء الاثنى أو الطائفى ولكنه يشكل في واقع الأمر ترسيخا لهذا الانتماء. يشكل الإنتماء للاحزاب العقائدية في الجانب الأخر تجاوزا لهذا الاطر ولو أن الامر في حالة الجبهة الاسلامية لايعدو كونه انتقالا الى طائفة أكبر وهى طائفة المسلمين في بلد تتعدد فيه الديانات والثقافات فالتجاوز هنا لايشكل طفرة نوعية حتى وأن ادعى قادة وأعضاء الجبهة الاسلامية أن الانتماء في حالتهم يتجاوز الدوله القومية الى الأمة الاسلامية بأسرها

الولاء الجهوى

هناك في الجانب الآخر الحاجة التى يحسها بعض المتعلمين من أبناء هذه القبائل لتجاوز الانتماء الحزبى على أساس الطائفة أو القبيلة وهذا مادفع بعضهم الى الانخراط في عضوية الحزب الشيوعى وحركة الاخوان المسلمين، وقد لاحظ بعض الباحثين كما يقول عبد السلام سيد أحمد تراجع الولاء القومى في الأونة الاخيرة بالنسبة لبعض المثقفين من المناطق الهامشية في السودان ويشير سيد أحمد في هذا الصدد الى دراسة قدمها شريف حرير في مؤتمر عقد بالمملكة المتحدة يناقش فيها نموذج داود بولاد. كتب عن تراجع الولاء القومى لدى قطاع من أبناء السودان، ومن صفوته المتظلمة فقد قرر بولاد ترك الجبهة الاسلامية وذلك لاحساسة على مايبدو بالضيم الذى لحق بأهله وعدم وجود أجابة لدى التنظيم الذى ينتمى اليه والانضمام الى الحركة الشعبية حيث أصبح قائدا لفصيل الحركة الشعبية في اقليم دارفور أن تراجع



جون قرنق

الولاء القومي لصالح الولاء الجهوى قد يسبب المزيد من الضعف للحزبين التقليديين ويقلل من فرص اكتسابهما للصفة القومية حقيقة وهذا قد يشكل المزيد من التهديد لمستقبل الديمقراطية فى السودان إذ أن الانتماء للأحزاب على الاساس القومي هو أحد صمامات الأمان للديمقراطية ولكن نجاح الاحزاب فى التحول الى أحزاب قومية بالمعنى الحقيقى للكلمة سيعتمد على قدرتها فى أن تجد الاجابات المناسبة التى يبحث عنها مثقف من أبناء المناطق الهامشية مثل داود يحى بولاد.

قد يبدو لأول وهله أن الحزب الاتحادى الديمقراطى أوفر حظا من حزب الامة فيما يتعلق بقدرته على المنافسة فى ساحات القطاع الحديث من حزب الأمة. فالثقافة السياسية السائدة فى السودان تقول أن الحزب الاتحادى هو حزب الوسط وأنه الملاذ الوحيد للمثقف الذى يرفض، بشكل أو آخر، الانتماء الى الحزب الشيوعى السودانى، اضف الى ذلك الدور الهام الذى تلعبه شريحه رجال الاعمال فى الحزب الاتحادى وهى شريحه مدينيه تنتمى للقطاع الحديث كما هو معروف. كيف نفسر إذن فشل الحزب الاتحادى فى استقطاب المثقفين الذين لاينتمون الى الاحزاب السياسية الاخرى وهم كثر أو المجموعات التى تكون بعض شرائح القطاع الحديث كالطلاب وغيرهم؟

إذا تناولنا المقوله الخاصة باحتلال الحزب الاتحادى لموقع الوسط فى المنظومة الحزبية السودانية أولا سنكتشف انها إحدى الفرضيات فى الثقافة السياسية فى السودان التى لاتقوم على اساس إذ انها تعتمد على افتراض خاطئ وهو أن الحزب الإتحادى الديمقراطى يمثل امتدادا طبيعيا للحزب الوطنى الاتحادى. وهذا الافتراض بالطبع يغفل الحقيقة الهامة التى أشار اليها خالد المبارك عندما تحدث عن تغيير فى ميزان القوى بين الطائفية وحلفائها، كان بوجه عام لصالح الطائفية وعلى حساب القوى الحديثة داخل الحزبين وهو يتحدث هنا بالطبع عن حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى.

نلاحظ أيضا أن الحزب الاتحادى هو أقل

الصادق المهدى

الاحزاب السودانية اشتغالا بالمسائل الفكرية رغم مساهمات الاحزاب الاخرى فى هذا المجال ويمكن القول أن موقف الحزب من المثقفين يتسم بالكثير من الشك والحذر كما يبين موقفه من النقابات المهنية التى قادت انتفاضة السادس من ابريل ١٩٨٥. ومن الجدير بالذكر أن جميع البيانات التى اصدرتها الاحزاب السياسية الرئيسية فى البلاد- بما فى ذلك الجبهة الاسلامية- أشادت بصورة أو أخرى بدور هذه النقابات فى الانتفاضة باستثناء البيان الذى أصدره السيد محمد عثمان الميرغنى فى الحادى عشر من أبريل ١٩٨٥ بمناسبة نجاح الانتفاضة إذ لم يتضمن هذا البيان أشاره واحده الى دور النقابات فى تفجير الانتفاضة رغم اشادته بالمجلس العسكرى الانتقالي والقوات المسلحة هذا العداء عبر عن نفسه أيضا فى رفض الحزب المشاركة فى مؤتمر كوكادام وهو المؤتمر الذى قام بتنظيمة التجمع النقابى وشارك فيه حزب الامة وقد رفض الحزب فيما بعد التوقيع على الاتفاق رغم المحاولات الكثيرة التى قام بها التجمع النقابى لحثه على ذلك.

قد يكون أحد أسباب هذا العداء للنقابات المهنية إنخراط عدد من القيادات النقابية العمالية التى خدمت النظام المايوى بنشاط فى الحزب الاتحادى بعد سقوط نميرى وتأليبها لقيادة الحزب ضد التجمع النقابى الذى تعامل مع هؤلاء القادة النقابيين بوصفهم «سدنه»، ويمكن النظر الي قبول هؤلاء القادة فى الحزب مؤشرا هاما لاحد جوانب الثقافة السياسية للحزب الاتحادى والتى لاترى فى التعاون مع الانظمة الديكتاتورية من جانب البعض حائلا بينهم وبين العضوية فى الحزب بعد استعادة الديمقراطية، وقد يذهب الحزب أبعد من ذلك ويبارك تعاون أحد قادته البارزين مع نظام ديكتاتورى تماما مثل ماتفعل القبائل التى ترى أن هناك ضرورة ملحة لوجودة أحد ابنائها داخل نظام مثل نظام مايو حتى يكون عين وأذن قبيلته فى دهاليز السلطة.

كان هناك فى المقابل رفض الحزب الاتحادى لقبول عضوية عدد من المهنيين عبروا عن رغبتهم فى الانضمام للحزب بعد نجاح الانتفاضة، ولقد رفض الحزب قبولهم لانهم تقدموا بطلبهم كمجموعة وليس كأفراد حسب ماسمع أعضاء مجموعة المهنيين هذه. قد يكون خوف من وجود مجموعات ضغط داخله سببا فى رفضه لقبول طلب افراد المجموعة ولكن رفض فكرة مجموعات الضغط أو المنابر داخل حزب من الأحزاب هى مؤشر لتخلف الثقافة السياسية لهذا الحزب وتعبيرا آخر عن رفض الحزب للديمقراطية فى أجهزته الداخلية ولاسبيل لتقدم حزب من الاحزاب فى إطار النظام الديمقراطى الا باشاعه الديمقراطية داخل أجهزته وجذب المثقفين الذين ينجحون من خلال العمل الفكرى الخلاق فى نشر أفكار حزبهم ومد هيمنته الثقافية وبلورة برامجه. فالالتزام بالديمقراطية على المستوى الشكلى لايكفى لانتشال السودان من وهدته.



سمير كرم

رسالة واشنطن

* خلافات كلنتون مع المؤسسة العسكرية والأمنية تشل قدرته على تنفيذ السياسة التى انتخبه الأمريكيون من أجلها.
* الجنرالات غاضبون من سياسة ترمى إلى إعطاء الأولوية للقضايا الداخلية ..وتتجنب المغامرات العسكرية الخارجية..
* تفصيلات خطيرة عن الصراع الذى يتحالف فيه ضد كلينتون النخبة الحاكمة التى كانت لها دائما الهيمنة على صنع القرار.

قد يختلف أى اثنين- من الأمريكيين أو غير الأمريكيين- على الإجابة على السؤال: من يحكم أمريكا؟. هل هو الرئيس، أو الكونجرس، أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى، أم إنه الإعلام أو الرأى العام أو الحزبان الكبيران اللذان يتبادلان السلطة التنفيذية والتشريعية فيما بينهما؟.

بل قد يختلف أى اثنين- من الأمريكيين أو غير الأمريكيين- حول ما إذا كان النظام الذى تحكم به أمريكا هو فى الحقيقة نظام ديمقراطى..أم غير ديمقراطى .أو لنقل أن الاختلاف يتسع حول تقدير مدى قوة الديمقراطية أو عمقها فى الحياة السياسية الأمريكية.

مع ذلك من الصعب أن تجد اثنين من الأمريكيين يختلفان على أن السياسة الخارجية الأمريكية هى شأن يخص النخبة الحاكمة، وأن العملية الديمقراطية لاتقترب منها إلا شكليا. وأن أيا من يحكم فإنه يستأثر بقرارات السياسة الخارجية مع مجموعة مغلقة شبه سرية من صانعى القرار وصانعى السياسة فى المجال الذى يسمى **«الأمن القومى»**.

قليلة للغاية هى المرات التى استطاع فيها الرأى العام الأمريكى أن يفرض إرادته السياسية فى قضية من قضايا السياسة الخارجية.. خاصة إذا وضعت الرئاسة عليها لافتة:**«قضية تتعلق بالأمن القومى الأمريكى»**، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن من الحقائق المسلم بها أن الرأى العام الأمريكى يعارض بشدة برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية برمته (واعتماداته سنويا تتراوح بين ٢٥ و٣٠ مليار دولار) وتزداد معارضته له حدة ومرارة فى أزمنة الكساد الاقتصادى.. كالتى تمر بها الولايات المتحدة الآن. ولم تؤد هذه المعارضة أبدا إلى إلغاء هذا البرنامج وتوجيه اعتماداته إلى الاحتياجات الداخلية. وفى العام الماضى أظهرت استطلاعات الرأي العام أثناء نظر مسألة الاستجابة لطلب اسرائيل ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار أن نسبة من يعارضون الاستجابة لهذا الطلب من الأمريكيين تزيد على ٨١ بالمائة. فما الذى حدث؟ ضربت الإدارة الأمريكية عرض الحائط بهذه الأغلبية الساحقة من الرأي العام.

كذلك فإن الرأى العام الأمريكى لايؤيد كثيرا التضخم الهائل فى الميزانية العسكرية.. ويعتبر أنها تبديد لامبرر له حتى حينما كان الاتحاد السوفيتى لايزال قائما.. والآن فإن الغالبية الساحقة من الأمريكيين تطالب بإعادة نظر شاملة فى الإنفاق العسكرى..وحتى الآن لاتوجد استجابة حقيقية.

ومنذ بدايات هذا القرن -على الأقل- وتطورات مواقف أمريكا فى السياسة الخارجية تؤكد أن أهم القرارات فيها- وبالأخص قرارات الحرب و السلام.-تؤخذ دون أى اعتبار لمواقف الرأي العام. دخلت أمريكا الحرب العالمية ضد إرداة الشعب الأمريكى.. بل ضد إرادة الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون الذى كسب انتخابات الرئاسة قبلها على أساس برنامج يعارض الحرب العالمية الثانية بشدة تورط أمريكا في «مشكلات اوربا العسكرية » ودخلت ايضاعلى الرغم من وجود أغلبية واضحة من الأمريكيين فى صف عدم التورط مرة أخرى فى المشكلات الأوروبية.

وليس هناك من لايعرف أن حرب فيتنام استمرت نحو ١٣ عاما على الرغم من معارضة شعبية لها فى أمريكا استمرت فى التصاعد مع تصعيد الحرب حتي وصلت هذه المعارضة إلى حد الصدام الدموى فى شوارع المدن الأمريكية بين الجماهير وقوات الأمن. وربما لولا فضيحة «ووترجيت» التى هزت النظام هزا عنيفا فى عام ١٩٧٢، ولولا الهزيمة فى ميدان القتال فى الوقت نفسه، لما قبلت السلطة الأمريكية توقيع اتفاق باريس عام ١٩٧٣ الذى هذه الحرب.

ولماذا نذهب بعيدا فى الماضى. إن القرار الذى اتخذه مجلس النواب الأمريكى فى ١٧ نوفمبر الماضى بالموافقة على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(وتضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) قد اتخذ بعد معركة مريرة كان من الواضح خلالها وطوال شهور عديدة أن الرأي العام الأمريكى لايشعر بالاطمئنان إلى تأثيرات هذه الاتفاقية على أوضاعه الاقتصادية..وكانت الطبقة العاملة الأمريكية أكثر المتخوفين منها لأنها تفتح الباب على مصراعيه لهجرة رأس المال الأمريكى واستثماراته ومشاريعه من الولايات المتحدة بحثا عن اليد العاملة الرخيصة. وقد بذل معارضو هذه الاتفاقية أقصى ما بوسعهم لكى يرفضها الكونجرس ورفعوا فى سبيل ذلك شعارات لايلجأ إلى رفعها أحد عادة فى هذا المجتمع مثل **«قضية الطبقة العاملة»و«مصالح العمال الأمريكيين»**..وتبنى هذه الشعارات روس بيرو الملياردير الأمريكى الذى كان مرشحا فى انتخابات الرئاسة الأخيرة وحصل على نحو ١٩ بالمائة من أصوات الناخبين(..).

الحقيقة فعلا هى أن السياسة الخارجية



ليست شأنا يسمح فيه للرأي العام الأمريكى بأن يملى إرادته. حتى حينما كان الشعار الأساسى لإدارة رونالد ريجان-أكثر رؤساء أمريكا المعاصرين يمينية هو «رفع الحكومة عن كاهل الشعب الأمريكى» وكان المقصود هو إخلاء الحكومة من مسئولية البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية.. الخ كانت هذه الإدارة نفسها هى التى أشرفت على أكبر توسع فى ميزانيات الأمن القومى، ميزانيات «البنتاجون»(وزارة الدفاع)والسى.آى.إيه وكالة المخابرات الأمريكية، ووكالة الأمن القومى ووكالة الأمن الدفاعى...الخ.

فما الذى تعنيه هذه الحقيقة عندما ينتخب الأمريكيون رئيسا على أساس برنامج يقضى بتوجيه الأولوية إلى مشكلات أمريكا الداخلية: الاقتصاد..البطالة..الجريمة..الرعاية الصحية.. بعد أن طال إهمالها لحساب قضايا السياسة الخارجية: الحرب الباردة- برنامج التسلح الاستراتيجى- غزو جرينادا- غزو بنما- حرب الخليج- الشرق الأوسط- الصومال وما إلى ذلك؟

ماذا تكون النتيجة حين يأتى إلى الحكم رئيس أمريكى يرى بوضوح ويريد أن يجعل السياسة الخارجية شأنا ثانيا(ولانقول ثانويا) مستجيبا بذلك لطلب شعبى واسع؟.

النتيجة هى ما نراه اليوم، فماذا نرى؟. رئيس تحت الحصار. تحاصره النخبة التى تريد أن تكون السياسة الخارجية (الأمن وقضايا فى العالم الخارجى مهما كان ما تتمتع به أمريكا من أمن داخلى) هى محور سياسة أمريكا وبؤرة ارتكازها.

ذلك أنه إذا كان من يؤمنون بأولوية السياسة الداخلية على الخارجية يعتبرون أن مطلبهم بسيط.. وأنه لايشكل تدخلا فى انفراد النخبة بقرارات السياسة الخارجية..فإن من يؤمنون بأولوية السياسة الخارجية يرون-

بالضرورة وبمنطق هذه الأولوية نفسها- أن من يسيطر على السياسة الخارجية لا يستطيع أن يحقق أهدافه مالم تكن له سيطرة كاملة و حقيقية على السياسات الداخلية.

هذه هى بؤرة الصراع الدائر الآن حول كلينتون.

ولكى نقتحم المشكلات التى يعانيها كلينتون مباشرة لابد من أن نرى وبوضوح أن «المؤسسة الأمنية»- إذا جاز التعبير- التى تتمثل فى العسكريين والمخابرات والأجهزة الأمنية الأخرى، يشكل خط التماس أو منطقة التلاقى بين مجال السياسة الداخلية والخارجية، وهى بالتحديد التى لاتقبل أن تصبح السياسة الخارجية فى المركز الثانى، لأن هذا يعنى تقليص أدوارها وميزانياتها. لكنها لاتتحدث عن هذا صراحة إنما تسميه «تقليص دور أمريكا القيادى فى العالم». والمفهوم طبعا أن إعطاء الأولوية للقضايا الداخلية يعنى -خاصة فى ظروف أمريكا الحالية- ميزانية عسكرية أقل، وقوات أقل، ومغامرات خارجية أقل..سواء كانت فى شكل تدخل عسكرى مباشر أو غير مباشر، أى عن طريق عمليات المخابرات والعمليات السرية بأنواعها.

الأزمة الراهنة فى الويات المتحدة الآن هى ما يفعله العسكريون بكلنتون.. يساعدهم فى ذلك من هم على هوامش المؤسسة العسكرية بشكل أو بآخر ومن هم أعضاء مزمنون فى النخبة الحاكمة المعنيون بقضايا الأمن القومى، فما الذى يفعلونه؟.

لنبدأ المعركة من بداياتها «الرمزية» .فى عام ١٩٧٦- قبل انتخاب كلنتون رئيسا للولايات المتحدة بستة عشر عاما صدر كتاب بعنوان «الدولة الخارجة على القانون: جرائم وكالات المخابرات الأمريكية»اشترك فى تأليفه أربعة كتاب أمريكيين (مع أن الكتاب صدر عن دار «بنجوين» البريطانية المعروفة) وكان أول هؤلاء مورتون .هـ. هالبرين.وعلى غلاف الكتاب ظهرت مع العنوان وأسماء المؤلفين أسماء الوكالات التى يتناول الكتاب جرائمها:وكالة المخابرات المركزية- وكالة الأمن القومى- مصلحة الإيرادات الداخلية(الضرائب) - مكتب التحقيقات الفيدرالى(المباحث الجنائية) .

بعد تولى كلينتون الرئاسة ظهر اسم مورتون.هـ. هالبرين كمرشح للرئيس لشغل منصب «مساعد وزير الدفاع لشئون الديمقراطية وحفظ السلام. وهو منصب استخدمه كلنتون فى إطار عملية إعادة تنظيم وزارة الدفاع لمواءمة الأوضاع العالمية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال «الخطر الشيوعى».

تعطل ترشيح هالبرين فى مجلس الشيوخ الذى يملك وحده سلطة التصديق على تعيينه. والأدلة قوية وواضحة على أن وقف البت فى ترشيحه على الرغم من مرور ١١ شهرا على بداية إدارة كلينتون هو بإيعاز من الجنرالات فى البنتاجون ورؤوس وكالات المخابرات والأمن.

طبعا لاأحد يستطيع أن يقول أن كلنتون لم يكن يعرف «ماضى »هالبرين جيدا، ورشحه بإيعاز من هذا أو ذاك من مساعديه. ليس فقط لأن هالبرين صديق مقرب للرئيس الأمريكى ولعدد كبير من أركان الإدارة الحالية.. إنما لأن هالبرين ليس جديدا على السلطة. فقد كان نائبا لمساعد وزير الدفاع إبان عهد روبرت ماكنامارا،أي أيام حرب فيتنام. وقبل ذلك كان عضوا رئيسيا فى جهاز مجلس الأمن القومى.

فلماذا اعتراض العسكريين والمخابراتيين والأمنيين ومحافظ' الكونجرس- وحتى الديمقراطيين منهم- على تعيينه؟.

إنهم يتهمونه باليسارية. متهم بأن له «ماض» اشتراكى». بأنه عدو للمخابرات الأمريكية تسبب فى مقتل عدد من عملائها فى الخارج بسبب كتاباته أو بسبب كتابات اصدقائه اليساريين فى السبعينات. .والنتيجة أنه الرجل الذى يكشف ترشيحه أن بيل كلنتون ليس «ديمقراطيا جديدا»كما صور نفسه فى الحملة الانتخابية التى انتهت بفوزه بالرئاسة، إنما هو «ديمقراطى لايزال يحمل الأفكار اليسارية التى كانت تسيطر عليه منذ الستينات: سياسات عامة اشتراكية ودفاع قومى ضعيف، وسياسة خارجية أممية».

والعبارة لمجموعة « لوبى الحرية» اليمينية..المجموعة نفسها التى فتحت نشرتها الخاصة لباحث أمريكي اتهم كلينتون بأنه كان فى شبابه عميلا للمخابرات الأمريكية.

بعض الأعضاء الجمهوريين فى مجلس الشيوخ الأمريكي وصفوا هالبرين-خارج الجلسات الرسمية- بأنه «أممى ذو روابط متينة مع الماركسية- اللينينة» لكنهم في الجلسات الرسمية يكتفون بوصفه بأنه كان رئيسا لفرع« الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية»، فى منطقة واشنطن وكان مساعدا لجيمى كارتر الرئيس الأسبق.

وقال عنه السناتور الجمهورى(أكبر أعضاء المجلس سنا وأقدمهم فى العضوية) ستروم ثيرموند» ملف هالبرين يبين أنه رجل أحكامه عن طبيعة الصراع والعلاقات الدولية خاطئة إلى حد عميق. إنه يقود حملة الدفاع عن إخضاع القوة العسكرية الأمريكية للمصالح الدولية المتعددة الأطراف».

عندما وقعت أحداث الصومال التى أدت إلى مقتل ١٨ جنديا أمريكيا فى معركة مع أنصار اللواء عهديد لاحت أكبر فرصة لجنرالات «البنتاجون» لاغتيال فرصة هالبرين فى الحصول على تصديق مجلس الشيوخ على ترشيحه.. فجأة قالوا إن هالبرين هو المسئول عن ما جرى لأنه تدخل وأعطى أوامر داخل «البنتاجون» أدت إلى هذه الكارثة. وسرب العسكريون هذا الكلام إلى صحيفة «واشنطن تايمز» اليمينية فنشرته مع القدر اللازم من تلويث صورة هالبرين من ماضيه «الليبرالى» والمعادى للمخابرات..

وعندما أكد مساعدو الرئيس كلنتون أن هالبرين لا علاقة له بالمرة بما جرى فى الصومال وأنه لم يصدر أوامر ولم يبد رأيا فيما يجب عمله لأنه لم يتول بعد مهام منصبه كان الضرر قد حدث بالفعل. .فالعسكريون استمروا فى الادعاء بأنهم تلقوا أوامر منه.

واستمرت عملية تقليب الدفاتر القديمة، وهذا أسهل ما تستطيع المخابرات الأمريكية القيام به.

قالوا أنه فى عام ١٩٧٥نشرت مجلة «كاونتر سباى»(الجاسوسية المضادة) اسم ريتشارد ويلش بصفته رئيس محطة المخابرات المركزية الأمريكية فى أثينا. فأدى ذلك إلى اغتياله عشية عيد الميلاد فى ذلك العام. وقتها دافع هالبرين عن مجلة «كاونتر سباى» وعن كاتب المقال فيليب آجى الذى كان قد ترك العمل بالوكالة الأمريكية وكرس نفسه لفضح عملياتها السرية فى هذه المجلة وغيرها.. وصدر حكم قضائي بسحب جواز سفره الأمريكى بعد ذلك.

قالوا أيضا أن هالبرين اشترك لسنوات طويلة فى نشاط «معهد دراسات السياسة»- وهو معهد «تقدمى»- فى واشنطن- وأن ملفات المباحث الجنائية الأمريكية سبق أن كشفت عن وجود تعاون ودعم تبادلى بين هذا المعهد والحزب الشيوعى الأمريكى بهدف «تحطيم الولايات المتحدة».

والواقع أن اتجاهات هالبرين السياسية وميوله الفكرية لم تكن يوما من الأيام سرا. فقد كتب كثيرا ضد ممارسات المخابرات الأمريكية وأجهزتها. خاصة في وقت ساد فيه مناخ النقد ضدها إبان فضيحة «ووترجيت» وإبان الورطة الأمريكية في حرب فيتنام. كذلك إبان التحقيقات في النشاطات غير المشروعة للمخابرات والمباحث الجنائية، مثل مؤامرات الاغتيال ضد زعامات الدول المناهضة للنفوذ الأمريكي أو المعارضة للتدخل العسكري الأمريكي.

وكما ذكرنا فقد سبق لهالبرين أن شغل مناصب عليا في إدارات سابقة.. في وزارة الدفاع وفي مجلس الأمن القومي.

لكن عملية عرقلة التصديق على تعيينه الآن تأتي في إطار حملة عامة تظهر وجود معارضة قوية، بين العسكريين والقوى التي تتحالف معهم عادة، للرئيس كلنتون وسياساته الداخلية والخارجية على السواء.

معركة تعيين هالبرين ليست سوى واحدة من المعارك التي يشنها العسكريون على كلينتون.. والتي تصيب كثيرين بالفزع حينما يفكرون في احتمالات تطورها إلى مواجهة على الطريقة التي انتهت باغتيال جون كنيدي قبل ثلاثين عاما. حتى أن بعض الأمريكيين يعتقد أن كلنتون نفسه ليس غافلا عن هذا الاحتمال، وأن إشارته في خطاب ألقاه أخيرا في بوسطن إلى التماثل بين سياساته وسياسات مثله الأعلى الراحل جون كنيدي مقصودة لهذا المعنى بالذات(..).

وليس من المبالغة أن نقول أن في التاريخ الرئاسي الأمريكي كله لم يتعرض رئيس أمريكي للإهانة من جانب العسكريين مثل ما يتعرض له كلينتون الآن. وهذا مثل واحد.. في حدود ما يتسع له المجال.

منظمات المحاربين القدماء الأمريكية تمطر البيت الأبيض هذه الأيام بسيل من خطابات الشتائم ضد كلنتون مكتوبة بلغة لاتليق في مخاطبة الزملاء أو المرؤوسين.. مع أنها تخاطب القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية. بروس تيسين رئيس «الفرقة الأمريكية»- وهي أضخم هذه المنظمات على الإطلاق إذ تضم أكثر من ثلاثة ملايين عضو- قال في رسالة إلى كلنتون إثر مقتل ١٨ جنديا أمريكيا وقرار كلنتون بتحديد اليوم الأخير من شهر مارس المقبل موعدا لانسحاب القوات الأمريكية من الصومال قال فيها أنه «مالم يتخذ عمل سريع وفعال من جانب الحكومة الأمريكية فإن الأعضاء الشجعان الذين ينتمون للقوات المسلحة سيعانون بصورة متزايدة من جبن القيادة القومية».

عضو في منظمة محاربي فيتنام القدماء له قريب بين قتلى القوات الأمريكية في الصومال بعث برسالة إلى كلنتون أكثر شعورا في إظهار العداء له: «ابن عمي الذي اغتيل في الصومال..خلافا لك كان يستعد لأن يقاتل وأن يموت من أجل هذا البلد. أختار أن يضحي على مذبح نظامكم العالمي الجديد في عمل بوليس تحت إشراف الأمم المتحدة بلا غرض.

لقد قتل جيمي وغيره من فريق «القوة دلتا» ليزودك بالرجولة التي لم تكتسبها أبدا.. بالحماقة، إن رجلا مثلك معاد للعسكريين، مناصر لأممي الأمم المتحدة هو وحده الذي يستطيع أن يرسل ٣٠٠ مقاتل أمريكي ضد آلاف من الصوماليين الذين تملأهم الكراهية بلا خطة لإرسال- تعزيزات سريعة للرد عليهم.. أن الفارين من الخدمة العسكرية- أمثالك لايستطيعون أن يفهموا.. وإياك أن تستسلم لاي وهم بأننا يمكن أن نعتقد أنك ستفهم أبدا التضحية من أجل الرب والأسرة والوطن(..).

ولايزال المرض مستمرا لما يعرف الآن بوصف «تراجيديا الأخطار» التي ارتكبت «بحق القوات الأمريكية في الصومال» وفي فهم معنى مهمة هذه القوات هناك.. ويظهر الرئيس الأمريكي فيها رجلا مترددا أميل لابتلاع الإهانة لما جرى للقوات التي تنظر إليه باعتباره «القائد الأعلى» ويجري تذكير الأمريكيين يوميا بأنهم وقعوا في خطأ لايغتفر عندما انتخبوا رجلا لم يؤد الخدمة العسكرية في شبابه، بل إنه كان على الجانب الآخر المناهض لحرب فيتنام. كذلك فإن تجنب كلنتون الوقوع في مأساة مماثلة في هاييتي يحسب ضده. تماما مثل قراره بسحب القوات من الصومال.

في هاييتي ظلت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية صامتة عن تقاريرها السرية عن رئيس هاييتي الشرعي أرستيد..إلى أن بدأ الرئيس الأمريكي محاولته لتنفيذ اتفاق عودة ارستيد إلى مكانه الشرعي كرئيس لهاييتي منتخب مباشرة من الشعب. ولايكاد يكون هناك تفسير لموقف حكام هاييتي العسكريين الذي تصلب فجأة ضد عودة أرستيد، وإلى حد مقاومة رسو القوات الأمريكية في العاصمة الميناء «بورتوبرانس» إلاكون علاقة هؤلاء العسكريين بالمخابرات الأمريكية وجنرالات «البنتاجون» تجعلهم على ثقة من أنه إذا كان الرئيس كلنتون ضدهم مع أرستيد فإن هناك من هو معهم وضد كلنتون في قلب واشنطن.

ما أن اتخذ كلنتون قراره بعدم إدخال القوات الأمريكية هاييتي حتى خرجت المخابرات الأمريكية بتقريرها: أرستيد مجنون. مختل عقليا. ميال للعنف. تورط في أعمال تحريض على قتل خصومه. ولا شيء في تقارير المخابرات المركزية عن أعمال القتل التي ارتكبها العسكريون ضد الوزراء والقضاة وأنصار أرستيد من كل فئة لا شيء عن حقيقة أن أرستيد قسيس. رجل دين معروف بهدوئه وتقواه. يحمل درجة دكتوراه في الفلسفة. مؤلف لست كتب تلقى احترام المتخصصين في المحافل الأكاديمية الأمريكية، مع ذلك يصفونه بأنه مختل عقليا.

الاتهامات موجهة إلى أرستيد، لكن المؤكد أن المقصود هو كلنتون وإظهاره بأنه دائما في صحبة متطرفين مثل هالبرين. مجانين مثل أرستيد..يكره صحبة رجال المخابرات الأمريكية والجنرالات.

معنى هذه الهجمات قاله بوضوح أحد مساعدي أرستيد للصحفي الأمريكي كريستوفر هيتشنز: «العالم كله يعرف أن انقلابا عسكريا قد وقع في هاييتي. لكن أحدا لايعتقد أن هناك انقلابا صامتا في الولايات المتحدة. إن السياسة التي تفرض الآن هي سياسة إدارة بوش السياسة التي يحددها العسكريون».

وليس هناك من لايعرف أن العسكريين الأمريكيين يفضلون تلاميذهم أمثال الجنرال راؤول سيدراس حاكم هاييتي هؤلاء تدربوا على أيديهم على القتل وعلى القمع وعلى السياسة. ولهذا يستمر سيدراس في التحدث بكل رقة عن «العلاقات العسكرية الطويلة بين هاييتي والولايات المتحدة» ويذكر بأن ٧٥ بالمائة من ضباط قواته المسلحة

الجنرالات غاضبون من سياسة ترمي إلى اعطاء الأولوية للقضايا الداخلية..وتجنب المغامرات العسكرية الخارجية..

تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة. ولن تلبث أن ظهرت حقيقة أن حكام هاييتي عملوا لحساب الوكالة طويلا.

يستمر دكتاتور هاييتي في التصرف والتحدث كأنه يعرف عن عملية صنع القرار- بشأن هاييتي كما بشأن الأمور السياسية الأخرى- ما لا يعرفه الرئيس الأمريكي كلنتون. فللرجل أصدقاء كثيرون في واشنطن في السلطة وخارجها.. ومن هم بين بين، مثل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق صاحب النفوذ غير العادي في واشنطن على الرغم من أنه لم يشغل منصبا رسميا منذ عام ١٩٧٦. فقد ساهم كيسنجر في ترديد الاتهامات المخابراتية ضد أرستيد، وصفه بأنه «شخصية مريضة وقاتل».

كذلك ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي في العصر الذهبي لحرية القوات المسلحة الأمريكية في إثبات قدراتها، من غزو بنما إلى عاصفة الصحراء- بدأ حملته الانتخابية لنيل ترشيح الحزب الجمهوري لمعركة الرئاسة (١٩٩٦) مستخدما اتصالاته الوثيقة مع جنرالات «البنتاجون» في إحراج كلنتون بشأن الصومال وبشأن هاييتي.

التعبير الشائع الآن في وصف موقف وكالة المخابرات المركزية من سياسة كلنتون إزاء هاييتي، أي تأييده لعودة أرستيد وضرورة تنحية العسكريين، وفرض حصار بحري بدلا من تنفيذ «خطة غزو» فورية لإثبات قدرة أمريكا على حسم الأمور كالعادة- هو أن الـ«سي.آي.أي» تشن الآن «حرب عصابات في واشنطن». والحقيقة أنها ليست حرب عصابات السي.آي.أيه. وحدها.، فلقد تأكد أن الشهادة التي أدلى بها براين لاتيل رجل المخابرات المخضرم أمام الكونجرس، وأورد فيها معلومات السي.آي.إي. بأن أرستيد مختل عقليا فأحرج كلنتون والإدارة الأمريكية كلها، تحظى بتأييد كافة المسؤولين في الـ«سي آي.إي»وباقي أجهزة المخابرات الأمريكية، بما فيها إدارة المخابرات والبحوث التابعة لوزارة الخارجية.

بل يبدو أنه يوجد داخل مجلس الأمن القومي- الذي يرأسه كلنتون نفسه- من يعتقد أن «الرئيس مقصر» في طريقة إدارته لأدوار السياسة الخارجية المتعلقة بالأمن. أي المتعلقة باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في أزمات خارجية. لهذا سربت إلى جيم هوجلاند مدير تحرير صحيفة «واشنطن بوست» المعلومات التي نشرها (الأحد ٣١/١٠/٩٣) والتي تفيد أن كلنتون لم يرأس اجتماع مجلس الأمن القومي منذ توليه الرئاسة سوى ٨ مرات.. أي بمعدل يقل عن مرة واحدة شهريا». وهوجلاند معروف منذ السبعينات بعلاقته الوثيقة مع المخابرات الأمريكية..الأمر الذي لم يتغير بتغير العهود والرؤساء والإدارات. ويقول هوجلاند أن كلنتون يميل أكثر إلى الاعتماد على مناقشاته مع عدد محدود من خلصائه المقربين: انطوني ليك مستشاره للأمن القومي(الذي يوصف في دوائر واشنطن بأنه «المخ») ووزير الخارجية كريستوفر و مادلين أولبرايت السفيرة لدى الأمم المتحدة ومدير المخابرات المركزية .وولسي.

وليس بين هؤلاء عسكري واحد. والمفروض أن رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة يحضر عادة اجتماعات مجلس الأمن القومي.. لكن هذه العادة لم تعد متبعة بدقة منذ بداية رئاسة كلنتون. فماذا عن وولسي مدير المخابرات؟. مشكلته الوحيدة أنه من اختيار كلنتون. لا أحد يطعن في كفاءته ولا أحد يشكك في اهتمامه بالوكالة وميزانيتها وامتيازاتها..لكنه ليس من رجال جورج بوش الرئيس السابق للولايات المتحدة، والرئيس الأسبق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وعلى ذكر بوش لابد من الإشارة إلى أنه- فيما يبدو استجابة لغضبة السي.آي.إي. ضد كلنتون- قرر فجأة خرق «اتفاق جنتلمان»كان قد عقده مع كلنتون إثر فوز الأخير بالرئاسة بأن لايشارك في انتقاده طوال العام الأول من رئاسته، ولاء بوش للمخابرات المركزية أثبت أنه أقوى من احترامه لهذا الاتفاق، لهذا فاجأ المجتمع السياسي بانتقاد مواقف كلنتون بالنسبة للصومال وبالنسبة لهاييتي.

وقد جاءت انتقادات بوش في أغرب الأوقات.. في الوقت الذي بدأ فيه بعض الأمريكيين يتذكرون حقيقة أن الصومال وهاييتي كلتيهما من مخلفات إدارة بوش

خلافات كلينتون مع المؤسسة العسكرية والأمنية تشل قدرته على تنفيذ السياسة التي أنتخبه الأمريكيون من أجلها

التي لاتزال تسبب صداعا حادا للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون.

وصل الأمر إلى حد آثار انزعاج بعض الذين يؤمنون فعلا بأن كلنتون رئيس ضعيف في مجال السياسة الخارجية. وقد كتب أحدهم .- المعلق السياسي واستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بواشنطن آموس بيرلموتر» يقول:«إن عجز الرئيس كلينتون الواضح وافتقاده إلي الحسم، فضلا عن عدم اهتمامه بالشؤون الخارجية في خدمته كقائد أعلى. ليس مبررا لتحديد الدستور وتطبيقاته الطويلة الأجل في مجال السياسة الخارجية».

هناك إذن شعور بأن الذين يريدون تحدى كلينتون يصلون في ذلك إلي درجة تظهر استعدادهم لتجاوز الدستور الأمريكي.

وقد ظهر هذا الانزعاج بشكل خاص بين كثيرين من أعضاء الكونجرس الأمريكي- الديمقراطي بشكل خاص- عندما تجددت أخيرا المناقشة حول حدود سلطة الرئيس فيما يتعلق بقانون سلطات الحرب.. وهو القانون الذى يحدد الصلاحيات بشأن استخدام القوات المسلحة في الخارج.

قاد السناتور الجمهوري روبرت دول -زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ والحالم الأبدى بالرئاسة - حملة من أجل تقليص سلطات كلنتون في هذا الصدد، وهو الذى كان أداة الكونجرس الفعالة طوال رئاستي ريجان وبوش في الدفاع عن سلطة الرئيس وحده بشأن قرارات الحرب واستخدام القوات المسلحة. وقد بدا أن السناتور دول يمكن أن ينجح. فيكون بذلك قد أحرج كلنتون وأحرز انتصارا ضد «الرئيس الذى لم يؤد الخدمة العسكرية»..لكن شعور الشيوخ النواب الديمقراطيين بفداحة مثل هذه الخسارة بالنسبة لمركز رئيس ديمقراطي، بل أول رئيس ديمقراطي ينتخب منذ عام ١٩٧٦ جعلهم يتكتلون وراء كلينتون، وكان هذا هو بحد ذاته خروجا على القاعدة السائدة منذ تولى كلينتون الرئاسة حيث يواجه معارضة مريرة من شيوخ ونواب حزبه في كافة القضايا والمشروعات التي تعرض علي الكونجرس. من الميزانية إلى الرعاية الصحية إلي قوانين حماية البيئة..فضلا عن معركة السماح للشواذ جنسيا بالخدمة في القوات المسلحة.

وهذه المعركة كانت بداية الانشقاق الخطير بين كلنتون وجنرالات البنتاجون وقد جرت عليه متاعب كثيرة، على الرغم من أنه قبل التوصل إلى حل وسط بشأنها أيده فيه

القضاء الأمريكي (بما في ذلك المحكمة العليا) وأيده الرأي العام. كانت بداية.. جرت وراءها كثيرا من المشكلات بين كلنتون والعسكريين.

ولاتبدو المسألة مجرد اختلاف وجهات نظر.. الطريقة التي يعبر بها العسكريون عن «غضبهم» «واستيائهم» من كلنتون وسياسته الخارجية تتجاوز حدود اختلاف الآراء.

في تصريح لصحيفة «لوس انجيلاس تايمز» مؤخرا (١٩/١٠/١٩٩٣) قال روبرت جاسكين- وهو مخطط استراتيجي سابق في «البنتاجون» وتقول الصحيفة أنه لايزال يحتفظ باتصالاته الوثيقة مع كبار القادة العسكريين- «الناس الذين اتحدث إليهم في البنتاجون مشمئزون . الشعور السائد بين كثيرين منهم هو أن الفريق(وهو يتحدث عن الفريق الذي عينه كلنتون لتولي مسئوليه وزارة الدفاع برئاسة الوزير آسبين) ليس واثقا من اتجاهه ولا من عمله».

مسئول سابق آخر هو راؤول آلكالا وهو كولونيل متقاعد من الجيش وتصفه الصحيفة أيضا بأنه ممن يحافظون على انفعالاتهم داخل «البنتاجون»- يقول «المزاج السائد في البنتاجون يتراوح بين خيبة الأمل والانزعاج..الناس هناك يشعرون بأن هناك فجوات في الخبرة داخل فريق صانعي السياسة المدنيين».

والشيء الواضح تماما هو أن كلنتون لايتمتع بثقة كبار الجنرالات والأدميرالات.. وهذا يعني أنه سيواجه مزيدا من التعقيدات والمشكلات في أداء سياسته الخارجية، خاصة فيما يتعلق باستخدام القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وليس هناك عامل وراء غضب الجنرالات من كلنتون أشد وطأة من عامل خفض الميزانية العسكرية الأمريكية. وعلى الرغم من أن القواعد واللوائح - وهو شيء لا تنفرد به أمريكا- تقضي بأن ينفذ العسكريون المحترمون أوامر القيادات المدنية وعلى رأسها رئيس الجمهورية وأن لايشاركوا علنا في توجيه انتقادات اليه.. إلا أنه يبدو أن كبار القادة العسكريين الأمريكيين يظهرون منذ تولي كلنتون الرئاسة استعدادا غير مألوف لانتهاك هذه القواعد وهم وإن كانوا لايدلون بتصريحات علنية تنسب إليهم بأسمائهم ومناصبهم- بعد أن عوقب أحدهم بعد وقت قصير من تولي كلنتون بفصله من الخدمة لتعرضه بالنقد الجارح للقائد الأعلى- إلا أنهم ينشطون الآن أكثر من أي وقت مضى في عقد اتصالات واجتماعات مع أعضاء الكونجرس يعبرون فيها عن غضبهم واستيائهم..وما هو أكثر حدة.

والخطير في الأمر أن كلا منهم يحاول أن يلقي مسئولية الأخطاء العسكرية على عاتق المسئولين المدنيين، ويصل بها إلى كلنتون نفسه.

هذا ماحدث -مثلا- عندما قال الجنرال جوزيف هور قائد المارينز في لقائه مع مجموعة من رجال الكونجرس مؤخرا أن المسئولين المدنيين في البنتاجون رفضوا طلبا له في الصيف بعدم ملاحقة اللواء عيديد. ثم رفضوا طلبا آخر له بإرسال مزيد من القوات الأمريكية إلى الصومال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنرال هور كان على رأس قائمة المرشحين لمنصب رئيس هيئة الأركان المشتركة خلفا للجنرال كولين باول.. وفوجيء باختيار الرئيس كلنتون للجنرال شاليكا شفيلي.

وتعزز شكاوى الجنرالات الحالية تصريحات رؤسائهم المدنيين من الإدارات السابقة. وعلى سبيل المثال فإن كاسبر واينبرجر وزير الدفاع في إدارة ريجان السابقة قال في حديث مع صحيفة «التايمز» البريطانية أن العسكريين الأمريكيين اليوم يشعرون بأنهم يتعرضون لسخرية شديدة لأدوارهم في الصراعات الأقليمية مؤخرا.. إن الأدارة الحالية لاتفهم العسكريين، بل يبدو أنها لاتحبهم».

***

ماذا يقول كلنتون ردا على هذه الانتقادات ضد سياسته الخارجية وضد قراراته بشأن استخدام القوة العسكرية أو الإحجام عنها؟.

قال كلنتون في لقاء مع الصحفيين تطرقوا فيه إلى هذا الموضوع«لدى اشخاص كانوا مشاركين في الادراتين السابقتين (إدارتي ريجان وبوش) وهؤلاء يقولون أن عملية اتخاذ القرار في صدد الأمن القومي هي في هذه الإدارة مثل الكفاءة التي كانت بها الإدارتين السابقتين إن لم تكن أفضل».

وقال في لقاء آخر«إن تجربة الصومال ستجعلني أكثر حذرا بشأن وضع القوات الأمريكية في دور حفظ السلام».

وقد انعكس هذا التصريح في قرار غير معلن -حتى الان- اتخذه كلنتون بالتحفظ على قرار التدخل العسكري الأمريكي في البوسنة.. ومعنى هذا أن كلنتون لم يتراجع عن نفوره من التدخل العسكري تحت هجوم الجنرالات علي سياسته الخارجية. وربما يكون هذا معنى ما يؤكده المسئولون «والبنتاجون» من أن كبار الضباط العسكريين يزدادون عزلة، بل يجري تجاهلهم في المناقشات الأساسية المتعلقة بالأمن القومي في البيت الأبيض تحت رئاسة كلنتون.

ويذهب أحد كبار ضباط البحرية الأمريكية- ممن يعملون داخل هيئة رئاسة الأركان- إلى حد تشبيه الموقف بما كان عليه الحال (إثر فشل العملية العسكرية الأمريكية لإنقاذ الرهائن في طهران التي أصدر الأمر بها الرئيس كارتر في عام ١٩٨٠. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إخفاق هذه العملية يعد السبب الرئيسي لخسارة كارتر الانتخابات بعدها بشهور في مواجهة رونالد ريجان.

ومن الواضح أن حنين العسكريين الأمريكيين إلى أيام ريجان، إلى حقبة الثمانينات والميزانية العسكرية المتزايدة سنويا.. وإلى أعمال علي غرار الإغارة على ليبيا، وغزو جزيرة جرينادا..بعد ذلك غزو بنما ثم حرب الخليج يفوق الوصف.. بعضهم يقول إن ريجان ما كان ليتردد في اللجوء إلى الخيار العسكري للرد على امتناع ليبيا عن تسليم المتهمين في قضية طائرة لوكربي»..على العكس تماما من «التأجيلات» المتعاقبة من جانب كلنتون. وماكان ريجان أو بوش ليتردد في تدمير جانب كبير من مقديشو تدميرا كاملا لو كان ذلك ما يتطلب القبض على اللواء عيديد. أو قتله.

في تصريح لصحيفة «واشنطن تايمز» يقول كولونيل في الجيش سبق أن أدى الخدمة العسكرية في فيتنام:«من المؤكد أننا في أيام ريجان كنا نشعر بثقة عظيمة في النفس وجرأة على العمل.. وبالتأكيد ليس هذا هو شعورنا اليوم».

إن الرئاسة الأمريكية في قبضة صراع حاد ربما لم يسبق له مثيل بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية..بين الرئيس المنتخب..والمؤسسة العسكرية.. ومشكلة الطرف الأول (كلنتون) أن باقي الأقوياء يخوضون المعركة ضده: المخابرات المركزية . مكتب التحقيقات الاتحادي. وكالة الأمن القومي..أبطال كتاب«الدولة الخارجة على القانون»(..)

الوجه الحقيقي للمعادلة في هذا الصراع، الذي لايظهر فيه على السطح إلا ما يشبه الجزء الظاهر من جبل الجليد، هو أن حماة كلنتون هم خصومه وهم أقويا،..وقادرون. ..وخطرون.

اطلبوا الحل ولو فى الصين!

الاقتصاد العالمى يعاد تشكيله والمانيا تسعى للخروج من الأزمة

نبيل يعقوب

رسالة برلين

«المعجزة الألمانية الثانية» لم تتحقق. ومكان الخطابات المتفائلة عن مستقبل المانيا الموحدة المزدهر محل حل الحديث عن الأزمة التى يمتد نطاقها من الاقتصاد الى السياسة والى كافة مظاهر الحياة الاجتماعية. وبينما أصبح العمل أكثر السلع ندرة فى المانيا الغنية، واضطر الملايين من الناس الى اللجوء لصناديق البطالة والمعونات الاجتماعية، جاءهم الحكم بتفسيره لأسباب الأزمة. وخلاصته أن ارتفاع تكلفة العمل فى المانيا هى السبب. وأن مستقبل المانيا يكمن فى زيادة الصادرات القادرة على المنافسة فى العالم.. أى أن الاجور يجب أن **تنخفض. والاسواق الخارجية يجب أن تنفتح.**

لم تتحقق توقعات السياسيين الألمان فى أن تكون الوحدة الألمانية «موتور» الاقتصاد الألمانى لسنوات طويلة. وكان الافتراض يقوم على أن رأس المال الالمانى الغربى سيغمر شرق المانيا بالاستثمارات ليحوله الى أحد أكثر مناطق الاقتصاد العالمى تقدما. واستطرادا انتشر التصور أن شرق المانيا سيكون جسرا لاستثمارات المانية واسعة فى شرق أوروبا. **وكان خطأ الساسة يكمن فى تفهمهم الكامل لماركس وللقانون الرأسمالية الاساسى. وترجمته أن الرأسمال يسعى أساسا للربح.** وقد وفرت عملية ضم شرق المانيا أرباحا هائلة لاحتكارات المانيا الغربية، إذ استولت فجأة على سوق يسكنه ١٦ مليون انسان. ولم يصرفها هذا الربح السهل والسريع عن أن تستثمر فى الصناعة فى شرق المانيا وحسب، بل صرفها أيضا عن تخصيص الاستثمارات الكافية فى مجال البحث العلمى فى صناعتها فى الغرب، بحيث يقرر الاقتصاديون اليوم أن المانيا على تقدمها قد تخلفت نسبيا عن عمالقة الصناعة فى العالم، ولم يعد انتاجها يملك الجاذبية الضرورية فى الاسواق الدولية بالمقارنة باليابان على سبيل المثال. وكان التوسع فى سوق المانيا الموحدة ظاهرة مؤقتة إذ مالبثت نفس السياسات أن أدت لتقليص القوة الشرائية وانتهاء الرواج المؤقت، واصبح الحل امام المسئولين عن هذه السياسات الاقتصادية هو زيادة التوجه نحو الخارج.

عبرت برلينر تسايتونج يوم ١١/٢٠ عن نظرة متشائمة كاتبة « بمناسبة زيارة كول للصين.... سيجلب كول عقودا من الصين بمليارات الماركات. ورغم ذلك لن تستطيع الصناعة الألمانية الاستيلاء على أسواق منطقة النمو الأسيوية، لأن ثمة كتلا جديدة آخذة فى النشوء فى شمال أمريكا وفى منطقة المحيط الهادى» . ويصيب هذا التطور بعض المحللين الألمان بالقلق من أن يكون اللحاق بقطار التوسع الاقتصادى الخارجى قد أصبح بالغ الصعوبة.

وترتبط قضية الانتصار فى معركة الاسواق الخارجية بخفض تكلفة الصادرات. وهنا يواجه العمال الألمان وضعا بالغ الصعوبة. الحكومة واصحاب الاعمال يضغطون ليس فقط لتقليص الخدمات الاجتماعات بل وأيضا لتقليص الأجور.. **وتتجه السياسة لاحداث خفض حاد فى الاجور يصل الى ٢٠ بالمائة.** ويأتى هذا فى عرض يقدمه اصحاب الأعمال (نموذج مصانع فولكس فاجن) بإعادة توزيع العمل. العمال يعملون ٤ أيام فى الاسبوع ليحصلوا على ٨٠ بالمائة من الأجر. وفى ظرف الأزمة ووجود ملايين العاطلين، لاتملك النقابات أن تتصرف بدون حذر فى استخدام سلاح الاضراب.

النموذج المذكور قبلته النقابات مع تحفظ على نسبة خفض الاجور، اذ أن العمال فى النهاية سينفقون نفس المقدار لرفع ايجارات بيوتهم وعلى الطعام والملبس بدون تخفيض.



كول

الصراع الجارى حول مايسمى الحفاظ على «موقع المانيا» الاقتصادى يسير نحو الحسم لغير صالح العمال رغم تنظيماتهم النقابية القديمة. السبب يكمن فى الأزمة الخانقة من ناحية، ويكمن فى موقف حزب المعارضة الرئيسى **الاشتراكى الديمقراطى** الذى يسير من تنازل لآخر دون أن يقدم بديلا مقنعا ومنقذا من السياسات الرسمية.

ماذا تريد المانيا من الصين؟

وعلى خلفية صراع داخلى حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنبؤات اقتصادية متشائمة اعلنها الحكماء الخمسة (ممثلو خمسة معاهد اقتصادية كبرى تعد تقريرا سنويا عن أوضاع ومستقبل الاقتصاد الألمانى) حمل المستشار كول عصى الترحال وتوجه لزيارة الصين الشعبية. والاهداف الألمانية الاقتصادية المباشرة هى فتح سوق الصين للاستثمارات وللمنتجات الألمانية. وكانت حكومته قد صاغت توها استراتيجيتها تجاه آسيا. **وقضية التوجه لآسيا - كما تدل التحليلات المنشورة- هى قضية حاسمة خاصة فى ظل التحولات السريعة فى بنية الاقتصاد العالمى، والتى تشهد نشوء تكتلات جديدة وتحولات فى التكتلات القائمة. وبعد أن نقلت اليابان الى اسواق أوروبا وامريكا بشكل واسع تتوجه المانيا الآن لتوسيع وجودها الأسيوى ومواجهة اليابان فى محيطها المباشر.**

توصل كول الى اتفاقات اقتصادية حجمها نحو ٨ مليارات مارك ستسهم فى تنشيط الاقتصاد الألمانى الغارق فى الركود. ويقول تقرير صادر فى شهر اكتوبر عن البنك الألمانى أن **الصين الشعبية ستصبح «أهم مناطق النمو الاقتصادى فى العالم» فى العقود القادمة.** ويستند هذا التقرير الى حجم السوق الصينى (١/٤ سكان العالم)، ودرجة نموها الاقتصادى، إذ تنتج الصين حاليا مايساوى ضعف الدخل القومى الألمانى، وهى البلد صاحب أعلى معدلاته تنمية فى العالم حاليا، (١٣٪ فى عام ١٩٩٢). وبنبرة الندم تكتب الصحف الألمانية عن تأخر المانيا فيما يخص تنمية العلاقات مع الصين فبينما تستثمر المانيا فى (١٣٠ مشروعا) فى الصين تتجاوزها اليابان (١٨٠٠ مشروع) وامريكا (٣٢٠٠ مشروع) والصين الوطنية (٦٥٠٠ مشروع).

وماذا تريد الصين من المانيا؟

لهجة التعامل الألمانية مع الصين تختلف كثيرا عنها بالنسبة لروسيا أو بولندا وغيرها. وقد تبين هذا من المنشور عن رحلة كول الى الصين. اذ سافر مستشار المانيا من بلد، هو رغم قوته الاقتصادية فى أزمة، الى بلد، رغم تخلفه الاقتصادى فى نمو يسيل لعاب البلدان الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق. وقد تساءلت إحدى الصحف الألمانية عما يحمله المستشار كول فى جعبته من حجج يساندبها مطالبته للاخذ باقتصاديات السوق بدون أى تردد كما تحدث مع الأوروبيين الشرقيين.

نشر الصينيون قبل زيارته الكثير عن اقتصاد المانيا وكيف أدى الانتقال الراديكالى الى الرأسمالية -عبر اسرع واوسع عملية خصخصة شهدها التاريخ - أدى الى كارثة اقتصادية (القضاء على ٨٠٪ من الصناعة فى المانيا الشرقية وطرد مايقارب من نصف العاملين فى المانيا الديمقراطية من عالم العمل).

أما ماتريده الصين من المانيا فهو التكنولوجيا الحديثة التى تدعم عملية التصنيع والتحديث السريعة الجارية فى هذا البلد. والصينيون يرون أنهم أقدر على معرفة أفضل الاشكال الاقتصادية لبلدهم ، وعلى تحديد أى المجالات تترك لقطاع الدولة وأيها للقطاع الخاص.

ومع التطورات المتتابعة فى التوجه الاقتصادى للصين وما وصلت اليه الآن ينبغى طرح الأوهام جانبا عن أنها لازالت تسير على خط اشتراكى.

وتحول الصين المذكور يوضحه الجدول التالى:

تحول اشكال الملكية فى الصين*

السنة	قطاع الدولة	القطاع غير التابع للدولة
١٩٤٩ (سنة الثورة)	٢٦٫٢٪	٧٣٫٢٪
١٩٥٧	٥٣٫٨٪	٤٦٫٢٪
١٩٥٨ (القفزة الكبرى)	٨٩٫٢٪	١٠٫٨٪
١٩٦٦(الثورة الثقافية)	٩٠٫٢٪	٩٫٨٪
١٩٧٩(الاصلاح الاقتصادى)	٧٨٫٥٪	٢١٫٥٪
١٩٩١	٥٢٫٨٪	٤٧٫٢٪

* المصدر: مجلةWOCHENPOST برلين ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ عن QIAN/XU(LSE1993)

وتجمع الكتابات والافلام الوثائقية التي تعالج التطور في الصين على انتشار العلاقات الرأسمالية، وبأشكال تذكر بأول عهد الرأسمالية من حيث قسوة ظروف العمل وشدة الاستغلال وتفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية.

ويظل الفرق بين هذا التطور وذاك الذى يجرى فى شرق أوروبا كامنا فى أن العملية الاقتصادية لازالت محكومة سياسيا **لصالح بقاء الدولة موحدة، وتفادى «الانفجار» الاجتماعى والسياسى** الذى إن حدث فى بلد مثل الصين سيؤدى الى كارثة بالنسبة الى الصين وليس الصين وحدها. ان استمرار الدولة فى الحفاظ على سلطة القرار فيما يخص التوجهات الكبرى للاقتصاد والسياسة غير وارد فى ظروف بلد نام اذا اطلقت العنان بلاقيود للخصخصة اذ عندما تكون الدولة مجردة من قاعدة اقتصادية قوية كيف لها أن تقوم بوظائفها السياسية والاجتماعية والوطنية عموما فى مواجهة الاحتكارات الاجنبية العملاقة التى ستكون الحائز الأكبر على ملكية المؤسسات الاقتصادية.

ورغم أن الصحف قد بدأت توها فى تحليل نتائج زيارة المستشار كول الى الصين الا أن بوسع المرء أن يستخلص أن الضرورات الاقتصادية الآنية قد غلبت على ماعداها من اهتمامات مدرجة على جدول الاعمال الدبلوماسية الألمانية. من ضمن هذه القضايا قضية حقوق الانسان والتى جرى مسها بشكل هامشى، وقضايا سعى المانيا مع حلفائها الأمريكان إلى قصر احتكار التكنولوجيا العسكرية المتقدمة على حلف الاطلنطى، ودفع دول العالم النامية لتبنى وصفة اقتصاد السوق بلا تردد.

التكتلات الجديدة
واعادة تشكيل الاقتصاد العالمى

مصير المساعى الألمانية سيتوقف أيضا على التحولات السريعة الجارية فى بنية الاقتصاد العالمى.

فلم يكد **كلينتون** يحصل على موافقة الكونجرس الامريكى على اقامة منطقة التجارة الحرة التى تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك NAFTA حتى اتجه الى هدف أكبر وأكثر تأثيرا فيما يخص المواجهة مع المجموعة الأوربية،، أن سعى امريكا للدخول فى علاقة خاصة مع المجموعة الاقتصادية الآسيوية المطلة على المحيط الهادى APEC يرتبط بإقامة مجموعة NAFTA بشكل وثيق. وقد نجح **كلينتون** على الأقل فى أن يعقد مؤتمر قمة غير مسبوق حضره رؤساء وزراء وخارجية واقتصاد الدول المطلة على المحيط الهادى جامعا لأول مرة ممثلى الصين الشعبية ودولة تايوان حول مائدة مفاوضات واحدة. ويجد تجمع NAFTA معارضة قوية فى الولايات المتحدة والمكسيك. فى الولايات المتحدة الخوف من هجرة الصناعات الى بلد الاجور المنخفضة المكسيك، وفى المكسيك الخوف من أن تقضى الصناعات الامريكية الشمالية القادمة بكفاءتها الأعلى على الصناعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة، كذلك الخوف من أن تعود الولايات المتحدة للاستيلاء على الثروات الوطنية المؤممة تحت راية الخصخصة.

وقد أفصح تصريح لوزير الخارجية الأمريكى كريستوفر بشكل غير مباشر عن الصلة بين التجمعين اللذين لاتخفى الولايات المتحدة مطالبتها بتزعمهما. قال كريستوفر **إن«الرأى العام الأمريكى لن يقبل انشغالنا بآسيا ألا اذا فتحت اسواقها لبضائعنا»**. ويمكن من هنا أن نفهم بدون صعوبة أن النمو الانتاجى المفترض تحققه فى التجمع الاقتصادى الأمريكى سيسعى لغزو اسواق دول آسيا بمساعدة التجمع الأسيوى الجديد.

ولاحاجة للقول أن عملية إعادة التشكيل الجارية لبنية الاقتصاد العالمى تفضح نفاق المتحدثين عن حرية التجارة العالمية. فكل التكتلات الاقتصادية القائمة بزعامة الغرب هى تكتلات اقتصادية حمائية تخلق أوضاعا ضاغطة ضد كل من لاينتمى اليها وأيضا على من ينتمى اليها من الدول الضعيفة اقتصاديا.

ولايتوقف تأثير هذه التكتلات على فرض اسعار المواد الخام والمواد الصناعية وتقسيم الاسواق، بل يتعداه الى خلق الأدوات النافذة لفرض السياسات الاقتصادية بكاملها، بحيث يتم توجيه اقتصاد دول العالم الثالث (الداخلة فى هذه الكتل أو التى بخارجها) بشكل شبه كامل. هذا الوضع يضيف اسلحة جديدة لترسانة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لأن حصار الدول المصرة على الحفاظ على شئ من السيادة سيتكامل من الغرب والشرق!

فى ظل هذا التطور تتضح مأساة الوضع العربى بعمقها الكامل. إذ تعتمد بنوك أمريكا وأوروبا التى تمول عمليات التشكيل الاقتصادى فى أرجاء مترامية من العالم أيضا على رأس مال عربى تحتاجه بالحاح عمليات التنمية فى المنطقة.

وبدون أوهام عن الدور الممكن لشيوخ المال العرب.. أليس لديهم من ينصحهم بأن يستثمروا جزءا من مالهم فى بناء وتحديث اقتصاد بلادهم قبل أن تنضب منابع النفط وأساس وجود بلادهم؟

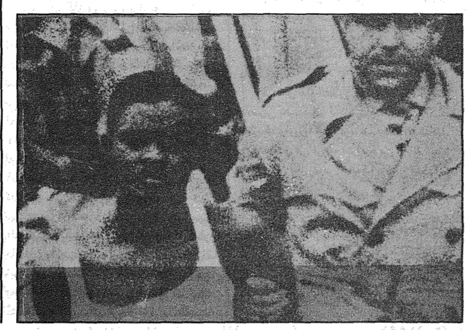
المعقول واللامعقول في الكنغو

د. عبد السلام نور الدين

فسرقها بأوامر جمهورية وفسد، وتفسخ على مهله دون أن يكدر عليه صفو تحلله أحد.

الديك الذى «قتل الدجاجة التى تبيض ذهبا».

باتريس لومبا



الاسم الرسمى للرئيس صاحب العصا السحرية، قائد الاوركسترا البهلوانية، عازف النوتة الموسيقية التى لا يستمتع بها إلا القتلة واللصوص، والمرتزقة والبلطجية الذين أصبحوا بفضل معجزات مفارقات العالم الثالث حكاماً، الاسم الرسمى لرئيس ارض البحيرات، والمستنقعات، وعصير الكسوكسو، الأرض التى تعشق الرقص حتى مطلع الفجر، والجنس حتى الإيدز، والحرية حتى الموت، تفرد بذلك الإسم كل وسائل الإعلام فى الكنغو صباح مساء، ويتردد ذلك الاسم الفضائحى الطويل دون خجل فى وكالات الأنباء العالمية، منذ أن صعد بمؤامرة لحسابه الخاص قبل أكثر من ربع قرن من الزمان، حين غدر بصديقه الحميم «باتريس لومبا» شمعة الكنغو فاطفأها، وزين له الدهاء القبلى التآمرى أن يصطاد عصفورين بحجر، فسلم «لومبا» بيديه الى المتوحش الكنيبالى «تشومبى» ليشرب من دمه حتى إذا ارتوى وسال الدم على شدقية وانثال إلى ركبتيه اتهمه بمصاص دماء الثوار، فتجمل فى عيون البلجيك وفرنسا فراق لهم وصفت له زائير.

ينطبق ذلك الاسم الغرائبى الفضائحى: الديك الذى نزا على كل دجاجة أوموبوتو سيسى سيكو» كوكو نجبيندو وان بانجا» على المسمى العجيب الذى ليس كمثله فى الشراهة والمخاتلة والتحولات من أعلى إلى أسفل والعصامية فى التجرد من القيم أحد.

(٢)

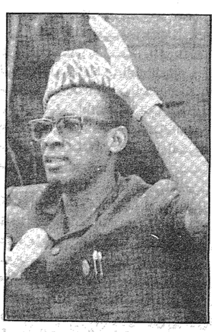
يتصدر الرئيس الزائيري الديك الذي صعد ونزا على كل دجاجة بجدارة **الصف غير الطويل الذي يضم أغنى أغنياء العالم**، فأمواله في البنوك السويسرية وحدها تساوي ثروة ملكة بريطانيا اليزابث الثانية التي اضطرت مؤخرا وخضوعا لإرادة المواطن في المملكة المتحدة أن تقتطع منها الضرائب رغم حرصها الذي عرف عنها في حفظ المال وصيانته والدفاع عن حقوقه حتى لا يتبدد فيما يفيد أولا يفيد، الشئ الذي يجبرها دائما على التقشف، وإعلان شد الحزام والطوارئ في أرجاء قصر الامبراطورية التي غابت عنها الشمس.

وإذا كان البريطانيون إضافة إلى اولئك الهمازين المشائين بالنميمة في كل بلاد العالم، والذين لا شغل لهم غير تقصي نقائص الوجهاء والأمراء و الملوك ونجوم الدائرة البللورية والمجتمع والسياسة من كل شاكلة ولون وتتبعهم الى مخادعهم ثم الاستغراق في متعة التهكم والضحك، يعرفون بواطن ثروة الملكة اليزابث الثانية وتفاصيل قائمة مقتنياتها ومشترياتها اليومية ابتداءا من الملابس والاحذية والبيض والخضروات، وانتهاءا باكراميتها النادرة التي تجود بها حينما يختل توازن فراجها ويخترق نصف درجة صوب السخاء، فلا أحد خارج الكونغو حتى وكالات التجسس والبنوك يمكن أن يتسنى له أن يعرف على وجه التقريب مقدار الثروة الحقيقية لديك زائير الذي لم يترك دجاجة لم ينز عليها ومع ذلك فإن أي مواطن كنغولي يمشي على قدمين، وقد بلغ سن النطق، ولم تتمكن منه ذبابة النوم ال تسي تسي، يعلم يقينا أن الكونغو (زائير) بأجمعها: البشر والحيوان، والنبات، والجماد، ومناجم الذهب، والماس واليورانيوم، والبن والشاي وثمار الأشجار والمستنقعات والأنهار وما يسبح فيها وما يترسب والتجارة والعمارة والسوق السوداء والتهريب والعملات الصعبة والمحلية والزائفة باختصار كل شيء حتى حبات الرمل والإيدز الذي أضحى شعبيا يعد ملكية شخصية وخاصة للرئيس الديك الذي نزا على كل دجاجة، ولم يقبل أبدا ولن يسمح لأحد أن يجترأ على منافسته أو يحاول أن يتقاسم معه أو ينازعه أو يعارضه، أما أولئك الذين قد اجترأوا على منافسته أو معارضته فقد وصل عددهم مئات الآلاف ومع ذلك فقد انتقلوا جميعا بفضل الرحمة الواسعة التي لم تعرف طريقها يوما إلى قلب الرئيس الديك، إلى الأمجاد السماوية.

يقول أحد الخبراء الدوليين في فقه اسماء رؤساء أفريقيا وعلاقتها بالتنمية والذي وطأت قدماه أرض الكنغو مع بدايات صعود نجم ديك كنشاسا في سنوات الستين وكان الخبير على موعد معه لتعميده رئيسا. «إن لإسم موبوتو والذي يعني حرفيا في لغة القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس: -الديك الذي لم يترك دجاجة دون أن ينزو عليها- دلالة تنموية عميقة ذات بعدين:

الأول، وراثي عضوي والثاني سايكولوجي وظيفي، وكلاهما يصبان في مجرى حب البقاء وإعادة الإنتاج». ويفسر الخبير الاقتصادي الدولي في إحدى جلائل تقاريره التي لم تنقطع طوال خمسة وعشرين عاما بواقع تقرير في كل أسبوع إلى رئاسته في روما ولاهاي ونيويورك على ورق صقيل منقوش صنع أصلا كدفاتر صكوك لكبريات بنوك العالم- يقول الخبير«إذا كانت الكنغو زائير هي الدجاجة التي تبيض ذهبا وهي بحق كذلك وإذا كان الرئيس موبوتو هو الديك الذي لاتفلت من تحته دجاجة، فإن ذلك الديك الفحل يملك الشرعية الكاملة أن يجمع البيض الذي خرج بايولوجيا من لقاحه، وأن يضعه في سلته الخاصة، وأن تلك الشراسة والتوحش والدموية التي يبديها الديك موبوتو من حين لآخر إزاء معارضيه ومنافسيه ومنازعيه والذين يتطلعون للتقاسم معه طبيعيه رغم أنها خطيرة ولها جذور وراثية وسايكولوجية لايمكن تجاوزها أو إغفالها أو التقليل منها»، ثم يضيف خبير التنمية الدولي في تقريره الهام والذي أراد له أن يكون الأخير، (فقد طال به الزمان في أرض الكنغو وقد آن له أن يرحل): «صحيح أن الديك الذي لم يترك أية دجاجة دون أن ينزو عليها يملك حقا بوضع اليد في التمتع بالدجاج والبيض معا إلا أنه قد لوحظ في السنين الأخيرة، أن ثمة انحرافا حادا يصل إلي مستوى الداء العضال الذي لاشفاء معه قد أصاب ديك الكنغو العظيم. ولعله إحدى التجليات الخفية لمرض فقدان المناعة المكتسب الواسع الانتشار في المنطقة حينما يصل إلى خلايا المخ فيدمرها. وإلا كيف يتسنى لنا أن نفسر ظاهرة أن الديك الفحل لم يعد يكتفي بالقفز على ظهر الدجاجة حتى إذا قضى وطره نزل ولكنه يتمادى في العدوان فينبش منقاره الحاد في يافوخ الدجاجة حتى يسيل مخها على صفحتي جناحيها ثم لاتلبث أن تفارق الحياة».

موبوتو سيسي سيكو



ويواصل الخبير الدولي في تقريره مقررا «أن ديك الكنغو يمثل الآن كارثة بيئية وطبيعية وتنموية كالتلوث والفيضانات والجفاف إذ أن الديك على هذا النهج يقضي على الدجاج الكنغولي الذي يبيض ذهبا، لذلك يوصي خبير التنمية الدولي أن تقوم كل الأطراف المعنية بحماية البيئة والطيور الأليفة والمتوحشة بوضع حد لهذه الكارثة الطبيعية حتى إذا اقتضى الأمر أن يتنحى الديك أو القيام بإجراء عملية جراحية تجعله يقع في سرير الأبدية، ولما كان لابد مما ليس منه بد فلا بد من السير قدما في تنفيذ الإجراءات قبل أن تتحول أرض العطاء زائير إلى قفر يباب دون دجاج أو ذهب.

ارشيف اليسار

كانت المسألة محض مصادفة. ولقد تسألنى وماذا لو لم تكن هذه المصادفة، وأقول: بصراحة لا أعرف، ربما كان هناك طريق آخر.

أحمد صادق سعد على الطريقة الآسيوية..



د. رفعت السعيد

..وتأتى المصادفة مبكرا جدا، وأنا مجرد طالب ثانوى، فى مدرسة الليسية الاسرائيلية بالاسكندرية (محرم بك)، وهى مدرسة صغيرة محدودة الطلاب.، وتكون المصادفة عندما تمرض مدرسة التاريخ، وتحل محلها مدرسة أخرى مؤقتا.. كنا فى هذه السنة ندرس تاريخ الثورة الفرنسية، دخلت المدرسة الشابة وبدأت الحصة قائلة فى تحد: إنكم تدرسون التاريخ بشكل خاطىء ولكى تفهموا التاريخ فهما صحيحا يجب أن تدرسوه على ضوء الصراع الطبقى، وشرحت لنا باختصار المادية التاريخية، واهتم البعض منا بالأمر ووجدنا فيه بابا جديدا للمعرفة، وبدأت هذه المدرسة فى تزويدنا ببعض الكتب الماركسية، ثم دعتنا لحضور جلسة فى مقر اتحاد أنصار السلام بالاسكندرية، وكان هذا أول اتصال لى بهذه المنظمة.، المدرسة التى لا أنساها ولن أنساها هى آنا طوبى (هكذا ذكر اسمها فى حواره المسجل معى بتاريخ ٦-٤-١٩٧٥، لكنه عندما تحدث عنها فى كتابه صفحات من اليسار المصرى (ص٣٩) أورد اسمها قبل الزواج وقبل أن تحصل على اسم زوجها.. وكان اسمها الاصلى آناكاينكو)» (رفعت السعيد- هكذا تكلم الشيوعيون-ص٢٥٣).

..وبدأت اطلع على بعض المؤلفات الماركسية الصادرة بالفرنسية، واذكر خاصة البيان الشيوعى الماركسى وانجلز الذى ألهبنى حماسا لترابطه البنائى، والمنطقى المحكم، وباعتباره يقدم أداه علمية رائعة لتحليل التاريخ وشتى الاتجاهات السياسية»(احمد صادق سعد. صفحات من اليسار المصرى ص٣٩).

.وفى عام ١٩٣٧ يلتحق الفتى الملتهب بكلية الهندسة، وكان عليه أن يرحل إلى القاهرة حيث الجامعة الوحيدة، وبدأ هناك فى التردد على مقر اتحاد أنصار السلام.«وفى هذه الفترة تعرفت على المهندس بول جاكودى كوب، والشاعر القبرصى تيوبيديس وزوجته الكسندرا، وريمون دويك ويوسف درويش وجورج حنين وغيرهم وانضممت إلى حلقة دراسية كونها البعض منهم وكنا نجتمع اسبوعيا لقراءة كتاب فى الاقتصاد السياسى ومناقشته، وقد أفادتنى هذه الحلقة فائدة كبرى، ويرجع إليها الفضل الأول فى إرساء المبادىء الماركسية الاساسية للاقتصاد السياسى فى ذهنى. وكذلك درسنا كتابا هاما معاديا للصهيونية، وهو الذى ألفه الشيوعى الالمانى «أتو هليللر» واسمه «نهاية اليهودية» والحق أن هذا الكتاب كان أساسيا فى تربيتنا الفكرية المعارضة للصهيونية معارضة تامة»(صفحات:)

لكن هذا النشاط كان لم يزل أجنبى التمحور وأسأله: «ما هى مدى علاقة اتحاد أنصار السلام بالمصريين؟» ويجيب: «يمكن القول أنها كانت علاقة خفيفة وقليلة، وقد نجح الاتحاد فى جذب بعض المصريين وخاصة فى المؤتمرات العامة والتى تتعلق بالنضال ضد الاستعمار مثل مشكلة الحبشة، ذلك أن مسألة السلام لم تكن مفهومة لدى الرأى العام الوطنى المصرى، باعتباره كان يريد الحرب ضد الاستعمار».

ويواصل: «وبعد أن دخلت الجامعة، أذكر أنه كانت هناك محاولة من بعض أعضاء مصر الفتاة لإقامة مؤتمر لنصرة فلسطين. ودخل بعضهم المدرج هاتفا ضد اليهود وأناوقفت واعلنت احتجاجى وتكلمت بلغة عربية ذات لكنة أجنبية متحدثا عن الفارق بين اليهودية والصهيونية وقلت اليهودية دين، والصهيونية حركة سياسية معادية واستعمارية، وطلبت إلى الجميع أن يهتفوا معى: تسقط الصهيونية»(هكذا..ص٢٥٤)

«وفى عام ١٩٣٩ قامت الحرب العالمية الثانية، ولم يعد هناك معنى لاستمرار اتحاد انصار السلام، واجتمعنا وكنا عشرة أو خمسة عشر شخصا، واتفقنا على ضرورة حل الاتحاد واسسنا جماعة أخرى اسميناها «جماعة البحوث» وكانت ناديا ثقافيا ومقرها فى شارع عدلى».

..وتمضى الأحداث بهذه المجموعة ذات العدد المحدود. المعزولة عن الشعب المصرى، والتى وان كان بعض اعضائها مصريا مثل يوسف درويش وريمون دويك لكنه كان مجرد استثناء، وكان ايضا ذا ثقافة شبه أجنبية. لكن يوسف درويش فعلها. كان يقيم فى شارع سكة جلال الملك فى بولاق، وهناك تعرف بمجموعة من العمال وأسس منهم

ومعهم «جماعة الشباب للثقافة الشعبية» ويبدأ الفعل المصرى .. حقا

.. الثلاثى

لكننا هكذا نسرع الخطى متجاوزين الأصل.. ذلك الرجل السويسرى الجنسية، الذي أسس اتحاد انصار السلام، وظلت عيناه اليقظتان تبحثان عن مصريين أو شبه مصريين يتكلمون العربية، يستحقون أن يحملوا رسالة الماركسية إلى مصر.

استقرت العين اليقظة على ثلاثى «يوسف درويش- ريمون دويك- أحمد صادق سعد» تركت لهم مهمة بناء تنظيم وعادت أدراجها لعمل اجتماعى وثقافى وسط الأجانب.

وكان بول جاكو يمتلك حساسية خاصة إزاء دور الأجانب، استمع اليه: « أنا مصمم أننى لم أؤسس تنظيما، أنا وضعت البذور، ثم تركتها تنمو، أنا كنت من الناحية المبدئية ضد أن يقوم أجنبى بتأسيس تنظيم.. أننى أقرر بوضوح أن تاريخ هذه المجموعة الشيوعية قد بدأ بعد أن تنحيت أنا عن العمل» (محضر نقاش فى ٢٦-١-١٩٧٠ فى باريس).

وتمضى بالثالوث أحداث عدة.. يصدر مجلة الفجر الجديد، يؤسس دار القرن العشرين للنشر، لكنه لايؤسس تنظيما شيوعيا بالمعنى المفهوم..

ويقول صادق سعد: «لقد كان هدفنا الأول فهم مصر وإيجاد علاقات جماهيرية بالحركة الشعبية الوطنية والديمقراطية المصرية.،، لأنه ليس من الممكن فهم مصرمن الكتب،، وكذلك لاختبار مدى صحة هذه السياسة فى التطبيق العملى، وأيضا كعملية تحضيرية لتجميع وإعداد العناصر اللازمة لبناء التنظيم فى المستقبل».

وبناء على ذلك يقول: «وعلى هذا الأساس فقد منعنا أنفسنا عن وعى من إعلان تأسيس تنظيم شيوعى ، وكنا نعتقد أن تأسيس حزب شيوعى فى هذا الوقت كان سيشغلنا فى مهام تنظيمية تمنعنا بدورها من أن نحقق الهدفين السابقين»..وهكذا تميز الثلاثى عن الآخرين الذين أسرعوا بتأسيس تنظيمات شيوعية. ولعله بذلك قد وضع نفسه موضع المساءلة، خاصة عندما كتب شهدى عطية (باسم سرى هو محمود حمدى) مقالا فى «الجماهير» بعنوان «يريد الشعب حزبا من نوع جديد» ورد عليه أحد ممثلى هذه الجماعة (أحمد رشدى صالح) معارضا.

فتح هذا الموقف باب التأويلات التى تفترض أن جماعة «الفجر الجديد»، ترفض تأسيس حزب شيوعى لأنها تطمع إلى موقع فى يسار حزب الوفدية، مكتفية بعلاقاتها الوثيقة بالطليعة الوفدية..وعندما كنت أحاوره (عام ١٩٧٥) قال صادق سعد: «والحقيقة أننى الآن ، وبعد مراجعة متأنية لما حدث أعتقد أن موقفنا فى هذا الصدد كان جزئيا- خاطئا . وذلك أنه كان من الممكن بطبيعة الحال إيجاد تنظيم دون أن يمنع ذلك تحقيق الهدفين، بل وربما يساعد ذلك على تحقيقهما بشكل أفضل». (هكذا ..ص٢٥٩).

لكن صادق سعد يقرر فى شجاعة: «أخيرا أقرر أن النقد الحقيقى الذى يمكن أن يوجه لنشاطنا فى هذه المرحلة، أو الذى يمكن أن أوجهه لنفسى هو أن أهدافنا الاشتراكية لم تكن واضحة، كنا باسم الشيوعية أو باسم الماركسية ديمقراطيين إلى النهاية، ووطنيين إلى النهاية، وإنما لم نوضح بما فيه الكفاية أهدافنا الاشتراكية،ولم نبرز كموقع طبقى متميز، ولذلك امتزجنا إلى حد ما بالحركة الواسعة للبرجوازية الصغيرة» (هكذا..ص٢٦١).

..لكن العمل العلنى تسد أبوابه.. كل أبوابه على يد الطاغية صدقى، «الفجر الجديد» «الضمير» و«دارالقرن العشرين» أغلقت، «لجنة نشر الثقافة الحديثة» حلت، ولم يعد مناص من تأسيس تنظيم.

* ط-ش-ت

من كان صاحب الفكرة؟.

سألته وأجاب: أنا

ويقول..«اتفقنا أولا على إعداد الوثائق الأساسية للتنظيم وعملنا لائحة خط سياسى وخط تنظيمى، وخط جماهيرى، وخط نقابى واتفقنا على الاتصال بعدد ومن الاصدقاء الذين كانوا على علاقة وثيقة بالفجر الجديد والضمير، وعرضت عليهم الوثائق، وجمعناهم مع عدد من الرفاق الآخرين، إما على أساس جغرافى أو على أساس محل العمل، وتمت الموافقة على الوثائق بعد إدخال بعض التعديلات عليها ، وقامت كل مجموعة بانتخاب مسئولها بعد أن قمنا نحن بتزكية عدد من المرشحين، وهؤلاء المسئولون (عددهم سبعة أو ثمانية) اجتمعوا فى سبتمبر ١٩٤٦ فى مقهى خريستو بشارع الهرم، وتم فى هذا الاجتماع عملية إقرار الوثائق، واعتبر الاجتماع مؤتمرا تأسيسيا .. وانتخب المؤتمر لجنة مركزية من ثلاثة: أنا مسئول سياسى، يوسف درويش مسئول تنظيمى -محمد العسكرى مسئول عمل جماهيرى، واعتقد أن أحمد رشدى صالح ضم إلى اللجنة المركزية بعد ذلك».

وكان التنظيم مطلق السرية، حتى اعضاؤه لايعرفون اسمه، وأحيانا لايعرفون أنهم أعضاء فى تنظيم شيوعى ..وكان شعاره المحكم «مالاينفع يضر» بمعنى أنه طالما أن «المعلومة» ليس من الضرورى معرفتها ، فمن الضرر التعرف عليها ..ولعل هذا الشعار المحكم قد حمى التنظيم طويلا،،وإن كان البعض يعتقد أنه قد قيد خطوه طويلا..

..وتمضى رحلة التنظيم ويتغير الاسم أكثر من مرة «الطليعة الشعبية للتحرر-ط-ش-ت» «الديمقراطية الشعبية-د.ش» «طليعة العمال-ط.ع» «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى». لكننا فى كل ما سبق نتحدث عن جانب واحد من الرجل السياسى والمنظم تاركين الأهم. المفكر.

* المفكر

ومنذ البداية كان صادق سعد متميزا على قرنائه سواء فى كتاباته الأكثر اتقانا أو فى تحليلاته المتميزة..

وبرغم حداثة السن والجدة فى العلاقة كانت مقالاته فى الفجر الجديد (١٩١٥) تنبىء ببذرة مفكر..

..ونحاول أن نختار بضعة أسطر من مقالات عديدة (استغرقت ٢٠٨ صفحة من كتابه صفحات من اليسار المصرى)..

كانت مصر الفتاة قد أعدت مذكرة بخصوص المطالب القومية رفعت إلى القصر الملكى ويعلق عليها صادق سعدقائلا:

«ويشتم قارئ المذكرة رائحة الأفكار الاستعمارية عند أحمد حسين حين يتحدث عن السودان وعن ضرورة ضمه لمصر إذ يقول: «لأن سكان مصر الذين يتضاعف عددهم فى نمو مطرد إما أن يموتوا جوعا وإما أن يستثمروا بلادهم الواسعة فى السودان» فيتجاهل ما فى فقر المصريين من أسباب طبقية هى المسئول الأول عن جوعهم، ويتجاهل فى المرتبة الأولى أن السبب الرئيسى الذى يجعلنا نطالب بتخلص السودان من الاستعمار الانجليزى ليس سببا استعماريا استغلاليا ، بل إنه سبب دفاعى، أى أنه بدون

هذا لن يستطيع السودان ولامصر أن ترد هجمات الاستعمار»(الفجر الجديد ١٦-٩-١٩٤٥).

وعندما كانت الحكومة تتفاوض مع الاحتلال كانت تطالب الجميع بالهدوء وعدم تقديم أى مطالب اجتماعية حتى تعمل الحكومة بهدوء..ويقول صادق سعد«إننا لم ننس أن الانتصارات الوطنية العديدة التى حصلت عليها مصر خلال تاريخها لم تأت بالمفاوضات المقرونة باضطهاد الحريات وتفتيت الأمة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بشعبنا ، بقواه الكامنة، وبإمكانياته الخلاقة الواسعة، ونرفض القول بأن مطالبة العمال بتحسين مستواهم، ومطالبة الفلاحين بحياة إنسانية لائقة، ومطالبة الفئات الصغيرة من الطبقات الوسطى بفتح المجال أمامهم، إن هذا كله يغير قضيتنا الوطنية بأى شكل من الأشكال»(الفجر الجديد١٣-٢-١٩٤٦).

وفى عام ١٩٤٥ يصدر أحمد صادق سعد أول كتبه «مأساة التموين»..ويحاول أن يحلل أسباب الأزمة التموينية الخانقة، ويخرج منها عن مجرد كونها خللا فى التوزيع، أو جشعا من بعض التجار، أو تهاونا من المفتشين يقول:«إن مجتمعنا كله مبنى على أسس خاطئة مريضة، عنصرها الجوهرى أن اعضاءه لايعملون مدفوعين برغبة سامية رغبة مساعدة الإنسان لأخيه الانسان، بل يعملون للربح وللربح فقط، وللربح أولا وأخيرا، ويقترح الحلول الآتية:

«- إن تراقب الحكومة الانتاج الكبير ولاسيما انتاج الحاجيات الشعبية.

- أن تستولى الدولة على الشركات الاحتكارية الكبرى لتحقيق مصلحة الجمهور.

- أن يعفى المنتج المتوسط من الاستيلاء على جزء من انتاجه، وأن يعفى المنتج الصغير إعفاءا تاما.

- إشراك الطبقات الشعبية فى مراقبة أمور التموين، وذلك بتكوين لجان من المستهلكين»

(أحمد صادق سعد- مأساة التموين)

..ويمضى فى إصدار سلسلة من الكتيبات من» بينها «مشكلة الفلاح» و«فلسطين بين مخالب الاستعمار» ثم «اسئلة وأجوبه حول الموقف الراهن»(نوفمبر ١٩٥٦) فى أعقاب العدوان الثلاثى وفى المقدمة نقرأ:«إنها صفحة جديدة من تاريخ البشرية التقدمية كلها، ذلك أن هذا الاعتداء قد عزل قوى الاستعمار وجردها تماما من أي تأييد فى العالم، ولأنه لأول مرة فى التاريخ، تقف الغالبية الساحقة من دول العالم مع مصر، وضد دولتين كبيرتين هما انجلترا وفرنسا..» ثم يقول «إن أبواق الاستعمار وإذاعاته، ووكلاءه يعملون على إثارة الشكوك فى أنفسنا، وقدراتنا الشعبية على مواجهة العدوان المسلح. وفى قوة حكومة الرئيس جمال عبد الناصر ووطنيتها وكفاءتها، وفى أصدقائنا وحلفائنا، وعلى تمييع الخطوط الفاصلة بيننا وبين اعدائنا».

***

ويمضى أحمد صادق سعد فى رحلة طويلة، مريرة، السجن، الإفراج. الحل، ثم الانضمام للتجمع، لكن الأمور لم تتسق، ظل صادق قلقا فى إطار التجمع، ولم يستطع- لسبب أو لآخر- أن يستوعب التجربة، وإن حاول ذلك بجد وإخلاص، واختلف كثيرا مع سياسات التجمع، اختلف حول البرنامج واختلف حتى مع الموقف من كامب ديفيد، وامتلك شجاعة الوقوف فى مواجهة الجموع الغاضبة من العضوية معلنا رأيه.

لكن ما أدهشنى وظل يدهشنى لأمد طويل.. أننى خلال زيارة لبيروت اطلعنى ناشر على كتاب مكرس لانتقاد برنامج حزب التجمع ومواقفه. وأشهد أن الانتقاد كان موضوعيا وراقيا، وكان المؤلف فيما أذكر «محمود عهد المولى» وسألت الناشر من محمود عهد المولى،فأجاب باسما :أحمد صادق سعد..

* الأسيوى

وكأن صادق سعد كان يستجمع سرا مخزونا هائلا من المعرفة بتاريخ مصر ووقائعه، وكأنه وهب نفسه سرا للغوص فى أعماق المكون التاريخى والاجتماعى والاقتصادى- الفكرى السياسى..لمصر..ثم فجأة تفجر ذلك كله فى كتابات بالغة العمق جديدة كل الجده تحاول أن تفسر تاريخ مصر كله، وكل حاضرها ،ومستقبلها على ضوء نظرية «النمط الأسيوى للانتاج.

وبرغم اختلافات عميقة مع هذه الفكرة، ومع طرحه هو لها، ومحاولاته المستعصية أحيانا والعصبية فى أحيان أخرى لإيجاد ترابط بين الفكرة وبين الحدث التاريخى، برغم ذلك كله إلا أن أحدا لايمكنه أن ينكر عمق الدراسة الاكاديمية المتأنية والدقيقة التى قام بها لمصر أرضا وشعبا ونيلا وجغرافيا وتاريخا..

ويكتب أحمد صادق سعد فى مقدمة كتابه «فى ضوء النمط الاسيوى للأنتاج ..تاريخ مصر الاجتماعى- الاقتصادى» .«ليس هذا كتابا عن التاريخ المصرى بالمعنى المصطلح عليه، فحديثه لايجرى طبقا لتسلسل الحوادث. فالدراسة التالية أقرب إلي محاولة البرهنة على أن ثمة أداة علمية تصلح لتحليل التاريخ المصرى ، وتفسير الجوانب الأساسية فيه، وهذه الأداة هى المادية التاريخية، وخاصة مفاهيمها المتعلقة بالأنظمة الشرقية، أو بالنمط الأسيوى للانتاج، ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى أن تلتقط خيوطا معينة وتتبعها، مما يجعلها تضطر إلى القفز فوق توالى الأيام والأعوام، والعودة القهقرى.. وقد قصدنا بها أن نفهم التاريخ المصرى على أساس علمى، أى ناظرين اليه باعتباره خاضعا لقوانين عامة، ولاندعى أننا اكتشفنا هذه القوانين، بل استقينا الرئيسية منها من كتابات ماركس وانجلز مستفيدين من الحركة العلمية المظيمة التى تنهض الآن فى العالم أجمع على أساسها، بعد أن تخلص العديد من مفكريها من الجمود العقائدى، ومع ذلك نعتقد أننا أضفنا إلى هذه الحركة شيئا من الجديد، وذلك لأن التاريخ المصرى القديم والوسيط لم تسبق له دراسة ماركسية، وخاصة باللغة العربية».

أما كتابه الآخر فى هذا الموضوع فكان تحت عنوان «تاريخ العرب الاجتماعى- تحويل التكوين المصرى من النمط الأسيوى إلى النمط الرأسمالى».

فهو بلا مقدمة لكنه صدره بعبارة مقتبسة من المقريزى فى كتابه «إغاثة الأمة فى كشف الغمة» والعبارة تقول:«ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته وعرفه من أوله إلى غايته، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد.. فعزمت على ذكر الأسباب التى نشأ منها هذا الأمر الفظيع وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع».

..وبعد.

لقد اختبأ صادق سعد عدة سنوات تسبق بداية الثمانينات، اختفى عن أنظارنا لأنه قرر أن يخوض رحلة البحث الطويل والعميق فى تاريخ مصر، ثم فجأة فاجأنا بأبحاثه الأكاديمية المتقنة عن تاريخ مصر على ضوء نمط الانتاج الاسيوى.

وأحيانا ونحن نقرأ نختلف معه، نستشعر أنه ينتقى، وأنه يحاول أن يطوع التاريخ ليتلاءم مع فكره مسبقه، لكننا وبرغم كل اختلاف، أو اجتهاد مخالف لانملك إلا أن نقرر أن صادق سعد قد فتح فتحا جديدا لفهم تاريخ مصر، ولكتابة تاريخ مصر، بل والتعرف على تاريخ مصر.

..وهنا يكفيه ويزيد، ويمنحه كل تقديرنا برغم كل اختلاف أو خلاف قديم أوحديث.

صداع مزمن.. آلام فى الظهر.. وجع فى الأكتاف

كلام عن شرف الكلمة

مع بلوغ ارذل العمر، تتكاثر علينا الآلام والاوجاع، ويصدق فينا قول الشاعر

رمانى الدهر بالاوجاع حتى
فؤادى فى غلاف نبال
فكنت اذا اصابتنى الرزايا
تكسرت النصال على النصال

وكلما تذكرت كلام الشعراء عن الكلمة و«**شرف الكلمة**» - رحم الله شاعرنا **صلاح عبد الصبور** - ورأيت مانحن فيه الآن، ازدادت مواجعى واشتدت على الرزايا.

بدأ صداعى فى الاربعينات.. فبعد سقوط وزارة الوفد حصل الكاتب الكبير **مصطفى أمين** من **أحمد حسنين باشا** (مربى الملك فاروق، وزوج الملكة نازلى، ورئيس الديوان الملكى) على المساندة والدعم، لاصدار مجلة تعبر عن تحالف القصر الملكى، والسفارة البريطانية، والاحزاب التابعة (السعديون والدستوريون والكتلة)، وكان الهدف الاساسى للمجلة هو تحطيم حزب الوفد الناطق بلسان القوى الوطنية فى ذلك الوقت.

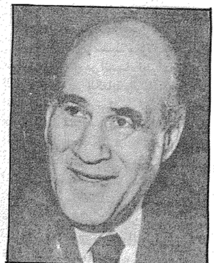
بدأت المجلة هجومها بالمدفعية الثقيلة: سلسلة مقالات مثيرة بعنوان «**لماذا ساءت العلاقات بين الوفد والسراى**» لوت فيها عنق التاريخ وحولت حادث ٤ فبراير (الذى اضطر فيه الانجليز لحرج موقفهم فى شمال افريقيا، لطلب حكومة وطنية يرضى عنها الشعب)، الى خيانة من الوفد لمليك البلاد وعمالة للانجليز. وتمكنت المجلة بتلك الاكذوبة التاريخية من تلطيخ سمعة الوفد، بل واستقطبت جانبا كبيرا من ضباط الجيش (ومنهم بعض قادة ٢٣ يوليو) الى جانب «**المليك الشاب المحبوب**» ضد الوفد.

بمساهمة كبار الكتاب والمفكرين فى ذلك

د. سمير حنا صادق

الوقت (العقاد - سلامة موسى - توفيق الحكيم..) أصبحت المجلة واسعة الانتشار، واصبح يوم السبت، يوم صدور المجلة، بحملاتها المسمومة المغلفة بالعسل، وبحجمها

مصطفى أمين



الضخم، وبمواضيعها المغرية وصورها المثيرة، يوم صداع لنا نحن شباب تلك الايام المهمومين بهموم بلدهم والمغمومين بسيطرة تحالف الانجليز والسراى على شئون البلد.

استعملت الجريدة بذكاء سلاح الاثارة بالخبر (رجل يعض كلب) وكان من اطرف مافجرته «**قضية الجمل**»، كانت القصة عن جمل هرب وهو فى طريقة الى السلخانة ولجأ الى ساحة سراى الملكية. فما كان من «المليك الشاب المحبوب» الا أن اصدر امره بوضع الجمل تحت الرعاية السامية وبأن يترك يرعى ويلعب فى مزارع السراى الملكية، التى كان ينبح فيها البشر من الفلاحين يوميا.

وتأمل معنى الذكاء الاعلامى: لم يكن الأمر يتعلق بجاموسة أو ببقرة، بل بجمل وللجمل كما نعرف فى العقل الباطن للشعوب العربية قيم مخزونة..

وهكذا بدأت الام الصداع القاتل كل يوم سبت وازدهرت وترعرعت..

ثم اضيف لهذا الصداع آلام فى الظهر واوجاع فى الاكتاف:

فى أواسط الاربعينات نشرت اخبار اليوم سلسلة مقالات عن «**رهبان الليل وفرسان النهار**» الذين «يزيد عددهم عن المليون».. وانضم عضو جديد الى تحالف السراى والإنجليز وأحزاب الأقلية:

كانت «**اللجنة الوطنية للطلبة والعمال**» المكونة من تحالف الطليعة الوفدية واليسار تواجه فى هذا الوقت القوى المضادة المكونة من أحزاب الاقلية والسراى والانجليز وجهاز الاعلام الضخم المسمى «**اخبار اليوم**». وكان الهدف الاساسى للقوى الوطنية هو التصدى لاتفاقية خبيثة مع الانجليز خطط لها رئيس الوزراء الداهية **اسماعيل صدقى باشا**. ووسط المعارك الدائرة التى تبلورت فيها ايام خالدة فى تاريخ نضال مصر (يوم الجلاء - معركة كوبرى عباس - يوم الحداد.. الخ) انشقت الارض وظهر الحليف الجديد: وقف **مصطفى مؤمن** زعيم **الاخوان المسلمون**» فى الجامعة وخطب مقارنا بين «**أسماعيل صدقى باشا**» وبين «**اسماعيل النبى**» ومستشهدا بآيات من القرآن الكريم على صدق اسماعيل (صدقى) فى وعوده..!!!

وانهالت نبابيت الاخوان وجنازيرهم (لم تكن تكنولوجيا السنج والسيوف قد اكتشفت فى ذلك الوقت) على الكفرة والملحدين وعملاء الروس الشيوعيين الذين يعارضون «**اسماعيل باشا صدقى**».. صادق الوعد..



حسنى مبارك



اسماعيل (باشا) صدقى

مصطفى النحاس

واضيف الى الصداع المزمن آلام جثمانية عضوية فى الظهر والاكتاف.. كلما عاودتنى تذكرت منظر النبابيت والجنازير والوجوه العابسة ذات الذقون.

وسقطت حكومات الاقليات وجاءت حكومة وفدية برئاسة **مصطفى النحاس**، رغم انف السراى والانجليز، بعد انتخابات اجراها **حسين سرى باشا** واكتسحها الوفد.. واستمرت المجلة فى ولائها للسراى.

كان جلالة «الملك الشاب» قد تفرغ فى ذلك الوقت للغزوات النسائية، وفى إحدى هذه الغزوات أصيب جلالته فى حادث مدينة «القصاصين» اضطر بعده للرقاد فى مستشفاها. فكتب الكاتب الكبير مقالا طويلا فى أخبار اليوم يحكى فيه كيف أنه أثناء مرور جلالة «الملك الشاب» لتفقد أحوال رعيته، تعرض جلالته لحادث رقد بسببه فى القصاصين وقال الكاتب أنه ذهب لتقديم فروض الولاء والتحية للمليك الشاب فى مستشفاه وأن دموعه اثناء رحلة السيارة كانت تنهال على خده بكاء على الفضيلة والوفاء، ووصف التناقض بين موقف المليك الشاب وموقف **مصطفى النحاس** رئيس الوزراء الذى تأخر عن زيارة الملك المحبوب لمدة ٢٤ ساعة، وتحسر الكاتب الكبير على هذه الأيام السوداء التى ساد فيها الحقد والتى يطعن فيها الفاشلون الناجحين بخناجر الحقد فى ظهورهم بدلا من أن يطعنوهم بالورود والرياحين والحب (فى بطونهم؟؟).

وسارت المظاهرات حول مستشفى القصاصين من كشافة وجوالة المدارس والأخوان تحى «الفاروق» وتهتف له «صباح الخير» صباحا و«مساء الخير» مساء.. إلى أن تم شفاء المليك المحبوب.

وتحركت مواجعى وازداد صداعى واشتعلت آلام الظهر والأكتاف.

ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو وسقطت الملكية وانشغل الشعب والاعلام بالمشاريع القومية المتعددة– رد العدوان الثلاثى– التصنيع– الاصلاح الزراعى–– السد العالى.. وزالت أغلب أسباب الآلام والأوجاع.. إلا بقايا سخيفة من النفاق هنا وهناك.

وجاء **أنور السادات**، والانفتاح السداح مداح، وعادت ريمة لعادتها القديمة.

وتكررت مهزلة «لماذا ساءت العلاقات بين الوفد والسراى.» بدأ قدامى المنافقين حملات مفترية كاذبة عن ذمة عبد الناصر وعن حكم عبد الناصر.. بدأت «إزالة آثار» فترة حكم عبد الناصر.

وامتدت المدرسة من أيام السبت إلى باقى الأيام وأصبحت كل أيام الاسبوع أيام سبت وأيام نكد.

كان من المعالم المبكرة لهذه الفترة حديث «المونوريل»..

بدأ **على أمين** سلسلة مقالات وأحاديث مع الرئيس المؤمن عن انتهاء أيام اشتراكية الفقر وبداية عصر الكفاية والرخاء، وكيف أن القاهرة ستصبح مثل طوكيو فى سنين معدودة، ثم بدأت مناقشة تفاصيل المونوريل الذى سيحل أزمة مواصلات القاهرة: وكانت أعقد هذه المشاكل هى: هل تكون تذكرة المونوريل بخمسة قروش أم بثلاثة قروش؟. إن الهيئات التى تخطط للمشروع صممت على أن تكون بخمسة قروش ولكن الرئيس المؤمن اعترض وطلب أن تخفض الأجرة إلى ثلاثة قروش تلبية لمطالب الشعب..

واستمر النقاش، واستمر الصداع، واستمرت الآلام.

وتكررت كوميديا «الجمل»:

«الرئيس أنور السادات يحل أزمة المواصلات».

ففى إحدى جولاته رأى الرئيس المؤمن سيدة فلاحة تسير على قدميها فأوقف سيارته وطلب منها أن يوصلها، وأصدر أمره الكريم بأن تحمل سيارات رئاسة الجمهورية المواطنين فى مشاويرهم الخاصة..

ثم جاء حادث المنصة.

واصدر الرئيس الجديد **حسنى مبارك** تعليماته بعدم نشر اعلانات مدفوعة الأجر محلاة بصورته، وأبدى رغبته فى الامتناع عن حملات النفاق المعتادة.

ولكن بوادر الشر الكامنة قدر لها أن تعود إلى النمو والازدهار، وظهر رؤساء مجالس إدارة مؤسسات صحفية كبيرة وكل مؤهلاتهم هو النفاق بلا خجل.

وتحول الاعلام التليفزيونى إلى إعلان كرهه الناس وانصرفوا عنه إلى الدش والسى ان ان وأفلام الفيديو، وانتشرت بين الناس مقولة على بن ابى طالب، «هذا حق يراد به باطل» والله فالأمر فى أغلب الوقت باطل يراد به باطل.

ثم جاءت أيام المبايعة والاستفتاء!!!

آه يا راسى..

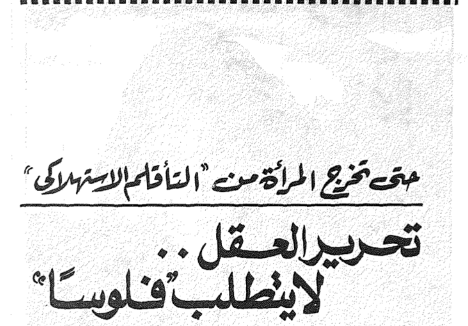
آه ياكتفى..

آه ياظهرى..

حرام والله حرام

هل ذهب وشرف الكلمة» الى غير عودة؟

سامح الله أحمد **حسنين باشا**.



حتى تخرج المرأة من "التأقلم الاستهلاكي"

تحرير العقل.. لا يتطلب "فلوسا"

ليلى الشربيني

كثر الحديث منذ نهاية القرن الماضي عن حقوق المرأة:

حقها في التعليم وحقها في المناصب وحقها في كذا وكذا.

وقد نالت المرأة العديد قليلا من تلك الحقوق فأصبح لها الحق في أن تكون نائبة، ووزيرة وعميدة كلية ودبلوماسية ومحامية الخ. لكن الحديث عن واجباتها بعد أن نالت كل تلك الحقوق أصبح نادرا.

إن المرأة ليست فقط عنصرا في المجتمع يساوي عنصر الرجل وهي ليست فقط في علاقة مع الرجل لكنها أيضا وأولا في علاقة مع طفلها وطفلها هذا هو الأمة، ولانقول جديدا إذا قلنا أن بناء الجيل الجديد هو بناء للأمة.

لكن المسألة على مشارف القرن الواحد والعشرين لم تعد كما كانت عليه منذ قرن، وما كان بديهيا أصبح موضوعا لإعادة النظر.

إن بناء الجيل الجديد لايتم بمعزل عن القضية الوطنية.

فما هي القضية الوطنية في هذا العصر؟.. هل هي تحرير الأرض كما قالت لطيفة الزيات في «الباب المفتوح»؟ أم تحرير الإنسان من الجهل والجمود وقيم المجتمع الاستهلاكي؟.

في الخمسينيات كانت القضية الوطنية هي تحرير مصر من الاستعمار لكن منذ الستينيات بات تحرير مصر هو المضي بها نحو تكوين مجتمع معاصر. فما الذى عرفته المرأة المصرية عن المعاصرة؟.

إن المعاصرة أو الحداثة كانت المعركة الكبيرة لفلاسفة وكتاب الستينيات ونذكر منهم هربركوزة وجورج بيريك وأيضا كانت القيمة الأساسية لثورات الطلاب آنذاك في أوروبا الغربية وأمريكا، فقد فضح كل هؤلاء المجتمع الاستهلاكي مجتمع الإعلانات التي تستند على دراسات علمية والثراء بالتقسيط وبيع الوقت.. الخ.

فضح بعض فلاسفة الغرب هذا المجتمع الاستهلاكي ووعت الطبقة المثقفة -على الأقل- عملية النصب التي يقوم بترويجها الإعلام لصالح الرأسمالية ومنتجي السلع كما يسميها جورج بيريك، فكم من حياة استثمرت في اقتناء هذه الأشياء.

يواكب ذلك في الغرب تقدم علمي وتكنولوجي يزيد من سرعة وإيقاع تطوره، سهولة الاتصالات فلم يعد العلماء يعملون بمعزل عن بعضهم البعض بل أصبحوا يعملون في مختلف بقاع المعمورة بتوافق وتكامل اللهم إلا فيما يصلون إليه من نتائج تصب في إنتاج يدخل في التنافس مع بلد آخر.

كان هذا التطور التكنولوجي والعلمي هو الركيزة الأساسية لتقسيم المعمورة في التسعينيات إلى شمال وجنوب فهذا هو الشمال الذى ينتج وذاك هو الجنوب الذى يستهلك.

ومصر التي بدأت في الستينيات واعدة بقوة الأيديولوجية القومية التقدمية وحماس أبنائها لبناء وطن يتخطى التخلف ويأخذ مكانه وإن لم يكن في الصدارة فعلى الأقل بعيدا عن التخلف، باتت في التسعينيات إحدى دول الجنوب دولة غير منتجة ليس بها علم ينتج الكثير اللهم إلا الإنتاج الزراعي والسياحة، أو مواد خام في حين تكثر بها مظاهر- ونضع خطا تحت كلمة مظاهر -الدولة المتقدمة..

أي أن بها حوالي ١٢ جامعة، بها ٥٠٠٠٠ باحث يحملون الدكتوراة، وزارة بحث علمي، أحياء سكنية راقية، كم هائل من العربات الخاصة، محلات أزياء رفيعة المستوى. الخ.

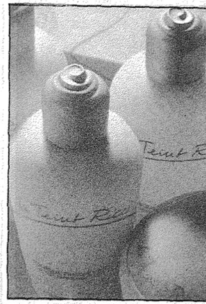
كما يدور الحديث عن المرأة في أوساط ومناسبات كثيرة.

فما دور المرأة في هذا كله. في رأينا أنها اكتفت بما يسميه «إيريك فروم» التأقلم الاستهلاكي أي الانجذاب للمظاهر.

قد طالبت المرأة بالمناصب وحصلت على بعض المناصب وطالبت بالمساواة وحصلت على قدر من المساواة.

فها هي دبلوماسية وعميدة كلية ووزيرة إلخ..

لكن ماالذى فعلته من أجل بناء الوطن.



«لوتان ريتشي» مفهوم جديد في التجميل

هل تصدت لمحو الأمية على الأقل أمية بنات جنسها ؟

هل تصدت لمقاومة المجتمع الاستهلاكي؟

هل تصدت لقضية التعليم؟

هل تصدت لتخلف مصر علميا وتكنولوجيا ؟

إن المرأة المصرية بتصديها لقضايا مصر الراهنة تؤمن مستقبل الأمة ، وأولادها بالتبعية..ولأنها لم تفعل وانجرفت إلى المجتمع الاستهلاكي وقيمه أصبحت الصورة الآن حقيرة ومختزلة في تأمين الشقة، تأمين مدرسة لغات للطفل، تأمين التحاقه بالجامعة، ثم تأمين شقه له، وكل ذلك يدفع نقدا. ولا مانع من إرساله إلى الخارج ليأتي بالمال اللازم أو لا مانع من هجرة الأسرة كلها بضع سنوات للعودة بالمال اللازم؟.

ونتوقف هنا لنتسا ءل ،ومتى يمكن أن تتم عملية بناء الإنسان؟- المواطن المصري المنتمي المسئول عن هذا كله؟.

وعلى ذكر بناء الإنسان ماهو موقف المرأة المصرية من التعليم التلقيني ونحن في عصر الذكاء الصناعي ولم يعد هناك مبرر لصم المعلومات فهي في تغير مستمر ولذلك فقد أصبح التعامل الذكي معها هو الهدف من العملية التربوية.

يقول ذلك «جان ماري دومناك» التربوي الفرنسي في كتابه «الواجب الفعلي للتعليم» .والعملية التربوية في مصر تبدو كمن يصور حفلا توجد به نجمة مشهورة دون أن يصور النجمة فكأنه لم يصور شيئا..فماذا تفعل المرأة المصرية التي تلقن أبناءها أول دروس الحياة إزاء هذا النوع من التعليم، إنها حتى لاترفع صوتها احتجاجا.

كذلك تركت المرأة المصرية نفسها ضحية للإعلام الذي يروج للمجتمع الاستهلاكي ولم تع بالقدر الكافي أهمية مقاومته بل جارته ولم تنشيء التنظيم النسائي الواعي بأهمية التصدي لهذا الاعلام المدمر. وتركت نفسها ضحية له- تركت نفسها لتكون صورة تعكس ما أراده لها الإعلام والإعلانات من صورة المستهلك للحضارة الغربية، حتى حين أرادت لنفسها التجمع والعمل المشترك فعلت هذا على غرار المرأة الغربية، وليس طبقا لاحتياجات امرأة في دولة بها ٦٥٪ أمية يتردى فيها العلم والتعليم والاقتصاد، فأصبحت كليات الإعلام والسياحة والفنادق هي الرغبة الأولي التي تدفع الأم أبناءها إليها.

لنقف لحظة عند ماري كوري فهي لم ترتد



أشيك الثياب ولم تشتر الثياب الجاهزة لابنتيها ولم تشتر المربى الجاهزة بل كانت تمضي الويك إند «نهاية الاسبوع» مع أختها برونيا تصنعان المربى وتحيكان ثياب البنات وقد ربتهما فواحدة صارت صحفية مرموقة والأخرى حذت حذو أمها ونالت جائزة نوبل في الفيزياء».



عباءة استوحيت من الشرق

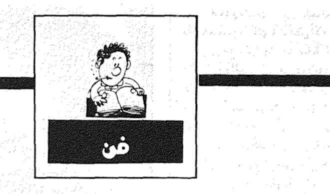
ولم تأخذ ماري كوري كرسي الأساتذية بالمطالبة عبر حركة نسائية أو سياسية بل لأنه لم يكن هناك. رجل أكفأ منها لنيل هذا المنصب.

ولنذكر هنا حديثا لسيمون دي بوفوار وسارتر عن تحرير المرأة:

فقد قال لها أن المرأة ستأخذ حقها حين تنال مناصب مرموقة فأجابت- بل إنها ستأخذ حقها حين تنجز، ولأنه ليس كل شيء في المرأة سالب فقد انتجت بعيدا عن الأضواء في مجال العلم.ولنذكر إجلال الرفاعي، رشيقة الريدي، مديحة دوس، تغريد عنبر ، سلوى الجمل، ميرفت غيث وآخريات..وكل منهن تصدت لعلم جديد على مصر وأنشأت مدرسة في فرعها.

ووعت المرأة العلمية التأقلم الديناميكي مع العصر، فهي تعلم أنه ليس بنوع خشب المكتب الذي تجلس عليه تحل المعادلات الصعبة بل بمكاتب أخرى لايدفع ثمنها نقدا.

وختاما إن قضية المرأة متضافرة مع العديد من قضايا مصر فلا يكفي أن تتعلم المرأة بل أن تعليمها يجب أن يصب في الكفاح والتصدي لقضايا العصر، وإنها بتصديها لتلك القضايا تتصدى في ذات الوقت لقضية تحرير المرأة حيث أن تحرير المرأة نتاج لتحرير الإنسان من حيث هو إنسان، وخروج مصر من التخلف والتبعية سيحرر المرأة المصرية.



فيلم "أرض الأحلام" للمخرج داود عبد السيد..

استراحة المخرج المحارب!

أحمد يوسف

لابد أنك قد قرأت من قبل عشرات المقالات التى تناولت فيلم المخرج الذى يناضل بسلاح السينما- فكريا وجماليا- **داود عبد السيد**. ولعلك قد لاحظت نغمة الاحتفاء التى غطت على معظم هذا المقالات، بسبب اللقاء المنتظر بين مخرج فيلم **«الكيت كات»** - وهو الفيلم الذى يعتبر بحق واحدا من أفضل الافلام العربية طوال تاريخها- والنجمة **فاتن حمامة** التى احتلت فى قلوب المشاهدين مكانه رفيعه طوال نصف قرن. لذلك اتسمت معظم هذه المقالات بالطابع الاحتفالى الذى يرى كل شئ فى الفيلم حسنا طالما قد صنعه فنانون على هذا القدر من البراعة والخبرة، وربما لم يخرج عن هذا الطابع الى الميل للاعتدال والموضوعية، من بين ماوصلت اليه يداى- الا ماكتبه الناقد **كمال رمزى فى مجلة «فن»** ،بلغة هادئة بعيدة عن الانفعال أو الاحتفال.

كنا على حق عندما انتظرنا من **«أرض الاحلام»** أن يحقق لنا سينمائية جديدة، وان كنا على خطأ أيضا أن ننتظر من الفنان- أيا كانت عبقريته- أن تأتى كل أعماله على قدر كبير من التوهج، لكننا كنا فى المحالين نتمنى أن يصل هذا الفيلم الجاد الى الجمهور، فاذا **بالتوقعات تخيب، ولايصمد فى دار العرض فى وسط القاهرة الا أسابيع معدودة**. ليحل محله فيلم من انتاج «فاتن فيلم» وهى ليست هذه المرة فاتن حمامه، وإنما مطربة الملاهى **فاتن فريد**، التى عرفت بفيلمها كيف تكون بحق **«أمرأة تدفع الثمن»**!

إن أردت أن تعد الأسباب الخارجة عن ارادة الفنانين والتى أدت الى عجز الفيلم عن الاستمرار والصمود فى دار العرض فهى كثيرة، من بينها توقيت العرض واختيار الدار الملائمة، وهو الفيلم الذى يتوجه الى أبناء **الطبقة المتوسطة ، الزاوية الذابلة، الضائعة فى مهب الريح عواصف الاقتصاد «الصندوقى»**، الذين أصبحوا يحلمون اليوم من جديد- فى محاولة لايهام أنفسهم بتصديق ماتوحى به الواجهة الاعلامية- بأن يجدوا مكانا تحت الشمس الديمقراطية التى ما نكاد تشرق لحظة حتى تخفيها سحب السلطة شهورا طويلة هل يمكن أن يجد هؤلاء، فى دار العرض التى تخصصت فى العقد الأخير فى التوجه للباحثين عن التسلية والفرجة وحدها؟ وهل كان من الملائم أن يعرض الفيلم فى الوقت الذى تربعت فيه على عرش دور العرض الكبرى الأفلام الأمريكية شديدة الابهار مثل **«حديقة الديناصورات» أو «تحت الحصار»**؟!

وهكذا انزوى «أرض الاحلام» وسط ظروف غير مواتية، ليحصد اهم ابراداته فى دار للعرض بإحدى الضواحى ، حيث يمكنه أن يعثر على جمهوره الحقيقى، وهو المصير الذى يذكرك على نحوما بمصير فيلم داود عبد السيد **«البحث عن سيد مرزوق»**، وان كانت المقارنة بين الفيلمين سوف تلقى ضوءا أقوى على السبب الجوهرى الذى أضفى الذبول على «أرض الاحلام».

ولكى تمسك بهذا السبب الأصيل فان عليك أن تطأ بقدمك فى «أرض الاحلام» ذاتها ، لتكتشف ماخفى فيها من كنوز، ولتعرف بنفسك مواطن الرماله المتحركة، وترى جمال ألوان قوس قزح الذى ينبعث بين وقت وآخر لتدرك أن بعض ماتراه على البعد من مياه عذبة ليس إلاسرابا.

بطلة من الحياة؟ أم من الافلام؟

اظن أنه لاحاجة الى أن نعيد سرد قصة **«أرض الأحلام»** وقد أعادتها مقالات

يحيى الفخرانى وفاتن حمامه فى «أرض الاحلام»



النقاد، إلا أن نشير الى أنها تدور حول شخصية محورية، أمرأة من الطبقة المتوسطة، عاشت طفولة عادية بلا أحلام خاصة فى إحدى المدن الصغيرة، وانتقلت الى حى مصر الجديدة بالقاهرة عند زواجها بعد أن كانت قد نالت تعليما متوسطا، وأصبح عليها بعد الوفاة المبكرة لزوجها أن تكمل مشوار حياتها مع ابنائها، الذى قد هاجر أحدهم الى أمريكا ، وهاهو اليوم يريدها أن تكون «الكوبرى» القانونى لهجرة ابنيها الآخرين.

إن هذا الجوهر الانسانى لشخصية البطلة، التى أسماها الفيلم نرجس على ريحان (فاتن حمامه) يكاد أن يخص حياة ملايين الأمهات على أرض مصر، فى مجتمع الطبقة المتوسطة- والفقيرة أيضا- حيث يموت الزوج فى منتصف الطريق وقد ناءت روحه وجسده بأثقال السعى وراء لقمة العيش، ليترك من ورائه أمرأة وأطفالا، وعلى الأم أن تمضى لتكمل الحلم الحقيقى بتعليم الابناء والبحث عن فرص عمل ملائمة لهم، لكن الأهم أن تطوى تحت جناحها هؤلاء الصغار حتى تحافظ على القيم التى توارثتها، وحتى تنجح فى الوقوف دائما بقاربها الصغير فى مرفأ الامان بعيدا عن عواصف المجتمع العاتية.

قدمت **فاتن حمامة** نفس الأم من قبل فى **«يوم مر يوم حلو»** لخيرى بشارة فى فيلم حاول جاهدا أن يتلمس الطريق الصعب الذى تحياه مثل تلك الأم، فى ظروف بالغة القسوة والفقر- ربما الى درجة الميلودرامية والسوداوية أحيانا - لكن **فاتن حمامه** تعود لتقف فى **«أرض الأحلام»** وسط واقع الطبقة المتوسطة التى قدمتها خلال الخمسينات، كفتاة حائرة دوما، وعاجزة عن اتخاذ القرار، حتى يبدو أن الاخرين يختارون لها الطريق الذى تسير فيه، أو لعلها كانت فى الحقيقة أكثر اقترابا من شخصية بطلة **«الليلة الأخيرة»**، فيلمها الذى عرض فى الستينات ليجسد صورة النجمة كامرأة ضعيفة أسلمت نفسها كارهة للزوج الذى يعرف حقيقة ماضيها وحده، لأنها وقعت فى مأساة فقدان الذاكرة.

وتلك هى أولى المفارقات فى **«أرض الأحلام»** بين واقع الشخصية المحورية كما هى فى الحياة والطريقة التى تم بها تصويرها على الشاشة، فإن كان عليك أن تتعاطف وتتوحد مع الأم التى نعرف من تجربتها أنها مثل كل الأمهات من قريناتها تعرف كيف تملك القرار، فإن الفيلم يقدمها فى إطار- شديد الاصطناع لأنه يريد أن يصورها



فاتن حمامة

كانسانة بلا حول أو قوة، حرمت نفسها بارادتها من امتلاك مصيرها، ولاندرك لذلك سببا دراميا واحدا أشار اليه الفيلم

الشكل هو البداية والنهاية

ويبدو أن **هانى فوزى**- كاتب السيناريو- قد تحكمت به الرغبة الملحة فى التعبير عن رحلة انسان بغير طريق حياته فى ليلة واحدة، فعثر على الشكل وبحث له عن مضمون، لكن المضمون بدا متعسفا لأن من الصعب أن نصدق نرجس وهى تخوض هذه التجربة ، التى كان جديرا بمثلها- فى الشكل والمضمون على السواء- يوسف كمال بطل **«البحث عن سيد مرزوق»**، الذى عاش فى سيناريو **داود عبد السيد** متهورا فى بيات شتوى كامل طوال عشرين عاما، ثم تأتيه الصدفة التى تضعه فى مواجهة العالم خلال يوم واحد يبدو كأنه الدهر الطويل، فى رحلة الاكتشاف التى تبدأ كالعبة وتنتهى كمأساة تكتمل حلقاتها وتضيق حول البطل الذى يواجه الأمور ببراءة الأطفال. على النقيض، فإننا لانفهم أبدا سر هذه البراءة والسذاجة- أو قل السلبية إن شئت الدقة- التى تقابل بها **نرجس ريحان** الحياة (ولتصرف النظر عن أية دلالة رمزية للاسم المصطنع الذى لايضيف عمقا دراميا الى الشخصية ، الا أن تتذكر المثل الشعبى القائل بأن رائحة الوردة تبقى حتى بعد ذبولها!) . وفى الحقيقة ليست هناك اشارة واحدة من ماضى الشخصية تقودنا الى واقعية أحاسيسها ومشاعرها وأفكارها، أو حتى التطور الذى عاشته منذ طفولتها حتى كهولتها، فكأنها لم تتغير أو تتأثر لحظة واحدة منذ ميلادها لتجعلها الأحداث الصعبة أكثر إيجابية، ومما يزيد الأمور اضطرابا شخصية الأم عفيفة **(أمينة رزق)** التى

تحب الحياة وتشربها حتى الثمالة، وتعيش فى دار للمسنين لكنها ترفض الامتثال لنظام يتعارض مع رغباتها، فتحتفظ لنفسها ببعض الأسرار والممنوعات فى دولابها، وتتسلل من الابواب الخلفية للدار لتشاهد عرضا سينمائيا مع رفيق الشيخوخة العجوز شفيق **(محمد توفيق)**، تتلامس أيديهما فى الظلام فى حرارة العشاق الصغار- لم يفسر لنا الفيلم أبدا كيف تصبح نرجس على هذا النحو من السلبية وهى ابنة **عفيفة**، كما لم تكن هناك لمحة عابرة واحدة قد توحي بأن الابن مجدى وآمال **(هشام سليم، وعلا رامى)** يمارسان أى قهر على نرجس ، يدفعها الى أن تشير دون ارادة فى طريق الحياة المرسوم لها.

لذلك ولدت الشخصية الرئيسية فى «أرض الاحلام» جاهزة لتلائم مايريده منها كاتب السيناريو، بينما بدت هى عاجزة عن أن تفهم ماذا يريد. هو منها، مماترك أثرا سلبيا على أداء فاتن حمامة، فعلى الرغم من خبرتها الطويلة لم تجد للشخصية أبعادا نفسية واجتماعية واقعية، مما اضطر النجمة للبحث عن بعض «لوازم» الأداء، لتضفى على الشخصية بعض الحيوية، مثل لثغة النطق التى أدت أحيانا الى تشتيت انتباه المتفرجين بسبب تأثيرها الكوميدى غير المطلوب، لتصبح فى بعض المشاهد هدفا فى حد ذاتها.

ساحر بلاسحر!

ومثلما كان **«سيد مرزوق»** فى سيناريو **داود عبد السيد** هو الباب الذى دلف منه البطل الى عالم جديد بالنسبة له، على الرغم من أنه موجود أمامه على الدوام، يكون رءوف حبشى **(يحيى الفخرانى)** فى سيناريو **هانى فوزى** هو الضوء الكاشف على الحياة التى لم تمارسها نرجس يوما. لكن شوطا طويلا يفصل بين الفيلمين والشخصيتين، ليس فقط لأن سيد مرزوق يوقظ وعى البطل على حياة أشبه بالكابوس، بينما يفتح رءوف حبشى عالما عن الاحلام المسلية أمام البطلة، وانما لأن الفرق الحقيقى فى العمق الدرامى للشخصيتين، فبالقدر- الذى اتسم به **سيد مرزوق** من التعقيد وتعدد الدلالة المقصودة، فلا تهدف إن كان يمثل الحرية أم القمع ، الحب أم الحقد، اللهو أم الفجيعة، الحقيقة أم الخديعة، فإن **رءوف حبشى**- فى رمز درامى مباشر- ليس الا ساحرا يقضى أيامه غائبا عن الوعى فى شرب الخمر ليسلى نفسه فى وحدته، كما يقضى لياليه يؤدى العابه السحرية فى

الملاهى ، ليكون نقيض الحياة اليومية الرتيبة التى عاشتها نرجس.

لذلك جاء الصدام بين **يوسف كمال وسيد مرزوق** عاصفا، يبدو كالمصادفة ألا أنه قدر محتوم، يثير كل الأسئلة كأنها اعصار لايترك شيئا مستقرا فى مكانه فى عالم ذى سطح هادئ، وأعماق مضطربه، أما الصدام بين نرجس وروف فى **«أرض الاحلام»** فقد جاء أقرب الى الحيلة الدرامية المصطنعة التى تنزع البطلة من عالمها العادى المألوف وتخوض بها فى أحداث لاهثة، لكنها هنا ليست أحداثا كاشفة للواقع بقدر ماهى «ورطة» تجد نرجس نفسها فيها، بسبب اعتقادها الراسخ- الذى سوف تتبين خطأة فيما بعد. أن روف يخفى جواز سفرها الضائع.. أو أنه وهو الحاوى الساحر قادر على إعادة أشيائها المفقودة.

إن كان لك أن تمضى فى المقارنة بين الفيلمين شوطا أبعد، فسوف تدرك أن لهاث نرجس وهى تطارد روف جاء أقرب الى «النمر» التى تفتقد البناء الدرامى المتماسك، فعلى الرغم من أن «البحث عن سيد مرزوق» اعتمد بدورة على الفقرات المتتالية، الا أن الوحدة العضوية تربط بينها من خلال «الموتيفات» التى تكررت مرة بعد مرة، ومن خلال ماتكشف عنه كل فقرة من مضمون بالغ العمق والتأثير على التطور الدرامى لشخصية البطل الذى يبدأ ممتثلا، وينتهى متمردا.

على النقيض، لن تفهم أبدا لماذا تغيرت نظرة نرجس تجاه الحياة، وانتهت الى مايشبه الرضا بمشاركة روف حياة الصعلكة! وبصرف النظر عن الاعتراض بأن روف فى واقع الحياة ليس هو النموذج الذى تحذو أمراة مثل نرجس حذوه ،فإن سلسلة الاحداث التى رأيناها على الشاشة لاتقود أبدا الى تلك النهاية التى انتهت اليها البطلة، وقد دخلت قسم الشرطة متهمة بمحاولة سرقة السيارات بينما هى تبحث عن سيارة روف، ثم غرقت فى رشاشات المياه فى محطة غسيل السيارات، ثم طاردت روف من فندق الى آخر، وصحبته الى المستشفى عندما كاد يشرف على الموت بسبب افراطه فى الخمر، ثم جلست معه على الرصيف تحت المطر لتضحك ضحكتها الصافية! ناهيك عن مشاهد آخرى للبحث عن سيارة أجرة. وضياع العملة المعدنية التى تريد البطلة استخدامها للاتصال التليفونى، ومشهد طويل لاجتماع السحرة والحواة.!) يخبرون نرجس أن تدخل معهم الى عالم «تتحرر فيه الأرواح، عالم يقترب من الحقيقة، حيث تعرف انها «بتدور على حاجات ضايعة منها ومش لاقياها، ومش عارفة إن فيه حاجات أهم ضايعة».

أرض، بلا أحلام

لم يجد السيناريو أفضل من هؤلاء السحرة- فى مشهد من أكثر مشاهد الفيلم اصطناعا- لكى يصنع على ألسنتهم مضمونه المباشر، بينما غرق الجزء الأكبر من البناء الدرامى فى تقليد الشكل الذى تميز به **«البحث عن سيد مرزوق»**. ومن الحق القول أن **«أرض الاحلام»** يشبه الفكرة الأدبية اللامعة التى لم تجد تجسيدا سينمائيا ناضجا، فضياع جواز السفر يعادل فقدان الاحساس بالهوية والذات قد تبحث عنها فى كل مكان بينما هى كامنة فى أعماقك. كما تبدو رحلة البحث كالحياة فى تدفقها، فيها المصادفة والاتفاق والجبر والاختيار، البداية والنهاية، العادة والاكتشاف، الغفلة ، والحكمة.

لكن كل هذه المعانى ضاعت عندما جاءت البطلة مسطحة بلا أعماق، ولم يضف اليها تعسف رموز مثل وقوع الحدث كله ليلة رأس السنة، واصطناع دلالات سياسية مثل رفض الهجرة الى أمريكا، وهى الدلالة التى يمكن أن تنساها فلايغير ذلك من الفيلم بأى حال.

إن كان فى الفيلم ساحر حقيقى، فكل اللمسات الساحرة جاءت على يد المخرج داود عبد السيد، الذى يملك قدرة بارعة على غزل التفاصيل السينمائية الصغيرة فى نسيج ناعم. والتقاطها من بين آلاف الاشياء التى يحفل بها الواقع ، لتعميق الدلالة الدرامية للأحداث، انظر كيف تأملت الكاميرا- على نحو يذكرك بأسلوب محمد خان - معالم مصر الجديدة «القديمة» وهى تتراجع وتختفى وراء العمارات الحديثة الشاهقة، أو انظر ايضا- على نحو يذكرك مرة أخرى بمحمد خان فى «سوبرماركت»- الى الاستخدام الدرامى لكعب حذاء البطلة المكسور، ومشيتها العرجاء تحت المطر، فلا تتحرك الا عندما تقرر السير حافية القدمين.

أو انظرا الى الطريقة التى تم بها تصوير الوحدة التى تعانى منها البطلة، باستخدام المونولج الداخلى لنرجس، يبدأ على شريطة الصوت وحده، ثم تتحول مع الانفعال الى تحريك شفتيها ويديها كما لو أنها تكلم بالفعل شخصا غير مرئى الا بالنسبة لها.

لكن الدراما لم تسعف داود عبد السيد،وهو الذى يعرف كيف يتأمل البشر، حتى العابرين منهم، لكنهم هنا- حتى الشخصيات المهمة مثل الابن والابنة- يبدون كالاشباح. ولتقارن بين مشهد قسم الشرطة فى أرض الاحلام» حيث تعيش الشخصيات النمطية من المقبوض عليهم: السكارى والعاهرات والمشوهين، ونفس المشهد فى «البحث عن سيد مرزوق» حيث كل الشخصيات العابرة تبدو على نحوما امتدادا لأزمة البطل، وطريقة للخروج منها فى أن واحد.

وتلك هى نقطة الضعف الرئيسية التى جعلت بطلة «أرض الاحلام» وحيدة بعيدة حتى عن توحدنا معها، لم نصدقها فى ضعفها أو قلقها أو تحولاتها، لأن الدراما لم تحاول أن تقيم بينها- كشخصية درامية- وبين كل الضائقين من حولها خيطا رقيقا دقيقا، يجعل قضيتها تجسدا لتنويعات عديدة من أزمات البشر، وترديدا لأصداء شتى من أنواع القلق الذى يساور نفوس المتفرجين فى ظلام العرض.

هل تراها «النجمة» أرادت أن تستأثر لنفسها بكل الدراما وفرضت عليها شخصيتها فرضا، أم أن الامر أكثر عمقا فى السيناريو الذى بدأ وانتهى بالشكل ؟! أم أن صناع الفيلم أرادوا أن يصنعوا لنا فيلما «محكم الصنع» دون أن يكون لديهم ذلك اللهب الذى يشعل فى وجدانهم قدرات إبداعية متوهجة؟

من بين لقطات «أرض الاحلام» لقطة دالة على الاجابة عن هذه الاسئلة، اللقطة أعادها داود عبد السيد كأنها «الموتيفة» للبطلة بنت الطبقة المتوسطة وقد صورتها الكاميرا من أعلى، ضائعة فى فوضى كاملة بين- ركام أشيائها المبعثرة الملونة ، تبحث عن شئ تتصوره ضائعا وهو ملك يديها . على النقيض، فإن المشهد الذى استعاره **«أرض الاحلام» من «الكيت كات»** يعطى الوجه الآخر للا رادة البشرية. إن الفوضى العارمة يحدثها الشيخ حسنى بنفسه فى صخب ضاحك مجنون، وهو الضرير الذى يصر على أن يفعل المستحيل، فيقود دراجة بخارية ينطلق بها الى كل مايتجاوز قدراته البشرية المحدودة. وبين العجز والارادة يقف «أرض الاحلام» ، تماما مثلما وقف صناعة حائرين بين الوفاء لما قلبه عليهم الوصفات السينمائية- الشكلية والانتاجية- الجاهزة، وبين التحليق الى سماء الابداع الحقيقى.، مثلما فعل داود عبد السيد فى «البحث عن سيد مرزوق» و«الكيت كات». لكنه وجد نفسه هنا مقيدا الى.. أرض بلا أحلام!



أربع رسائل مصرية حول غزة - أريحا

اتفاق غزة أريحا واجهه على الساحة المصرية ماواجهه على الساحتين الفلسطينية، والعربية من ردود أفعال مختلفة.. الرفض أو التأييد- المبالغة فى حجمه أو التهوين من شأنه.. القبول المشوب بالحذر والمحاذير.. والافراط فى التفاؤل..

هذا الشهر تلقت «اليسار» أربع رسائل مصرية حول الاتفاق ودوافع السلام، من القاهرة والاسكندرية ودمياط وكفر الشيخ، ننشرها جميعا بدون تعليق باعتبار الاتفاق وماسيترتب عليه من نتائج، سيكون أهم عوامل التأثير فى مستقبل مصر والأمة العربية لسنوات طويلة قادمة-

المحرر

١

عرفات.. لوعلمت مافعلت

عندما تم اتفاق غزة أريحا خرجت مظاهرات الفرح المزعومة من الفلسطينيين ونقلتها وكالات الأنباء، وخرجت مظاهرات فرح مماثلة من الاسرائيليين. حاولت الوصول الى نتيجة ورحت أقارن بين نصوص الاتفاق ومظاهرات الجانبين، وأسأل نفسى: هل ضرب الله على عقلى حجابا أم أن الفلسطينيين الذين هتفوا للاتفاق ألغى الله عقولهم، فراحوا يحسبون التسليم فوزا أو الهزيمة انتصارا ؟! وكان عليهم بحكم التجارب المريرة أن يكونوا أكثر الناس إدراكا لفكر العدو الصهيونى حاولت إقناع نفسى بأنه ليس هناك غالب ولامغلوب وأن الاتفاق فاتحة للتآخى والسلام فكانت محاولة فاشلة.

كلما قلت أن رابين وعصابته أدركوا أن مطامعهم فى اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات قد انتهت، وأنهم سلموا بأن الأرض لأصحابها كذبتنى نصوص الاتفاق. وكلما قلت أن عرفات خرج من الاتفاق ظافرا منصورا أفسد على هذا الاستنتاج الانشقاق فى صفوف الفلسطينيين والمطالبة برأسه ورميه بالخيانة ودعاوى البعض بأنه ليس من سلطته توقيع اتفاق كهذا، واغتيال بعض معاونيه. ولم أجد شيئا يجبر رابين على الحد من مطامعه، فالأمة العربية مبعثرة، ومعظم حكامها فى قبضة الصديق الأمريكى، وأرجع مرة أخرى للفلسطينيين لأبحث عما أصابهم فاضطرهم للنزول على ارادة عرفات والمنظمة فى اتفاق أقل مايقال عنه أنه مهين، بعد أن قرروا قبل ذلك مقاومة الاحتلال وبعثروا هذه الارادة الجبارة (الانتفاضة).. ثم دفنوها وهم يبتسمون لوكالات الأنباء التى تقول لكل عربى. ويل لك من عالم صارت فيه الانتفاضة همجية.. وأضحى التسليم بطولة!

حنان أبو ضيف- القاهرة

مؤيدون لحماس يتظاهرون فى القدس

٢

وداعًا عروبتى

لا أعلن رأيى فى الطامة الكبرى المتمثلة فى اتفاق غزة أريحا، واكتفى فقط بأثره على الخلافات العربية من زاويتين، **الأولى**، السوق الشرق أوسطية التى ستكون غزة فيها هى المنفذ الرئيسى لعبور واغراق دول الشمال الأفريقى بالتجارة والبضائع الصهيونية، وأريحا منفذها لدول الخليج والسعودية والعراق، أماسوريا ولبنان فمدخلهما الجيش الموالى للكيان الصهيونى، مما يؤثر بالسلب على الأسواق العربية ويزيد التضخم والبطالة ويسرب الأغذية الملوثة بالكيماويات وإفساد الزراعة وتدمير الإنسان والأرض العربية، ومانشر فى صحفنا بهذا الشأن كثير. **والزاوية الثانية** هى موقف باقى عرب فلسطين، وبأى شكل سيعاملون، هل يعاملون كعرب اسرائيل ويكون لهم حق التصويت فى الكنيست؟ أم يكون نصيبهم الرصاص المطاطى؟ أم سيقبض عليهم بمعرفة الشرطة الفلسطينية باعتبارهم متسللين الى جمهورية فلسطين؟!

غريب الشيخ
امام جمعية الشبان المسلمين- الأسكندرية

٣

فوضى السلام

هللت العديد من النظم العربية لاتفاق غزة أريحا. وأمريكا تسعى لتطبيق الدور السوري، وأن كانت أمريكا واسرائيل لاتهرولان الى سوريا مباشرة، ورابين الذى ينشد التطبيع والسوق الشرق أوسطية، عاد من أضواء البصمات على الاتفاق بأمريكا متوجها الى المغرب ليعلن فى مؤتمر صحفى أنه جاء للمغرب لكى يستفيد من حكمة الملك الحسن فى تعامله مع العرب! وهو يسعى لتحقيق أهدافه دون أن يدفع ثمنا . فهل خرجت المنطقة العربية من فوضى اللاسلم واللاحرب لتدخل فوضى السلام؟ وقضية فلسطين التى شغلنا بها منذ كنا طلابا صغارا، يعتبرها الاسرائيليون قضية توراتيه، لماذا لانتعامل معها نحن بمقاييس عربية لابمقاييس توازن القوى؟!

يحيى النجار- دمياط

٤

دوافع السلام

بعد كثرة التفسيرات والتأويلات عن دوافع السلام، أساهم بتقديم الأسباب التالية كتفسيرله..

* الانتفاضة الفلسطينية على مدى سنوات أربكت الاستقرار الأمنى الاسرائيلى وحملت خزينة اسرائيل أموالا طائلة وأدت الى استمرار مثول القضية أمام المجتمع الدولى وشكلت نقطة ضعف وحرجا للدول الكبرى التى تدعى حمايتها للشرعية الدولية، خاصة وأن هناك قرارات لمجلس الأمن بشأنها لم تنفذ.

* الصواريخ العراقية التى أصابت أهدافا اسرائيلية أثناء حرب الخليج، وكان يمكن لهذه الصواريخ أن تحمل رؤوسا نووية أو كيماوية مما جعل اسرائيل تعيد حساباتها فى مسألة الحزام الأمنى والاحتلال، فالموانع التكنولوجية وصواريخ باتريوت والتوسع فى احتلال أراضى عربية لم يضمن الأمن لاسرائيل.

* غضب الرأى العام العالمى من التفرقة فى التعامل بين القضية الفلسطينية وأزمة الخليج.

* استقراء اسرائيل لمدى التغيرات فى موازين القوى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وانتهاء الحرب الباردة وتغير مكانة اسرائيل ودورها بالنسبة للقوى الكبرى.

* تسرب تكنولوجيا الحرب الى دول عربية واسلامية (باكستان- ايران- العراق) بشكل أفقد امكانية السيطرة عليها رغم وجود معاهدات دولية للحد من انتشار هذه التكنولوجيا.

* الأزمة الاقتصادية فى أمريكا وتحول المساعدات الخارجية الى عبء ثقيل على الشعب الأمريكى.

* التمزق العربى والمتاجرة بالقضية الفلسطينية طوال تاريخها، أفقد الفلسطينيين الثقة فى أى دور عربى فعال يسترد بالقوة ماأخذ بالقوة.

مصطفى النجار
دمنكة- دسوق- كفر الشيخ

أسئلة يمنية للخميسى

تابعت رسائلكم فى «اليسار» وكلما تصفحت عددا جديدا، تظهر لى أسئلة عديدة عما جرى ويجرى فى الاتحاد السوفييتى السابق.

تتكرر غالبا لدى المحللين والكتاب والسياسيين أسباب هذا الانهيار ومنها، الستالينية التى أسست المقدمات الأولى للانهيار وفترة بريجنيف (الركود) وسباق التسلح على حساب جوانب التنمية المختلفة، والجمود النظرى (تقديس النص) وحرق المراحل وعدم مواكبة التطبيق لتطور الوعى، والحد من حرية السفر، ودور الاستخبارات الأجنبية والبيروقراطية فى أجهزة الادارة المختلفة.. وغير ذلك من الأسباب.. يقابلها ايجابيات متفق عليها فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اذا مانظر اليها من زاوية العمر الزمنى للنظام الاشتراكى مقابل العمر الزمنى الذى عاشه النظام الرأسمالى..

كل هذه الأمور بماوصلت اليه من بشاعه نجدها فى النظام الرأسمالى بدءا من السبب الأساسى- الستالينية- الى البيروقراطية، وأن اختلفت الأدوات.

ما يثير الحيرة فى النفس.. أين كانت شعوب الاتحاد السوفييتى- خاصة الشعب الروسى- وهو يرى انهيار كل شئ أمامه؟ وأين كانت قوى الشعب الحية من عمال وعلماء ومثقفين وخبراء وقادة سياسيين؟ وهل كان غيابهم يعبر عن دعم مباشر أو غير مباشر للخروج من عبودية مستحكمة؟ أم أنهم أنخدعوا بقيادتهم لحظة بدء جورباتشوف بالبروسترويكا؟ وهل تخدع الشعوب فى مثل هذا الأمر المصيرى؟ ومامعنى أن يتمسك الروس بثورة أكتوبر الاشتراكية بعد الأنهيار؟ من السذاجة طبعا أن يفقد المرء الثقة بقدرة الشعوب على التغيير الصاعد الى الأمام.. ألم يكن ممكنا أن تنشد شعوب الاتحاد السوفييتى الاصلاح والتجديد فى اطار منظومتها الاشتراكية؟ وأن تدافع ضد أى تهور ينحرف بالاصلاحات الى الانهيار المهين الذى قادها الى الذل

عادل العز عزى
صنعاء- اليمن

احمد الخميسى



ماذا بعد صرف البضائع لمودعى الشريف

بعد صبر زاد عن صبر أيوب، صرح النائب العام رجائى العربى بصرف بعض منتجات الشريف لمن يرغب من المودعين سواء كان بكامل ايداعاتهم أو جزء منها.

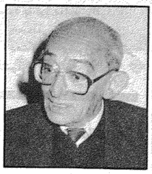
ولست أدرى لماذا لم يطرح بيع الأصول طوال الفترة الماضية

، رغم أن المودعين ينتظرون على أحر من الجمر صرف أموالهم التى طال عليها الزمن؟! ولماذا تعثر بيع هذه الشركات وعدم الاقبال على شرائها؟! أن العراقيل التى وضعتها هيئة الاستثمار فى طريق البيع وعدم المرونة مع المشترين، والأموال الضخمة المطلوبة للضرائب كانت سببا فى تطفيش المشترين ، والقضاء على آمال مئات الألوف من المودعين الذين ينتظرون الفرج بعد رحلة شقاء لسنوات طويلة. وبدلا من أن يرفعوا مستواهم تجمدت أموالهم. وعلى الحكومة الالتزام بحل مشاكل هؤلاء المودعين أسوة بما فعلته مع بنك الاعتماد والتجارة بالاتفاق مع بنك مصر، وعليها عن طريق جهاز المدعى الاشتراكى سرعة اتخاذ الاجراءات لإعادة حقوق المودعين إليهم، والغريب أن هذا الجهاز أعلن منذ سنوات أن مأساة شركات توظيف الأموال قد انتهت، وسيتم بيع الأصول لسداد الديون، وحتى الآن مازالت المشكلة قائمة مما يصيب ضحايا تلك الشركات بالتوتر والقلق وخيبة الأمل من هذه الأوضاع الظالمة.

منيرة حسنى

البرنامج أولا..

بعد قراءتى للمناظرة بين د. رفعت السعيد ونبيل الهلالى فى عدد ٢٠ أكتوبر الماضى من «الاهالى» لاحظت اختلاف رؤيتهما لقوى الجبهة خاصة الموقف من الجماعات الاسلامية. ولابد من مخرج من تلك الحوارات التى طالت واحتد أسلوبها بين أعز من أنجبت مصر، فهما من قمم اليسار المصرى والمناضلين وتاريخهما شاهد بذلك.



نبيل الهلالى



رفعت السعيد

وأقترح أن يعقد الاستاذ حسين عبد الرازق ندوة حول كيفية خروج مصر من أزمتها الراهنة، تنتهى بصياغة برنامج ، ومن لايوافق عليه ويلتزم به يخرج من الجبهة، ويكون البرنامج نتاج حوار بين كل القوى السياسية ويمثل حدا أدنى من الاجماع الوطنى دخول القضايا الأساسية التى لاخلاف عليها، وتاريخنا مليئ بالدروس فى ذلك وبلغ قمته فى لجان المقاومة الشعبية عام ١٩٥١.

حسين حسن (شهيلوف)

امبابة- مدينة العمال

كل استفتاء وأنتم طيبون

مرت جميع الاستفتاءات الماضية بسلام وبدون خسائر ماديه فادحة وثورة اعلانات وحملات دعاوى بتكليف من الحزب الحاكم. لكن المدهش والمذهل أن يتسم استفتاء المبايعة للولاية الثالثة بتخطيط كامل فى كل الأشياء، بدءا بجولات السيد رئيس الوزراء حتى تعليق اليفط العادية فى الشوارع مرورا بالمهرجانات والمؤتمرات فى المحافظات والمدن والقرى، هذا وناهيك عما فعله الشريف فى الشاشة الصغير، من أفاعيل واللقاءات المتكرره مع الشخصيات التى تجود بما عندها من قدرة على الحديث والتلوين وماأكثرهم هذه الأيام؟ فلقد أحست الادارة بالخجل من الاستفتاءات التى تمر بهدوء وتخرج النتائج فى اليوم التالى عبارة عن تسعات مرصوصه معا وغيرت نهجها ولاسيما أن ثورة الاعلام والقنوات الفضائية المنتشرة والادارة الأمريكية التى تتطلع الى الوضع فى بر مصر بعد هجمات المتطرفين المتكرره وهى تريد أن ترى الاستقرار فى أى الجهات، فكان التخطيط أن يتغير وجه الاستفتاء، ويصبح مهرجانا ومبايعة لكى تدلل على الرخاء والهناء، ورخص الأسعار والسعادة التى يعيشها البر المصرى وأن ينشط القيادات من على كراسيهم ليفعلوا شيئا من أجل الرئيس ليجوبوا القرى والنجوع وتفرض البوابات واليفط وكان قرارا صائبا وذكيا أن تستمر المدارس فى هذا اليوم حتى تشارك البنين والبنات بالجملة فى المهرجانات فستأتى الاتوبيسات من الحزب الحاكم تغترف من المدارس وتجوب الشوارع تهتف وتستعيد أغانى الستينيات وتدخل اللجان تصوت وتملأ الدنيا صواتا وضجيجا ومرحا ثم تأتى الصحف وتعطينا النتيجة كل لجنة على حدة. لكى يكون الأخراج المسرحى قد تغير، صحيح أنه مكلف ومجهد لكن بهيج ونتائجه مضمونه ولسوف يكون هذا درسا ربما تستعين به الادارة فى الانتخابات القادمة ويكون محل الختام فى الاحتفال العظيم بيوم الانتصار ٦ أكتوبر وكل استفتاء، وأنتم طيبون.

عهد الله عهد الله الخطيب

دمنكه- دسوق- كفر الشيخ



حسنى مبارك

مبارك..لماذا؟

لأن البطالة وصلت فى عهده الى ٥ر٣ مليون عاطل أغلبهم من الخريجين.

ولأن المصانع فى بداية حكمه كانت تعمل بنسبة ٨٠٪ والآن تعمل بنسبة ٤٠-٥٠٪ وتم بيع بعضها والباقى فى الطريق.

ولأن الانتاجية للفدان الزراعى انخفضت، وارتفعت اسعار مستلزمات الانتاج وانخفضت أسعار الحاصلات وساءت خصوبة الأراضى.

ولأن مصر أصبحت سوقا لمنتجات العالم الفاسدة، وماخفى وراءها من عمولات ورشاوى وفساد.

ولأننا نعتمد أساسا فى عهده على الاقتراض من الخارج، وتلتهم أقساط الديون وفوائدها ٦٠٪ من قيمة صادراتنا السنوية، وأصبح قرارنا تابعا للدائنين.

ولأن القيمة الفعلية للأجور انخفضت أمام الارتفاع الصاروخي للأسعار.

ولأن الهامش الديمقراطي محاصر بـ ١٢ سنة طوارئ وبقانون الارهاب وقانون الأحزاب وقانون النقابات المهنية.

ولأن القانون العام الذي يحكم هو قانون القوة ومراكز النفوذ في السلطة وأباطرة الفساد المنتشرين في قمة السلطة وحولها.

ولأن السجون وأقسام الشرطة وأمن الدولة ومعسكرات الأمن المركزي تحولت الى سلخانات لتعذيب المواطنين وقتل آدميتهم.

ولأنه في عهده تم اغلاق صحف صوت العرب ومصر الفتاة واللواء الاسلامي والدعوة..

ولهذا أسأل نفسي لماذا أدليت بصوتي «بلا» في الاستفتاء؟!

ابراهيم توفيق
الحواوشة- المنصورة

استقالة رئيس حكومة

صرح رئيس الحكومة في مؤتمر صحفي طارئ بأن استقالته جاهزة، وأنه المسئول عن كل ما يواجهه أبناء مصر وليس وزير الداخلية الذي اختاره فلم يحسن اختيار معاونيه، وذلك بسبب تواطؤ أحد ضباط الأمن فلم يمنع العسكري من الاعتداء على مواطن ساقته الاقدار في طريقة على كوبري قصر النيل فكسر ساعده الأيمن وأصابه برضوض في المخ ونزيف كاد يودي بحياته. ولأن الكوبري مواجه لجامعة الدول العربية، وتصادف مرور مراسل وكالة الأنباء الفرنسية فكتب مقالا بعنوان «هكذا تعامل الحكومة المصرية رعاياها» فأساء الى الحرية والديمقراطية التي يتمتع بها المصريون. ولأننا ليس لنا قبل بما سيتخذه مجلس الأمن ضدنا من عقوبات لتعويض المواطن وأسرته، أقدم استقالتي!!

مراسل دولتكو لمعتمد
سيد عبد الراضي عبد الرحيم القوصية- اسيوط

الخروج من الجيتو

الرفيق العزيز حسين عبد الرازق... بعد قراءتي لمقالكم في «الاهالي» بعنوان «بعد مهزلة استفتاء ٤ أكتوبر» أشكرك لأننا في احتياج الى صوت هادىء عاقل يلمس الحقيقة. أن ماحدث لجريدة الشعب خير دليل على ازدواجية الحكم بين التصريحات التليفزيونية والواقع، وأيا كان تصوري عن جريدة الشعب ومحرريها فانني أرجو ألا تكون الأحزاب قد اكتفت بالبيانات التي أصدرتها أمام هذه الهجمة.. فمعظم النار من مستصغر الشرر.. أما بالنسبة لقانون المالك والمستأجر للأراضي الزراعية فلعلكم تذكرون الأمطار الشديدة التي أغرقت شمال الدلتا خاصة البحيرة وكفر الشيخ والأراضي الزراعية حول الأسكندرية، عند مالم يستطع المستأجرون سداد الايجار الا بالقسط، وبشق الأنفس، فما بالكم وقد زاد الايجار بعد القانون الجديد الى ٦٦٠ جنيها للفدان، انها كارثة أكبر مما حدث أيام السيل، لقد انتهى بيع القطن في نوفمبر وجاء موعد سداد الايجار في ديسمبر فما العمل اذا لم يستطع المستأجر السداد، وبعد ٤ سنوات المحددة للمهلة سيجد نفسه وعائلته مطرودين بلاعمل أو مأوى.. كما أن الغلاء والفساد قد


حسين عبد الرازق

تفشيا في حياتنا. اننا في أشد الحاجة لسرعة الحركة، خاصة التي تقوي صفوفنا وتسمع صوتنا للرأي العام وتخرج بنا - كتعبيرك الدقيق- من جيتو المثرات.. أما عن الثمن فنحن له.

كل الامتنان على شبه انتظامك في الكتابة «للأهالي» وأتمنى عودة يومياتك المتميزة- وأسأل عن صحة الاشاعة التي تقول انكم استأجرتم جريدة صوت الشعب وأنها ستصدر اسبوعيا في القريب العاجل وأتمنى أن يكون خبرا حقيقيا وليس إشاعة.

محمد لطفي خليل

** أشكرك على رسالتك الرقيقة، وأحيي حماسك المتدفق، أما استئجار «صوت الشعب» فهي مجرد اشاعة!!

حسين عبد الرازق

عفوًا... وننتظر رسائلك

** الصديقان زكريا الحسيني العامل بالشركة العامة لتجارة السلع الغذائية بالجملة- المنزلة- وحمدي حسين خضر مجلس الادارة المنتخب بشركة الدلتا للغزل: ملاحظا تكما حول مشاكل توزيع «اليسار» في المنزلة والمحلة سيتم بحثها مع شركة التوزيع، وشكرا على متابعتكما..

* * *

** الصديق محمد عادل زكي الطالب بحقوق الأسكندرية: بشأن رغبتك في التعيين في «اليسار» نقدم كل الاعتذار فالامكانيات المالية للمجلة- لاتسمح بتعيين صحفي واحد.. وأن كان يسعدنا تلقي رسائلك وآرائك واقتراحاتك فيما يخص المجلة أو القضايا التي تهم جموع المصريين. أما التعيين في «الأهالي» فيمكنك مخاطبة القائمين على ادراتها مباشرة وعنوانها ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت- القاهرة.

* * *

** وصلتنا مجموعة رسائل من الاصدقاء حسين هندي (منشية البكري- القاهرة) وأشرف دهشان المحامي بالاسماعيلية، والكيميائية منى عنتر (المنهل القاهرة) ومصطفى النجار (دمنكة- دسوق كفر الشيخ) تدور كلها حول الارهاب، والعلمانية وحرية العقيدة والأفكار السلفية حول المرأة والمجتمع، ونظرا لطول بعض هذه الرسائل، وكثرة الرسائل التي تلقيناها هذا الشهر، وأهمية موضوع اتفاق غزة أريحا الذي حرصنا على اعطاء أولوية للرسائل المتعلقة به، نعد بنشر بقية الرسائل في الأعداد القادمة

المحرر

هؤلاء الأفظاظ الغلاظ

مشاغبات

انزعجت انزعاجا بالغا من الزاوية الحرجة التى يصر بعض رموز تيار الاسلام السياسى على دفع قضية «د.نصر حامد أبو زيد» نحوها، بحيث تتحول من قضية رأى قاله الرجل واجتهاد ذهب إليه واختلف فيه مع آخرين، إلى محاولة لهدم النظام الدستورى، وللعصف بالنظام القانونى، وتقويض الوحدة الوطنية، وإثارة الفوضى، والتحريض على إهدار الحريات الشخصية والعامة.

ومنذ ثارت هذه القضية، والخلاف حولها ينحصر فى زاوية واحدة: أستاذ جامعى قدم عددا من البحوث لتكون أساسا لترقيته من أستاذ مساعد إلى أستاذ، لكن أحد الذين أنيط بهم فحص هذا الإنتاج، زعم أنها لا تؤهله للترقية، فتأجلت، ترقيته إلى أن يقدم غيرها.. صحيح أن المسودة الأولى للتقرير قد حاولت أن تشكك فى عقيدته الدينية إلا أن الصورة النهائية له، والقرار الذى اتخذته لجنة فحص الانتاج، قد اعتمد والتشكيك فى الكفاءة العلمية»، سببا لعدم الترقية، وليس «التشكيك فى العقيدة الدينية»!

ولم يحل ذلك، دون مناقشة واسعة على صفحات الصحف حول تلك المسودة الأولى، وجد خلالها الدكتور نصر مدافعين أشداء عن حرية البحث العلمى، ووجد من بين الكتاب والمفكرين الاسلاميين، من دافع عن حقه فى الاجتهاد، بل ومن أيد ما ذهب إليه من آراء، كما وجد من بينهم من هاجم آراءه، ورد عليها بالأدلة العلمية والتاريخية دون أن يشكك فى عقيدته أو يخرجه عن دينه!

ومع أننى لم أكن- منذ البداية- متحمسا لإقحام الرأى العام فى القضية أو ما يماثلها، إذ كان رأيى-ومايزال- أن مسائل مثل الحكم على عقائد الآخرين، أو المقارنة بين الأديان، من الأمور البالغة العمق، والبالغة الحساسية التى ينبغى أن يقتصر الحوار حولها على المؤهلين لذلك من العلماء والباحثين ممن يملكون من سعة العلم وسعة الأفق، ما يمكنهم من الصبر على الآراء المخالفة ومن التجرد للبحث عن الحقيقة، وهى من فروض الكفاية التى لايكلف بها عوام الناس، فلا يجوز إقحامهم فيها، واعتبارهم «محلفين» فى محكمتها، حتى لانظلم الناس أو نضر بمصالح عامة..

لكن الأمور جرت على تحويل هذه القضايا إلى قضايا رأى عام، فإذا بالتليفزيون يذيع أحاديثا تقارن بين الإسلام والمسيحية، وإذ بالمناظرة بين «الشيخ أحمد ديدات» و«القس جاكسون» تطبع على أشرطة يتداولها طلاب المدارس، وإذ بقضية نصر حامد أبو زيد تتحول إلى موضوع لخطب الجمعة فى آلاف المساجد، دون أن يقرأ الذين يتهمونه فى عقيدته من خطبائها كلمة واحدة مما كتب، أو يمكنوه من حقه الشرعى فى الدفاع عن نفسه، أو يتنبهوا إلى أنه لا جدوى من ذلك كله، إلا نشر الفتنة وتشجيع الارهاب والتطرف والقضاء على وحدة الوطن، وترويع أهله وناسه، وأنهم بما يفعلون لا يدافعون عن الإسلام، بل ينفرون منه، ويثبتون أنهم المقصودون بقوله عز وجل : ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك!

وهؤلاء الأفظاظ غلاظ القلوب هم الذين يصرون -اليوم- على استصدار حكم قضائى بارتداد الدكتور نصر، بعد أن فشلوا فى الحصول على حكم من الجامعة بذلك، فاستغلوا نصا فى قانون الأحوال الشخصية يقضى بالعودة إلى أقوال الفقهاء فى الأمور التى لم يرد بها نص فى ذلك القانون، واستغلوا من هذه الأقوال الرخصة التى تبيح للمسلمين إقامة دعاوى قضائية فى أمور ليست لهم مصالح خاصة فيها، حسبة لله، أى دفاعا عن حقه، وأقاموا دعوى يطالبون فيها بالتفرقة بين الدكتور نصر وزوجته بزعم أنه مرتد.. وتلك هى الزاوية الحرجة التى يقودون الجميع إليها.

فلو أن المحكمة استجابت لهم، واعتبرت نفسها مختصة بالموضوع، بصرف النظر عن حكمها فيه لاعطى ذلك لكل عابر سبيل الحق فى اتهام خصومه فى دينهم تصفية لحسابات دنيوية، أو لمجرد الكيد الرخيص، دون أن يعاقب على اتهامه الشائن إذا تبين بطلانه، بدعوى أنه فعل ذلك حسبه لله، ودفاعا عن حقه، فيتحول المجتمع إلى غابة نتيجة للخطأ المتعمد فى فهم ماهو حق لله، لأنه يتعلق بالمصالح العامة للمسلمين، وماهو أمر شخصى محض، يتعلق بأطرافه المباشرين، ويستأدى الله حقه منهم يوم الدين، ولايجوز لأحد غيرهم التدخل فيه.. ويصبح من حق الطاعنين على الوطن وعلى الدين الزعم بأننا نعيش فى ظل محاكم تفتيش إسلامية تشق عن قلوب الناس!

ولو أن المحكمة حكمت لهم بما يريدون، لأصبح قانون الردة مطبقا دون حاجة إلى تشريع ينظمه، وهو ما يهدر عمليا النظام الدستورى، والقانونى والقضائى والتنفيذى، فيصبح الفقه على تعدد مذاهبه، ساريا دون تقنين، ويجوز لآحاد الناس تطبيق حد الردة، وهو القتل بأيديهم، إذا تقاعس ولى الأمر عن تنفيذ حكم المحكمة، دون أن يجسر على معاقبتهم طبقا لفتوى الشيخين الغزالى ومزروعه!

فما الفائدة التى يمكن أن تعود من هذه الفوضى.. وما هى العوامل المريبة التى تدفع هؤلاء الأفظاظ الغلاظ إلى هذا الشطط وكأن هناك حركة ارتداد شاملة عن الاسلام، تتطلب ذلك؟!

ألا يعلم هؤلاء الأفظاظ الغلاظ أن التفكير فى تقنين حد الردة، كاد يؤدى- فى عام ١٩٧٧- إلى فتنة طائفية لأن الأقباط طالبوا بالنص فيه على تحريم ارتداد المسيحى على دينه.. فصرفت الدولة النظر عن المشروع إذ لاحاجة عملية إليه. وليست هناك ظاهرة ردة، إلا فى أدمغة المتزمتين والارهابيين الذين يضعون للاسلام شروطا لم يقل بها أحد سواهم؟!

ولماذا صمت هؤلاء على حق الله فلم يرفعوا قضايا حسبة يطالبون فيها بأموال آلاف اليتامى والأرامل التى ابتلعها السعد والريان وأمثالهم، ولماذا يصمتون على الذين يأكلون عرق الفقراء.. ويخطفون اللقمة من أفواههم؟.. ويجبرون المستورين من الناس على بيع لحوم بناتهم؟..

هل يريد هؤلاء الأفظاظ الغلاظ أن يقولوا لنا أن الرجم وقطع الأيدى هو أول ما يجب تطبيقه من الشريعة الإسلامية، وليس العدل والحرية..والأخذ ممن عنده فضل زاد. لإعطائه لم لازاد له؟!

وإذا كان ذلك ما يقولونه..فأى فارق بينهم وبين أعداء الإسلام والشانئين عليه والطاعنين فيه؟

مجرد سؤال

صلاح عيسى



الفداء/ لوحة شعبيه/ للفنان محمد بغدادى